

تقرير الاستقرار المالي 2017



بنك الكويت المركزي



بنك الكويت المركزي

اجمعي

© بنك الكويت المركزي

كافة الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إصدار أي جزء من هذا التقرير أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة دون الإقرار بأن المصدر هو "تقرير الاستقرار المالي الصادر عن بنك الكويت المركزي". ورغم الجهود المبذولة لضمان دقة المعلومات، إلا أن بنك الكويت المركزي غير مسئول تجاه أي شخص عن عدم دقة المعلومات أو الآراء التي يتضمنها هذا التقرير. إن محتويات هذا التقرير للمعلومات العامة فقط وليس الهدف منها تقديم استشارة مالية أو استشارات أخرى.

يمكن الاطلاع على النسخة الإلكترونية من هذا التقرير بالدخول على الرابط التالي:

<http://new.cbk.gov.kw/en/statistics-and-publication/publications/financial-stability-report.jsp>

يرجى توجيه أي تعليقات أو ملاحظات حول هذا التقرير إلى البريد الإلكتروني fso@cbk.gov.kw

نشر من قبل مكتب الاستقرار المالي، بنك الكويت المركزي، ص.ب. 526 الصفاة 13006، الكويت.

تقرير الاستقرار المالي

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

مكتب الاستقرار المالي
بنك الكويت المركزي



عائز السمو الشيخ جبار آل خنجر
رئيس البلاد والفقراء



سمو ولي العهد الشيخ بنوفس، الله محمد الجابر الصباح



هعمور رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح

مجلس إدارة بنك الكويت المركزي

لعام ٢٠١٧



السيد يوسف جاسم العبيد
نائب المحافظ
عضوا



الدكتور محمد يوسف الهاشل
المحافظ
رئيس مجلس الادارة



السيد ناصر عبدالله الروضان
عضوا



أحمد مشاري الفارس
وكيل مساعد وزارة التجارة والصناعة
وزارة التجارة والصناعة
عضوا



السيد خليفة مساعد خلف حمادة
وكيل وزارة المالية
وزارة المالية
عضوا



السيد مصطفى جاسم الشمالي
عضوا



السيد أسامة محمد النصف
عضوا



السيد أحمد يوسف الصقر
عضوا



- أ ■ المقدمة
- ج ■ نطاق التقرير وتجميع البيانات
- هـ ■ الملخص التنفيذي
- 1 ■ الفصل (1): الوساطة المالية للبنوك
8 المرفق 1.1: الرقابة المصرفية بين تجارب الماضي ورؤى المستقبل
- 13 ■ الفصل (2): تقييم المخاطر المصرفية
21 المرفق 2.1: الاستقرار المالي والمرونة الاقتصادية في الأوقات الصعبة
- 27 ■ الفصل (3): الربحية والملاءة ومقاومة الصدمات
- 37 ■ الفصل (4): الأسواق المحلية
- 55 ■ الفصل (5): نظم المدفوعات والتسويات
59 المرفق 5.1: تعزيز نظام مالي مستقر وشامل



يُعنى "الاستقرار المالي" أساساً بمدى قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات غير المتوقعة. لذا، فإن أي نظام مالي، مكون من مؤسسات وأسواق وبنية أساسية، يعتبر مستقراً إذا استمر في ضمان توزيع موارده المالية بفاعلية، وتحقيق أهدافه الاقتصادية الكلية حتى في أوقات الضغوط أو الأزمات. ونظراً للكلفة الاقتصادية والاجتماعية الضخمة التي يتم تكبدها جراء الأزمات المالية، فإن تحقيق الاستقرار المالي يظل في مقدمة أهداف البنوك المركزية والجهات الرقابية في مختلف دول العالم.

ومن هذا المنطلق، فقد عمّد بنك الكويت المركزي، بصفته الجهة التنظيمية والرقابية الرئيسية على الجهاز المصرفي والمالي في دولة الكويت، إلى تكريس الموارد والجهود لضمان سلامة واستقرار النظام المالي في البلاد. وعليه، فقد جاء إنشاء "مكتب الاستقرار المالي" بهدف مراجعة وتحليل كل ما يطرأ على القطاع المالي من تطورات، وإعداد وإصدار تقرير حول الاستقرار المالي يشمل تقييماً لأداء مختلف عناصر النظام المالي ويُستخدم كأداة رقابية رئيسية لبنك الكويت المركزي.

واستكمالاً لتلك الجهود، يسرنا إصدار تقرير الاستقرار المالي السادس لعام 2017، والذي يتكون من خمسة فصول تغطي الجوانب الثلاثة للنظام المالي وهي: المؤسسات والأسواق والبنية الأساسية. وقد خصصنا الفصول الثلاثة الأولى من التقرير للقطاع المصرفي، وهو المحور الأهم في النظام المالي. يتناول "الفصل الأول" دور وأداء البنوك التقليدية والإسلامية كوسطاء ماليين مع تسليط الضوء على اتجاهات توزيع الائتمان وحركة الودائع. ويتناول "الفصل الثاني" تقييم المخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي مع تغطية لمختلف أبعاد مخاطر الائتمان والسوق والسيولة. فيما يتناول "الفصل الثالث" بالتحليل اتجاهات ربحية وملاءة الجهاز المصرفي وقدرته على مقاومة الصدمات الداخلية والخارجية وفق سيناريوهات مختلفة من الضغوط المالية والاقتصادية. ويوضح "الفصل الرابع" التطورات في أسواق النقد والصرف الأجنبي والأسهم والعقارات، وهي العناصر الأربعة الرئيسية للسوق المالي في البلاد. وأخيراً، يعرض "الفصل الخامس" تحليلاً لأداء نظم تسوية مدفوعات المعاملات المالية في دولة الكويت.

إن بنك الكويت المركزي يسعى من خلال إصدار ونشر تقرير الاستقرار المالي بصفة دورية إلى تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح العام عن مختلف التطورات في النظام المالي. ونأمل أن تساعد التحليلات التي يشملها هذا التقرير جمهور المهتمين على تكوين رؤية واضحة وفهم أفضل للمشكلات والأمور المطروحة، ومن ثم طرح السياسات والمبادرات المناسبة لمواجهة أي تحديات محتملة.

وختاماً، أسأل الله العليّ القدير أن يُكَلِّل جهودنا ومساعدتنا جميعاً بالتوفيق والنجاح لما فيه الخير والصلاح لوطننا الحبيب، في ظل قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد المُفدّى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح وفقه الله.

والله ولي التوفيق،

د. محمد يوسف الهاشل
محافظ بنك الكويت المركزي



يتناول تقرير الاستقرار المالي هذا بالتحليل أداء العناصر الأساسية من النظام المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017. وتعرض كافة المبالغ في هذا التقرير بالدينار الكويتي، ما لم يتم الإشارة إلى غير ذلك.

يستند تحليلنا للجهاز المصرفي في الفصول الثلاثة الأولى من هذا التقرير إلى بيانات الجهاز المصرفي المجمع والتي تشمل البنوك التقليدية والإسلامية في الكويت وشركاتها التابعة وفروعها الخارجية. وبسبب محدودية بعض البيانات، لم نتم بتغطية 12 فرعاً لبنوك أجنبية في الكويت (تمثل حوالي 4.7% من الجهاز المصرفي المجمع) ولكن نسعى لتكون جزءاً من تحليلنا في المستقبل. لذلك، يجب على القارئ الانتباه إلى أن بيانات الجهاز المصرفي المجمع تختلف عن بيانات الكويت فقط (على مستوى النشاط المحلي) والمتاحة على الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي. كما يغطي آخر فصلين من تقرير الاستقرار المالي أداء الأسواق المحلية ونظم المدفوعات والتسويات في دولة الكويت.

مصدر البيانات: تستند المناقشات في الفصل الأول إلى الثالث، وأول قسمين من الفصل الرابع (أسواق النقد والصرف الأجنبي) والفصل الخامس إلى بيانات بنك الكويت المركزي. ويستند القسمان الأخيران من الفصل الرابع حول بورصة الكويت وسوق العقار إلى البيانات من بورصة الكويت ووزارة العدل على التوالي.



حافظ النظام المصرفي الكويتي على سلامته واستقراره خلال عام 2017. فقد سجل الائتمان المحلي نمواً معتدلاً رغم سداد مجموعة من قروض الشركات. وواصل معدل القروض غير المنتظمة للبنوك انخفاضه بمعدل ثابت للسنة الثامنة على التوالي ليصل إلى مستويات متدنية غير مسبوقه، وذلك بفضل المخصصات الاحترازية المكونة لمواجهة التقلبات ودعم معاملات الشطب خلال عام 2017. واستمرت مستويات كفاية رأس المال قوية مع وفرة السيولة، وسجل صافي الدخل ارتفاعاً ملموساً.

وتؤكد هذه الاتجاهات مجتمعة قوة ومتانة القطاع المصرفي الذي تمكن من مواجهة أزمة هبوط أسعار النفط خلال الفترة 2014-2016 وأثارها السلبية. ويمكن أن يعود الأداء الإيجابي للقطاع المصرفي إلى عوامل خاصة بالقطاع نفسه والظروف التشغيلية العامة. داخلياً، فقد واجهت البنوك الكويتية أزمة هبوط أسعار النفط ولكن من مركز قوة، لاسيما في ظل المستويات المنخفضة للقروض غير المنتظمة وارتفاع مستوى المخصصات المكونة خلال أوقات اليسر تحت إشراف بنك الكويت المركزي. وخارجياً، ظل الإنفاق الرأسمالي الحكومي عند مستوياته المرتفعة دون تراجع مما ساعد على تحييد البيئة الاقتصادية المحلية عن تداعيات الهبوط الحاد في أسعار النفط. وبدعم من الاحتياطات المالية للدولة، والقروض العامة، سواء المحلية أو الدولية، ساعدت السياسة المالية التوسعية الحكومية على دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز الثقة وخلق بيئة تشغيلية مواتية للبنوك المحلية.

تتناول الفقرات التالية أهم التطورات في القطاع المصرفي والأسواق المحلية (أسواق المال، الصرف الأجنبي، الأسهم والعقار) ونظام التسويات والمدفوعات في دولة الكويت.

النظام المصرفي:

الوساطة المالية:

ارتفاع النمو في الأصول والائتمان بشكل معتدل

حقق القطاع المصرفي الكويتي نمواً ملحوظاً خلال عام 2017 على خلفية زيادة الائتمان للقطاع الخاص وارتفاع مستوى الاستثمارات، حيث حققت الأصول المصرفية (على أساس مجمع) نمواً بلغت نسبته 6% خلال العام المذكور. وتعتبر الزيادة في الائتمان المحلي بنسبة 3.9% أفضل نسبياً هذا العام عن العام الماضي، رغم سداد مجموعة من قروض الشركات. وسجلت القروض الشخصية نمواً بلغ 7.6% ليجعل قطاع القروض الشخصية في مقدمة المستفيدين من التسهيلات الائتمانية المصرفية للعام الثالث على التوالي. من جهة أخرى، حقق قطاع العقار نمواً إيجابياً بنسبة 4.4% على عكس التوجه في عام 2016 (-3.4%) مع تعافي سوق العقار جزئياً على خلفية عودة النشاط لقطاع العقار السكني. كما زادت البنوك من استثماراتها في السندات الحكومية مع زيادة إصدارات الدين العام في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وزاد النمو في إجمالي الودائع المصرفية إلى نسبة 7% مع زيادة الودائع المحلية بنسبة 6.6% في عام 2017، حيث يعود ذلك جزئياً إلى أثر ارتفاع أسعار النفط. لذلك، ظل القطاع المصرفي يتمتع بقاعدة تمويل مستقرة، حيث أن نسبة 64.7% من إجمالي الودائع في صورة ودائع لأجل.

مخاطر الائتمان: شهدت جودة أصول النظام المصرفي الكويتي خلال الأعوام القليلة الماضية تحسناً ملموساً تمثل في الانخفاض المستمر لكل من إجمالي وصافي معدل القروض غير المنتظمة، حيث تراجع معدل إجمالي القروض غير المنتظمة، على أساس مجمع، إلى مستوى تاريخي منخفض بلغت نسبته 1.9% (1.3% على مستوى النشاط المحلي للبنوك) كما في ديسمبر 2017، وهو أقل من النسبة المسجلة قبل الأزمة المالية العالمية والبالغة حوالي 3.8% في عام 2007. ويعتبر خفض معدل القروض غير المنتظمة خلال السنوات القليلة الأخيرة إلى نسبته الحالية (1.9%) إنجازاً جديراً بالاعتبار خاصة إذا ما قورن بالمعدل المسجل في عام 2009 والذي بلغت نسبته 11.5%.

ويعود التحسن في جودة الأصول خلال عام 2017 بشكل جزئي إلى سياسة الشطب الفعالة مع وفرة المخصصات المكونة لمواجهة التقلبات. فضلاً عن ذلك، تراجع معدل التغطية (المخصصات المتوفرة إلى القروض غير المنتظمة) بشكل طفيف مما يعني أن بنك الكويت المركزي لم يتم بتطبيق سياسة "الأعلى هو الأفضل" بالنسبة للمخصصات، بل سمح للبنوك باستخدام تلك المخصصات المكونة في أوقات اليسر لشطب القروض الرديئة، كلما استدعى الأمر ذلك. ويظل معدل التغطية مرتفعاً عند نسبة 230% (317% على مستوى النشاط المحلي للبنوك)، وهو بلا شك أعلى من المعدل المسجل قبل الأزمة المالية العالمية والذي بلغ 87% في عام 2007.

ويشير التحليل القطاعي للقروض غير المنتظمة إلى انخفاض القروض غير المنتظمة على نطاق واسع، حيث شهدت كل القطاعات الرئيسية تراجعاً في معدل القروض غير المنتظمة، وسجل قطاع القروض لغرض شراء الأسهم أكبر تراجع بين القطاعات بالقيم المطلقة. وجغرافياً، زادت قيمة القروض غير المنتظمة من عمليات البنوك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأوروبا بشكل طفيف. هذا ويشير تحليل الصناعة المصرفية في الكويت إلى أن حصة البنوك التقليدية من إجمالي القروض غير المنتظمة قد بلغت 54%، وهو أقل نسبياً من حصتها من إجمالي القروض البالغ نسبتها 58.3%.

مخاطر السوق والسيولة: تراجع انكشاف البنوك على أسواق الأسهم باطراد، حيث بلغت نسبة استثمارات البنوك في الأسهم حوالي 15.6% من إجمالي استثماراتها، في حين بلغت نسبة أسهم الشركات المقدمة كضمانات حوالي 18.8% من إجمالي الضمانات لدى البنوك. وأخيراً، ظلت مستويات السيولة قوية لدى البنوك، حيث تجاوز معيار تغطية السيولة لدى البنوك بشكل مريح الحد الأدنى المطلوب (80% لعام 2017) وكذلك النسبة النهائية (100%)، والتي من المفترض أن يبدأ سريانها في عام 2019. أمر إيجابي آخر هو التحسن المستمر في هيكل التمويل لدى البنوك مع زيادة الاعتماد على الودائع لأجل وتراجع دور المطلوبات غير الأساسية.

الربحية: سجل صافي الأرباح المجمعة للبنوك ارتفاعاً بنسبة 8.9% خلال عام 2017، ليكون قد شهد بذلك نمواً أقوى نسبياً مقارنةً بالنمو المسجل في عام 2016 والبالغ نسبته 5.8%. وقد ساعد ارتفاع إيرادات الفوائد والإيرادات من غير الفوائد وتراجع مخصصات خسائر القروض وانخفاض المصروفات من غير الفوائد على ارتفاع صافي أرباح القطاع. كما ارتفع معدل العائد على الأصول وحقوق الملكية، وذلك مع ارتفاع معدل النمو في صافي الأرباح بمعدل أعلى من معدل النمو في الأصول وحقوق الملكية. وقد بلغت مساهمة البنوك التقليدية ما نسبته 61.5% و60.1% من أرباح وأصول القطاع المصرفي على الترتيب. وشهدت كفاءة القطاع المصرفي مزيداً من التحسن مع تراجع نسبة التكلفة إلى الدخل لتسجل

38.8% بسبب البنوك التقليدية التي ظلت، في المتوسط، أكثر كفاءة من حيث التكلفة مقارنة مع نظيراتها الإسلامية.

الملاءة: ظل مستوى معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي قوياً، رغم تراجعته بنسبة 2 نقطة أساس، ليصل إلى 18.45% في نهاية عام 2017، وهي أعلى من النسبة المطلوبة من بنك الكويت المركزي والبالغة 13%. وضمن السياق نفسه، استمرت البنوك الإسلامية في الحفاظ على معدل كفاية رأس مال أعلى من البنوك التقليدية، وهو ما يعود جزئياً إلى معامل ألفا بنسبة 50% وكذلك استخدام الأصول المؤجرة كأدوات تخفيف للمخاطر. من جهة أخرى، بلغ معدل الرفع المالي 10.1%، بما يفوق النسبة المقررة من بنك الكويت المركزي والمقترحة من لجنة بازل والبالغة 3%، وهو ما يؤكد على القدرة القوية للبنوك في تقديم التسهيلات الائتمانية دون تجاوز الحد الأدنى لمعدل الرفع المالي. وتؤكد نتائج اختبارات الضغط الربع السنوية لبنك الكويت المركزي قدرة البنوك، على المستويين الفردي والمجمع، لمواجهة صدمات مختلفة في مخاطر الائتمان والسوق والسيولة وفق مجموعة واسعة من السيناريوهات الاقتصادية الجزئية والكلية.

الأسواق المحلية:

أسواق النقد والصراف الأجنبي: قرر بنك الكويت المركزي في مارس 2017 رفع سعر الخصم إلى 2.75%، وهو المستوى الذي يقارب ما كان عليه في عام 2010. وفي مارس 2017، وفي أول دخول لها إلى أسواق الدين العالمية، اقترضت الحكومة ما قيمته 8 بليون دولار أمريكي من بيع السندات الدولية، وقد كان الإقبال على السندات الكويتية كبيراً للغاية ووصل الطلب إلى 29 بليون دولار أمريكي. كما واصلت الحكومة توجيهها للقطاع المصرفي المحلي لتقديم 3.1 بليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 2.9 بليون دينار كويتي في عام 2016. ونتيجة لذلك، وصل الرصيد المستحق من الدين العام إلى 4.7 بليون دينار كويتي في عام 2017. ومع ذلك، تدل المؤشرات إلى استمرار وفرة السيولة خلال العام، ويعود ذلك جزئياً إلى تعافي أسعار النفط مع استمرار اتفاق منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) على خفض الإنتاج. وبالنسبة لسوق صرف العملات الأجنبية، فقد ارتفع سعر صرف الدينار الكويتي أمام الدولار الأمريكي بنسبة 1.4% خلال عام 2017، رغم تراجعته أمام اليورو والجنيه الإسترليني بنسبة 11.7% و 7.4% على التوالي، حيث تأثرت أسعار الصرف بالتحسن الذي طرأ على توقعات النمو ومعدلات الفائدة في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية.

بورصة الكويت: سجلت بورصة الكويت أرباح جيدة مع ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 11.4%، مدفوعاً بقرار فوتسي راسل FTSE Russell بترقية بورصة الكويت إلى سوق ناشئة، وشراء شركة عُمان تل لأسهم شركة زين وتحسن المقومات الاقتصادية بصفة عامة. وارتفع المؤشر الوزني بمعدل 5.6% مما جعل بورصة الكويت ثاني أفضل بورصة للأوراق المالية من حيث الأداء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وعلى مستوى القطاعات، سجل القطاع الصناعي والقطاع المصرفي نسبة أرباح عالية، في حين شهد النشاط التجاري تحسناً ملموساً.

سوق العقار: للعام الثالث على التوالي، تراجع قطاع العقار بنسبة 7.1% من حيث قيمة المبيعات. وفي الوقت الذي حقق فيه القطاع السكني نمواً قوياً في عودة قوية للقطاع بنحو 21.7%، فقد تراجع السوق في المجمل بسبب ضعف أداء القطاعين الاستثماري والتجاري الذين تراجعوا بنسبة 19.2% و 37.4% على التوالي. وفي هذا السياق، تأثر النشاط في القطاع

الاستثماري بزيادة عرض المباني الاستثمارية والارتفاع النسبي في رسوم الكهرباء والماء وتراجع النمو في أعداد العمالة الوافدة. وكل هذه العوامل أدت بالطبع إلى تراجع العائدات من التأجير، إضافة إلى زيادة تقصير الوحدات السكنية الصغيرة مما ساهم في تراجع إجمالي المبيعات. ولا تزال البنوك بصفة عامة تتمتع بمركز قوي أمام تراجع سوق العقار، رغم ارتفاع انكشاف البنوك لسوق العقار سواء من حيث القروض أو الضمانات.

نظم المدفوعات والتسويات:

زيادة استخدام نظم المدفوعات الإلكترونية بمعدل ثابت

سجلت نظم مدفوعات التجزئة والمدفوعات الكبيرة في الكويت نمواً ثابتاً، مما يؤكد أهمية الدور الذي تلعبه نظم الدفع الحديثة في تسهيل كم كبير من المعاملات المالية اليومية. وخلال عام 2017، زادت قيمة المعاملات المالية باستخدام أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع بنسبة 4.2% و10.1% على التوالي. وهذا النمو الواضح خاصة فيما يتعلق باستخدام أجهزة نقاط البيع بالمقارنة مع النمو المسجل في عام 2016، هو ما يؤكد على عودة الاستهلاك الشخصي والعائلي للنمو مرة أخرى بسبب ارتفاع ثقة المستهلك. وخلال العام، كانت حصة قيمة المعاملات من خلال أجهزة الصرف الآلي هي الأعلى حيث بلغت 55%، في حين كانت معاملات أجهزة نقاط البيع من حيث عدد المعاملات هي الأعلى حيث بلغت 68%. ورغم أن المعاملات الإلكترونية تمثل حوالي 98.3% من مجموع عدد المعاملات، إلا أن المعاملات الورقية (الشيكات) لا يزال لها نصيب كبير من حيث القيمة (54.3%). ولتشجيع استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، تم توسعة البنية الأساسية في الكويت، حيث زاد عدد أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع بنسبة 16.6% و7.4% على التوالي ليصل عددها إلى 2,103 جهاز صرف آلي و51,072 جهاز نقاط بيع كما في ديسمبر 2017، إلا أن عدد الفروع المصرفية انخفض بشكل طفيف إلى 419 فرعاً مصرفياً بسبب إغلاق بعض فروع البنوك الإسلامية.

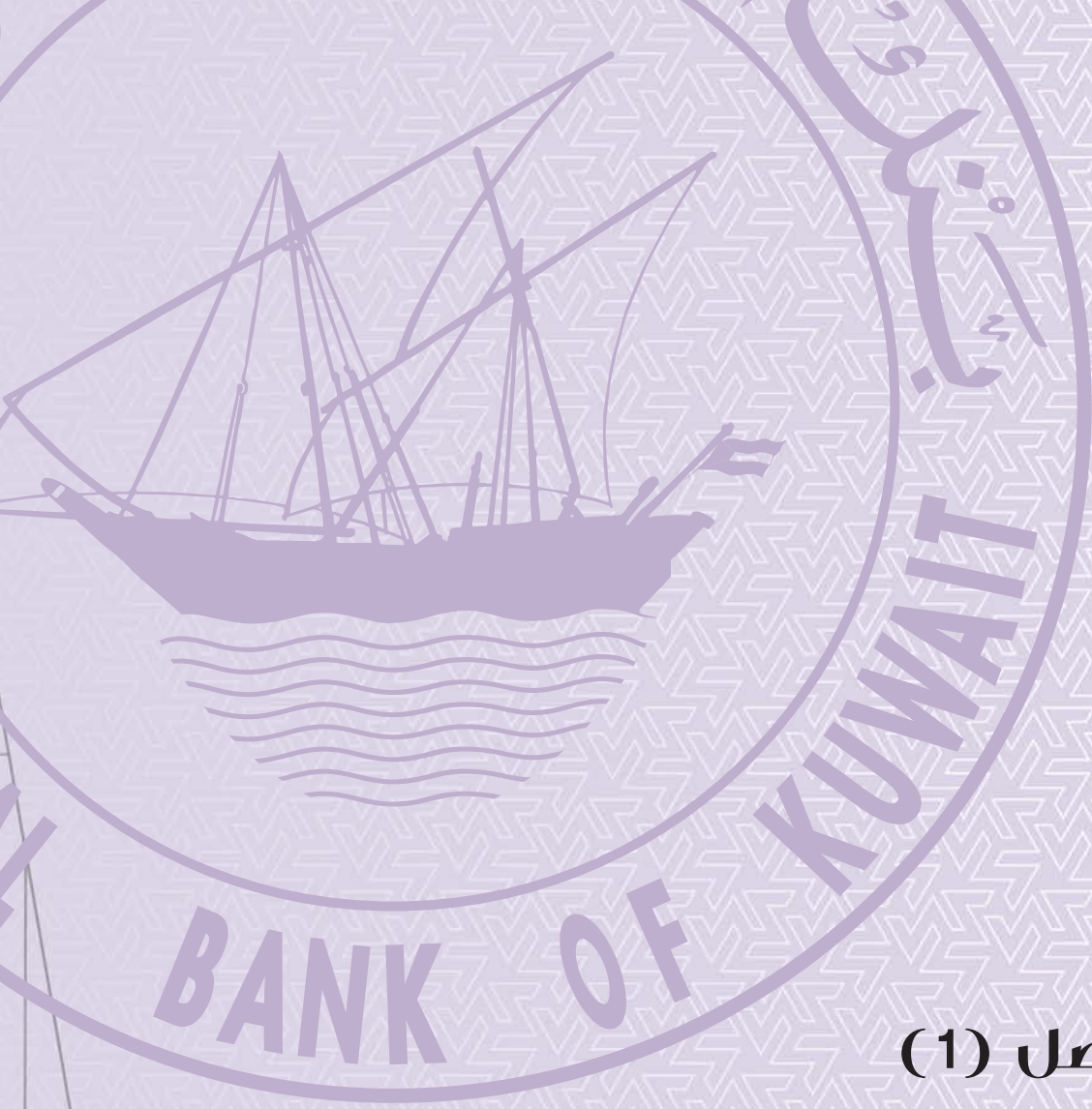
النظرة المستقبلية:

استمرار قوة ومثانة القطاع المصرفي المحلي

يتوقع أن يزداد نمو الائتمان المصرفي للقطاع الخاص في ضوء التأكيدات بمواصلة النمو في الإنفاق العام الرأسمالي ضمن خطة التنمية الوطنية، والتي يطلق عليها أيضاً "كويت جديدة" لتحويل الكويت إلى دولة رائدة في التمويل والتجارة والثقافة. ومما لا شك فيه، فإن عودة أسعار النفط للارتفاع مرة أخرى سيشكل حافزاً مهماً لاستمرار الإنفاق الرأسمالي ودعم نمو الودائع. لذلك، فإننا نتوقع أن يستمر معدل القروض غير المنتظمة على مستوياته الحالية، مع عدم استبعاد حدوث ارتفاع طفيف بسبب وجود فرصة محدودة لمزيد من التراجع في هذا المعدل. كما يتوقع أن يستمر دور المخصصات التي تم تكوينها في دعم سياسة شطب القروض المتعثرة مما يساعد البنوك على الحد من احتمال ارتفاع نسبة القروض غير المنتظمة في دفاثرها. كما تساعد وفرة المخصصات البنوك على تجنب أي أثر سلبي نتيجة التطبيق الوشيك للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. وسوف تظل مستويات السيولة عند مستوى جيد مدعومة بارتفاع أسعار النفط، ومن ثم نمو الودائع وتراجع الحاجة للاقتراض الحكومي من القطاع المصرفي. كما توجد فرصة لنمو ربحية البنوك في ظل تحسن الأحوال الاقتصادية وزيادة الثقة والارتفاع الطفيف في أسعار الفائدة، وتراجع الحاجة لتكوين المخصصات مستقبلاً، والزيادة المحدودة للغاية أو لربما انعدام الزيادة في القروض غير المنتظمة. وفي ضوء كل ما سبق، يمكن الجزم بأن القطاع المصرفي المحلي سيظل في موضع قوة ومثانة على المدى القريب. ومع ذلك، فإن المخاطر الناجمة عن العمليات الأجنبية يمكن أن تزيد، وخاصة في الدول التي تشهد ظروفًا أمنية و/أو اقتصادية غير مستقرة.

ارتفاع أسعار النفط
فرصة للإصلاحات
الشاملة

على الصعيد الاقتصادي الأشمل، ارتفعت أسعار النفط الكويتي الخام بأكثر من ثلاثة أضعاف من 19 دولار أمريكي للبرميل في يناير 2016 بفضل اتفاق منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) الذي تم تنفيذه بنهاية هذا العام. وإذا استمرت أسعار النفط على مستوياتها الحالية، فمن المتوقع أن ترتفع الإيرادات النفطية مرة أخرى بسبب ارتفاع الإنتاج بعد قرار منظمة أوبك بشأن أهداف الإنتاج الجديدة اعتباراً من يوليو 2018. ولا شك أن الارتفاع القوي في أسعار النفط سيشكل متنافس آخر للحكومة، ولكن لا مفر من إجراء إصلاحات مالية واقتصادية شاملة للحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية. وبفضل وفرة المدخرات المالية وتدني مستوى الدين العام، يمكن لدولة الكويت تحمل هذه الإصلاحات بحيث تسير بمستوى تدريجي مع ضمان حسن تطبيق كافة الإجراءات الضامنة لذلك. وقد اتخذت الحكومة بالفعل بعض الإجراءات ولكن على نطاق محدود مثل رفع سعر الوقود في سبتمبر 2016، ورفع تعرفة الكهرباء والماء في 2017. كما كان لجهود تحسين تحصيل الإيرادات وارتفاع رسوم التأمين الصحي على الوافدين أثر في زيادة الإيرادات غير النفطية. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هناك جوانب يجب أن تلقى الاهتمام اللازم والمستمر في سبيل إنجاح تلك الإصلاحات، ومن أهم تلك الجوانب: ترشيد النفقات وإصلاح الدعوم وزيادة الإيرادات غير النفطية وطرح برامج تحفيزية لتشجيع المواطنين على العمل في القطاع الخاص وتنويع الأنشطة الاقتصادية عموماً. ونأمل ألا تكون الزيادة الأخيرة في أسعار النفط سبباً لتأخير الإصلاحات الضرورية، حيث أن ذلك لن يجعل الدولة بمنأى عن أي تقلبات مستقبلية محتملة في أسعار النفط، الأمر الذي سوف يلقي بمخاطره على قوة ومثانة القطاع المصرفي.

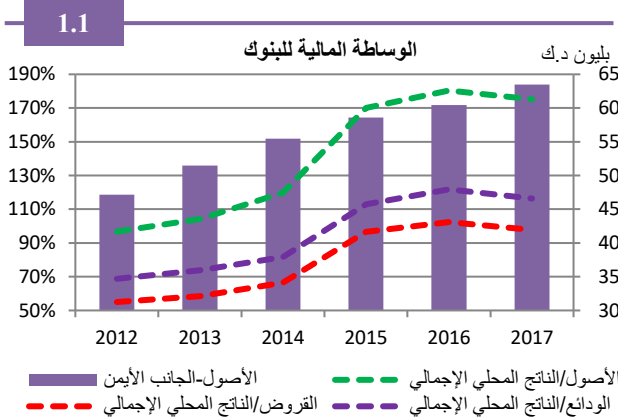


الفصل (1)

الوساطة المالية البنوك

حقق القطاع المصرفي الكويتي نمواً ملحوظاً خلال عام 2017 على خلفية زيادة الائتمان للقطاع الخاص وارتفاع مستوى الاستثمارات، حيث حققت الأصول المصرفية (على أساس مجمع) نمواً بلغت نسبته 6% خلال العام المذكور. وتعتبر الزيادة في الائتمان المحلي بنسبة 3.9% أفضل نسبياً هذا العام عن العام الماضي، رغم انخفاضه نسبياً بسبب سداد مجموعة من قروض الشركات. وسجلت القروض الشخصية نمواً بلغ 7.6% ليجعل قطاع القروض الشخصية في مقدمة المستفيدين من التسهيلات الائتمانية المصرفية للعام الثالث على التوالي. من جهة أخرى، حقق قطاع العقار نمواً إيجابياً بنسبة 4.4% على عكس التوجه في عام 2016 (-3.4%) مع تعافي سوق العقار جزئياً على خلفية عودة النشاط لقطاع العقار السكني. وحيث أن معظم القروض الشخصية عبارة عن قروض مقسطة (86% في عام 2017) الغرض منها ترميم وشراء منازل سكنية، فقد وصل إجمالي انكشاف البنوك على قطاع العقار بكل أنواعه إلى نصف المحفظة الائتمانية تقريباً، ولكن يظل حجم المخاطر بالنسبة للقروض المقسطة مختلفاً تماماً عن القروض المباشرة لقطاع العقار والإنشاءات. ورغم عدم تنوع محفظة الائتمان المصرفي، إلا إن المحفظة ذاتها كانت جيدة خاصة مع تراجع معدل القروض غير المنتظمة (أنظر الفصل 2). كما زادت البنوك من استثماراتها في السندات الحكومية مع زيادة إصدارات الدين العام في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأخيراً، زاد النمو في إجمالي الودائع المصرفية إلى نسبة 7% مع زيادة الودائع المحلية بنسبة 6.6% في عام 2017، حيث يعود ذلك جزئياً إلى أثر ارتفاع أسعار النفط. لذلك، ظل القطاع المصرفي يتمتع بقاعدة تمويل مستقرة، حيث أن نسبة 64.7% من إجمالي الودائع في صورة ودائع لأجل.

الوساطة المالية للبنوك وأثرها في اتساع نطاق الشمول المالي



شهدت مؤشرات الوساطة المالية، عند قياسها بالمتغيرات المصرفية الرئيسية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الاسمي، تراجعاً طفيفاً على خلفية النمو القوي في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مقارنة بالنمو في الأصول والقروض والودائع المحلية (الشكل 1.1).¹ ورغم الزيادة في الأصول والقروض والودائع المحلية في عام 2017 بنسبة 5% و3.2% و3.2% على الترتيب، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي زيادة بنسبة 8%، مقارنةً بتراجع بلغت نسبته 2.8% في عام 2016.

وعلى الرغم من التراجع في النسب الرئيسية، التي تعد أكثر من محصلة حسابية، كان للدور الذي تلعبه البنوك في الوساطة المالية أثر كبير في دفع الشمول المالي في الكويت لمستويات مرتفعة. فعلى سبيل المثال، تكشف قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي التابعة للبنك الدولي أن نسبة

¹ تتعلق البيانات المستخدمة في (الشكل 1.1) و(الشكل 1.2) بالقطاع المصرفي المحلي فقط (بما في ذلك 12 فرعاً لبنوك أجنبية في الكويت). وما لم يتم الإشارة إلى غير ذلك، فإن باقي الفصل يستند إلى البيانات المجمعّة والتي تشمل العمليات التشغيلية للشركات التابعة للبنوك الكويتية وفروعها في الخارج. وبسبب محدودية بعض البيانات، فإن مناقشتنا استناداً إلى البيانات المجمعّة تستثني 12 فرعاً للبنوك الأجنبية العاملة في الكويت بإجمالي قيمة أصول مجمعّة تبلغ 3.18 بليون دينار كويتي (تمثل 5% من الأصول المصرفية المحلية أو 4.32% من الأصول المصرفية المجمعّة).

² قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي الصادرة في أبريل 2017.

79.8% من السكان والذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة في الكويت لديهم حساب بنكي لدى مؤسسة مالية رسمية.

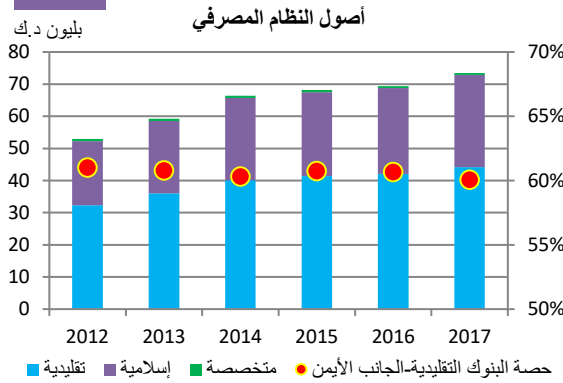
يظل القطاع المصرفي ركيزة النظام المالي

يعتبر القطاع المصرفي في الكويت المحور الأساسي للنظام المالي³، حيث يشكل، كما في نهاية ديسمبر 2017، نسبة 88% من القطاع المالي المحلي⁴، يليه قطاع شركات الاستثمار بحوالي 10.5%. وتشكل شركات التأمين وشركات الصرافة النسبة الباقية. ويتكون الجهاز المصرفي في الكويت من خمسة بنوك تقليدية وخمسة بنوك إسلامية وبنك متخصص، فضلاً عن 12 فرعاً لبنوك أجنبية منها فرع لبنك إسلامي. وللبنوك الكويتية حضور مهم في عدد من الدول الأخرى، حيث يمثل إجمالي أصول شركاتها التابعة وفروعها في الخارج 22.4% من النظام المصرفي المجمع.

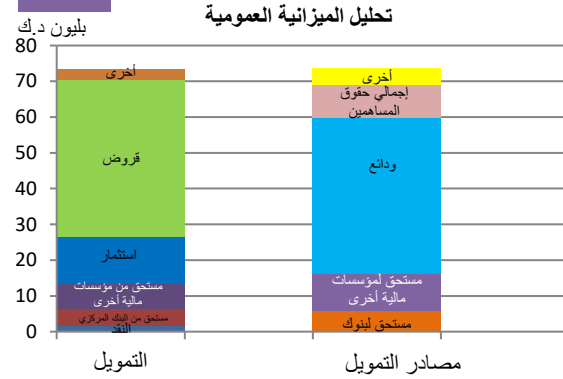
وعلى أساس مجمع⁵، تهيمن البنوك التقليدية على القطاع المصرفي بحصة ثابتة تبلغ 60% كما في ديسمبر 2017 والتي ظلت ثابتة إلى حد كبير على مر السنين (الشكل 1.2). أما البنوك الإسلامية، التي تبلغ حصتها 39% من النظام المصرفي المجمع، فإنها تمثل أحد أهم شبكات البنوك الإسلامية في أي من الدول المثلثة التي لديها نظام مصرفي مزدوج، تقليدي وإسلامي. ويؤكد التواجد القوي للبنوك التقليدية والإسلامية على فاعلية الجهود التي يبذلها بنك الكويت المركزي لضمان مبدأ تكافؤ الفرص لكلا النوعين من البنوك على حد سواء، وإتاحة الخيار للعملاء للتعامل مع مؤسسات من اختياراتهم لتلبية احتياجاتهم المصرفية.

ويؤكد تحليل الميزانية العمومية للجهاز المصرفي هيمنة الأدوات التقليدية كأمر بديهي في نظام مالي يعتمد بصورة كبيرة على الجهاز المصرفي. على سبيل المثال، تأتي القروض المصرفية في المرتبة الأولى بنسبة 60% من إجمالي الأصول كما في ديسمبر 2017 (الشكل 1.3)، تليها الاستثمارات في المرتبة الثانية بنسبة 17.6%، والتي تتكون من الأدوات المالية الحكومية، والأدوات الأخرى ذات الدخل الثابت والاستثمارات في الأسهم والاستثمارات في القطاع العقاري. أما على جانب المطلوبات، فهي الودائع ما نسبته 59.1% من إجمالي المطلوبات، وهي قاعدة جيدة من الودائع وهيكل مستقر للتمويل.

1.2



1.3



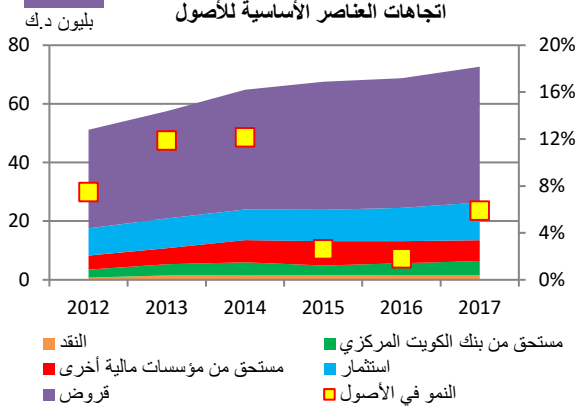
³ يشمل القطاع المصرفي المحلي فروع البنوك الأجنبية العاملة في الكويت.

⁴ يعرف القطاع المالي هنا في إطار ضيق ويشمل البنوك وشركات الاستثمار وشركات التأمين وشركات الصرافة.

⁵ تشمل البيانات المجمعة الشركات التابعة والفروع الخارجية للبنوك الكويتية (أنظر الملاحظة رقم 1).

زيادة الائتمان وارتفاع مستوى الاستثمارات يدعم نمو الأصول

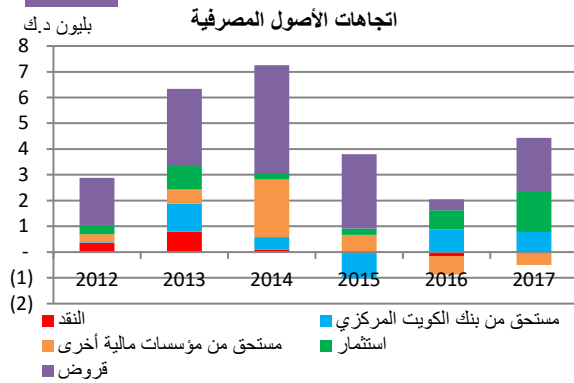
1.4



سجلت الأصول المصرفية المجمعة خلال عام 2017 نمواً قوياً بلغت نسبته 6% مقارنة بالنمو البالغ نسبته 1.85% في عام 2016 (الشكل 1.4)، حيث بلغت الزيادة في الأصول المصرفية 4.1 بليون دينار كويتي مما دفع إجمالي قيمة الأصول ليصل إلى 73.5 بليون دينار كويتي كما في ديسمبر 2017، وهي زيادة كبيرة مقارنة بزيادة قدرها 1.26 بليون دينار كويتي خلال عام 2016.

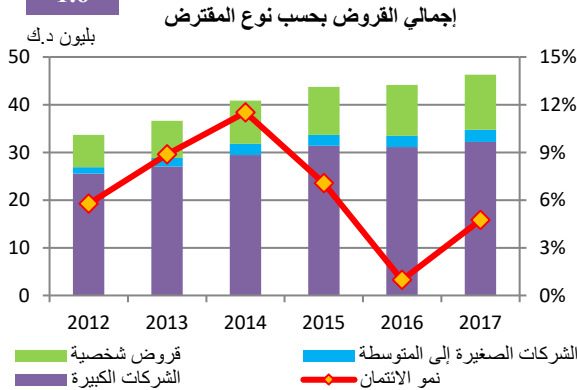
ويتبين من البيانات الخاصة بمكونات عناصر الأصول المصرفية الأساسية أن ارتفاع معدل نمو الأصول يعود بشكل كبير إلى نمو الائتمان وارتفاع مستوى الاستثمارات (الشكل 1.5). وعلى نفس وتيرة العام الماضي، واصلت استثمارات البنوك ارتفاعها معززةً بالزيادة في إصدارات الديون السيادية في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ورغم ارتفاع ودائع البنوك لدى بنك الكويت المركزي (الأرصدة المستحقة من بنك الكويت المركزي) بشكل طفيف خلال عام 2017، إلا إنها لا تزال تشكل مساهمة إيجابية على عكس "الأرصدة المستحقة من مؤسسات مالية".

1.5



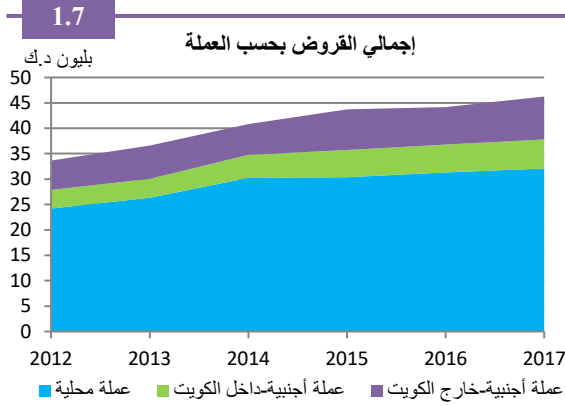
وعلى الرغم من ذلك، فإن المساهمة الأكبر تأتي من محفظة القروض المجمعة للبنوك والتي زادت بمبلغ 2 بليون دينار كويتي مسجلة نمواً بلغت نسبته 4.7%، ويعد ذلك تحسناً ملحوظاً مقارنة بالنمو في الائتمان خلال عام 2016 والذي لم تتجاوز نسبته 1% فقط (424 مليون دينار كويتي). كما ساهمت كل من العمليات المحلية والأجنبية في نمو معدل الائتمان، بيد أن حصة العمليات الأجنبية كانت أفضل نسبياً من العمليات المحلية. وعلى وجه التحديد، سجلت محفظة الائتمان للعمليات الأجنبية الخاصة بالبنوك نمواً بنسبة 7.3% مقارنة بالتراجع الحاد بنسبة 5.4% خلال عام 2016. وعلى الجانب المحلي، زاد معدل النمو في الائتمان للقطاع الخاص بنسبة 3.9% مقارنةً بما نسبته 3.3% في عام 2016. ورغم ذلك، فإن الزيادة في الأصول بنهاية العام قد تراجعت جزئياً بسداد مجموعة قروض الشركات خلال النصف الثاني من عام 2017.

1.6

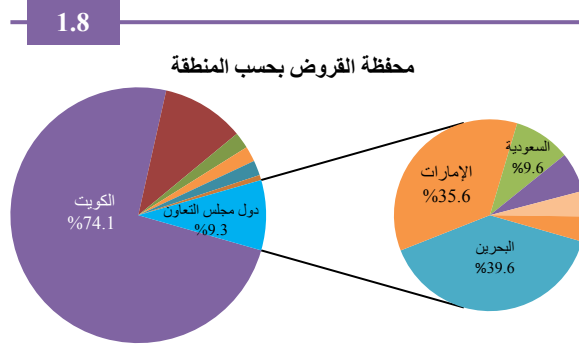


وبالنسبة لتوزيع الائتمان بحسب مختلف أنواع المقترضين، تمثل قروض الشركات الكبرى حوالي 69.6% من إجمالي القروض (الشكل 1.6)، يليها بفارق كبير القروض الشخصية والتي تبلغ 11.5 بليون دينار كويتي بقليل ونسبتها 24.9% من إجمالي القروض كما في ديسمبر 2017. ويلاحظ هنا وجود تحول، ولكنه متواضع، من الشركات إلى الأفراد من حيث توزيع الائتمان حيث زادت حصة القروض الشخصية إلى حد ما خلال السنوات القليلة الماضية.

فضلاً عن ذلك، زادت حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض بنسبة طفيفة لتصل إلى 5.5% في عام 2017. ويهدف تحفيز البنوك لزيادة القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تضمنت تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن معيار كفاية رأس المال إعطاء وزن مخاطر تفضيلي بنسبة 75% لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقارنة بوزن المخاطر المعياري بنسبة 100% لهذه القروض⁶.

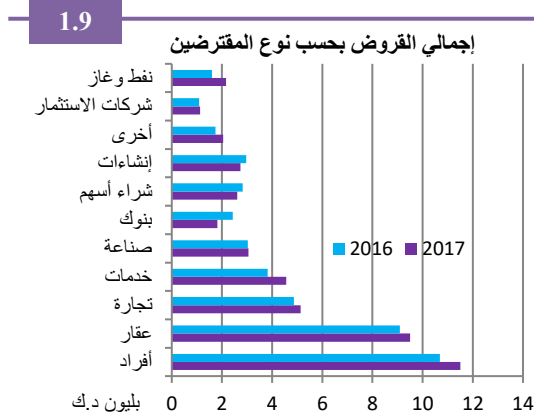


ويكشف تحليل القروض المصرفية للقطاعين العام والخاص أن معظم هذه القروض كانت موجهة إلى القطاع الخاص بنسبة 96.9%، في حين تراجعت نسبة القروض المقدمة إلى القطاع العام منها إلى 3.1% في عام 2017. ومع التراكم الكبير للأصول المالية على مدى العقد الماضي، ظلت حاجة القطاع العام للاقتراض من الجهاز المصرفي في أضييق الحدود. ورغم ذلك، كانت هناك زيادة معتدلة في القروض خلال السنوات الأخيرة ساهم فيها جزئياً انخفاض أسعار النفط، وبيئة أسعار فائدة متراجعة.



ويظهر تحليل إجمالي القروض بحسب نوع العملة أن حوالي 69.4% من القروض مقومة بالعملة المحلية، في حين ارتفعت نسبة القروض المقومة بالعملة الأجنبية بشكل طفيف من 29.1% في عام 2016 إلى 30.6% بنهاية عام 2017 (الشكل 1.7). هذا وقد منحت الشركات التابعة وفروع البنوك الكويتية في الخارج حوالي 59.6% من القروض بالعملة الأجنبية خلال عام 2017.

أما التوزيع الجغرافي لمحفظة القروض المصرفية، فيشير إلى أن القروض التي تم منحها في الكويت قد بلغت حوالي 34.3 بليون دينار كويتي (74.1%) من إجمالي القروض (46.2 بليون دينار كويتي) كما في ديسمبر 2017 (الشكل 1.8)، أما النسبة المتبقية (25.9%)، فقد توزعت على مناطق مختلفة منها أوروبا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة 10.5% و9.3% على الترتيب. وقد سُجّل أكبر انكشاف ائتماني داخل دول مجلس التعاون الخليجي مع مملكة البحرين تليها دولة الإمارات العربية المتحدة ثم المملكة العربية السعودية.



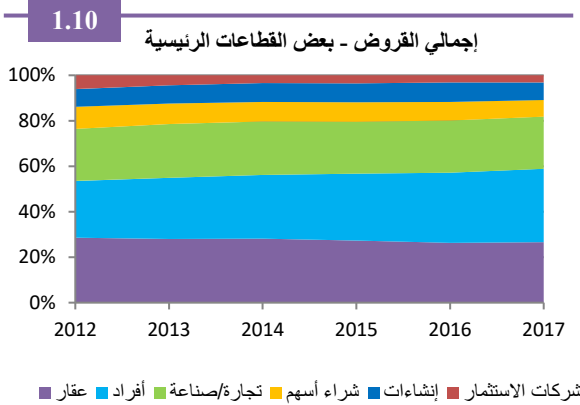
تحول الائتمان المصرفي نحو القطاعات الأكثر أمناً

يشير تحليل القروض للقطاعات المختلفة إلى اتجاهات متباينة، حيث تحصل بعض القطاعات على تسهيلات ائتمانية أكثر، في حين شهدت قطاعات أخرى تراجعاً في الحصول على الائتمان (الشكل 1.9). وبصفة عامة، يلاحظ زيادة حصة القروض الشخصية خلال عام 2017، مما يدل

⁶ من أجل مزيد من الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أقر البرلمان الكويتي قانوناً جديداً في شهر مارس من عام 2013 لإنشاء "الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة" بالشراكة مع البنوك المحلية لمنح قروض (ضمن برامج تمويل تقليدية وإسلامية منفصلة) بحد أقصى 500,000 دينار كويتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة، وذلك بمنح 80% من التمويل، في حين يقوم البنك الشريك بتقديم النسبة المتبقية (20%).

على تغيير توجهات البنوك نحو القطاعات قليلة المخاطر في سعي من البنوك نحو الجودة. كما سجل الائتمان المصرفي لقطاع العقار نمواً إيجابياً بعد التراجع الطفيف المسجل في عام 2016.

من جهة أخرى، سجلت القروض المصرفية الممنوحة لشركات الاستثمار ارتفاعاً خلال عام 2017، لتصل حصتها من إجمالي محفظة القروض إلى 2.4%. ورغم المسار الذي اتبعته شركات الاستثمار منذ عام 2009 لتخفيف الرفع المالي والذي تراجع في عام 2015، فقد استمر توجه البنوك نحو تقليص انكشافها على شركات الاستثمار بصفة عامة. وأخيراً، ارتفعت القروض الممنوحة لقطاعي الخدمات، والنفط والغاز خلال عام 2017 مقارنة بالسنة الماضية.

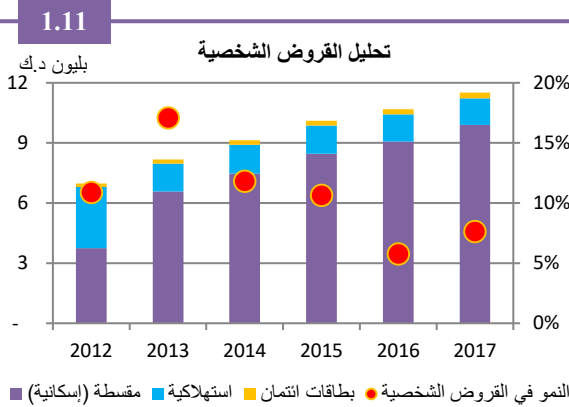


ورغم التحولات المشار إليها سابقاً، يدل الاتجاه السائد في سياسة الإقراض خلال الأعوام السابقة على استقرار إجمالي انكشاف البنوك لقطاعات رئيسية، مع عدم وجود ما يدل على حدوث زيادة مفاجئة لهذا الانكشاف في أي قطاع (الشكل 1.10). فضلاً عن ذلك، يشير الاستقرار النسبي في توزيع الائتمان إلى أن البنوك قد تجنب التوسع والاندفاع في ممارسات الإقراض، وذلك بسبب تبني البنوك لأسلوب متحفظ لتوزيع الائتمان. ومع ذلك، يظل التركيز الائتماني مرتفعاً، حيث تشكل أربع قطاعات (هي قطاع العقار وقطاع الأفراد وقطاع التجارة وقطاع الخدمات) وحدها حوالي 66.4% من إجمالي المحفظة الائتمانية.

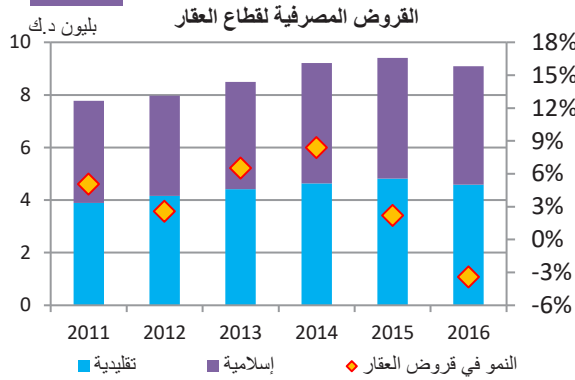
زيادة الانكشاف للقروض الشخصية

حقق الائتمان المصرفي للأفراد نمواً بمعدل 7.6% خلال عام 2017 ليصل إلى 11.5 بليون دينار كويتي مما يجعل قطاع الأفراد في طليعة المستفيدين من الائتمان المصرفي يليه قطاع العقار (9.5 بليون دينار كويتي). ورغم أن النمو في القروض الشخصية في عام 2017 كان أفضل منه خلال عام 2016 (5.8%)، إلا أنه كان أقل من النمو الكبير المسجل في السنوات الخمس السابقة، حيث يعود ذلك جزئياً إلى الفرصة المحدودة نحو مزيد من الزيادة في القروض الشخصية.

ويبين تحليل القروض الشخصية أن 86% منها عبارة عن قروض مقسطة، وتصنف كقروض شخصية طويلة الأجل وهي لغرض ترميم وشراء منازل سكن خاص (الشكل 1.11)، وتسد على أقساط شهرية خلال فترة لا تتعدى 15 سنة. وتأتي القروض الاستهلاكية لغرض شراء السلع الاستهلاكية المعمرة أو سداد المصروفات التعليمية/الطبية كثنائي أكبر فئات القروض الشخصية بنسبة 11.5% كما في ديسمبر 2017. وأخيراً تأتي قروض البطاقات الائتمانية بنسبة 2.5% من إجمالي القروض الشخصية.

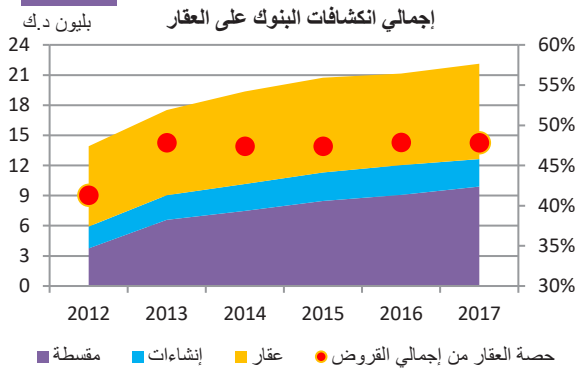


1.12



أما النمو في القروض المصرفية المقدمة لقطاع العقار فقد ارتفع خلال عام 2017 (4.4%) مع تعافي سوق العقار بشكل جزئي على خلفية العودة القوية للنشاط في قطاع العقار السكني (الشكل 1.12). ورغم الزيادة بالقيمة المطلقة، إلا إن حصة القروض العقارية من إجمالي محفظة القروض المصرفية قد انخفضت بشكل طفيف من 20.6% إلى 20.5% خلال عام 2017، حيث شهدت القطاعات الأخرى نمواً أقوى في الائتمان. وفي نفس السياق، تساوى نصيب البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بالنسبة للقروض الممنوحة لقطاع العقار، رغم أن نصيب البنوك التقليدية يبدو أكثر قليلاً (50.4%) خلال عام 2017.

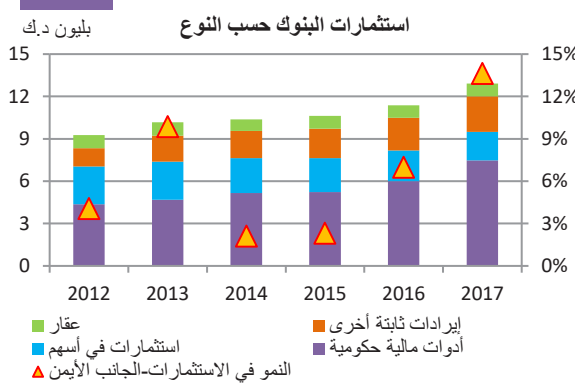
1.13



ونظراً لاستخدام معظم القروض الشخصية لترميم وشراء منازل سكن خاص، فإن إجمالي انكشافات البنوك للعقار بكل أنواعه أعلى بكثير من مبلغ 9.5 بليون دينار كويتي الممنوح مباشرة للعقار. ويمكن التعرف على إجمالي انكشاف البنوك للعقار من حيث القروض لكل من (أ) قطاع العقار و(ب) قطاع الإنشاءات و(ج) القروض المقسطة للأفراد. وبتجميع القروض ضمن هذه الفئات الثلاث، نجد أن انكشاف البنوك على قطاع العقار يمثل حوالي نصف محفظة القروض (الشكل 1.13).

من جهة أخرى، يظل حجم المخاطر بالنسبة للقروض المقسطة مختلفاً تماماً عن القروض المباشرة لقطاع العقار والإنشاءات. ورغم عدم تنوع الائتمان المصرفي على نحو واضح، بلغ معدل القروض غير المنتظمة في قطاعي القروض الشخصية، والعقار والإنشاءات مستويات منخفضة (1.9% و2.8% على الترتيب) في عام 2017، أي أن مخاطر عدم استرداد القروض كانت محدودة (انظر الفصل 2 لمزيد من التفاصيل). فضلاً عن ذلك، فإن مخاطر تكوين المزيد من القروض غير المنتظمة، على المدى القصير على الأقل، تعتبر محدودة للغاية بفضل التعافي الجزئي لسوق العقار على خلفية استعادة قطاع العقار السكني لأدائه بقوة خلال عام 2017. وكما هو مبين في الفصل 4، فإن ذلك يشير إلى وجود طلب حقيقي رغم عنصر المضاربة الذي يرتبط إلى حد ما بأسعار النفط.

1.14

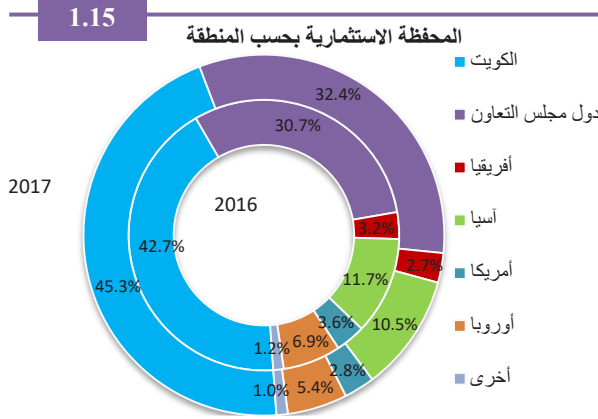


سجلت استثمارات البنوك نمواً قوياً غير مسبوق

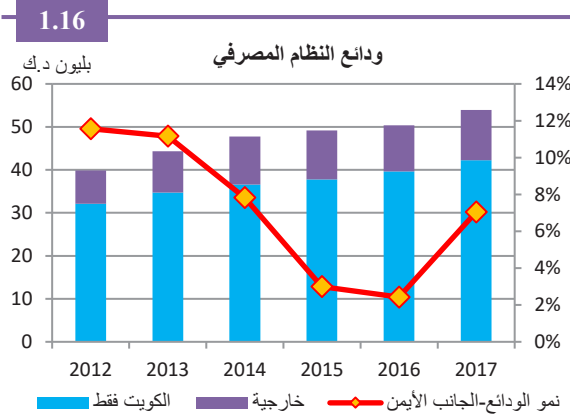
سجلت المحفظة الاستثمارية للبنوك نمواً قوياً بنسبة 13.6% خلال عام 2017 مقارنة بما نسبته 7% في عام 2016 بسبب الزيادة في إصدارات الديون السيادية (الشكل 1.14). ويظهر تحليل الاستثمارات أنه، من إجمالي استثمارات بقيمة 12.9 بليون دينار كويتي، تم استثمار حوالي 7.4 بليون دينار كويتي (57.8%) في أدوات مالية حكومية كما في 2017.

وقد سجل انكشاف البنوك للأدوات المالية الأخرى ذات الدخل الثابت، وهو ثاني أكبر عنصر، نمواً ملحوظاً بنسبة

8.8% خلال عام 2017. ونتيجة لذلك، وصلت حصته إلى 19.4% من إجمالي استثمارات البنوك. أما استثمارات البنوك في الأسهم، فقد شكلت الفئة الرئيسية الثالثة بحصة بلغت نسبتها 15.6% من إجمالي الاستثمارات. ومن جهة أخرى، سجلت استثمارات البنوك في شركات زميلة تراجعاً طفيفاً (1.9%) في عام 2017.

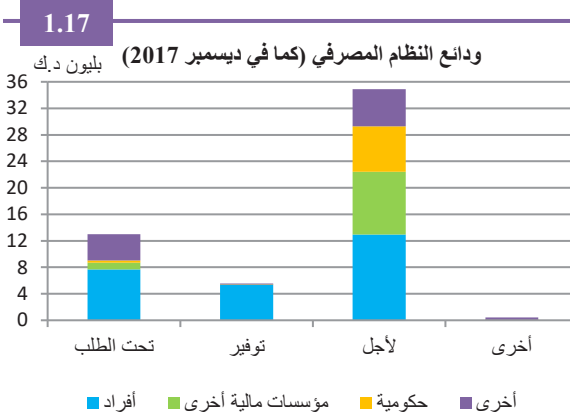


وبين التوزيع الجغرافي للاستثمارات زيادة استثمارات البنوك داخل الكويت من 42.7% في عام 2016 إلى 45.3% في عام 2017 على خلفية الأداء القوي لبورصة الكويت، وبصفة خاصة في الربعين الأول والثالث من عام 2017. وبالمثل، زاد انكشاف البنوك لمنطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الشكل 1.15). من جهة أخرى، تراجعت استثمارات البنوك في أفريقيا وآسيا وأوروبا من حيث حصتها في إجمالي الاستثمارات. وتؤكد هذه الاتجاهات مجتمعة تحسن سياسة الجودة والتنوع في المحفظة الاستثمارية للبنوك، مع خفض البنوك لانكشافاتها نحو الأسواق الأكثر مخاطرة.



عودة نمو الودائع بشكل ملحوظ

ارتفع معدل نمو الودائع لدى النظام المصرفي بنسبة 7% خلال عام 2017 مقارنةً بالنمو البطيء بنسبة 2.4% في السنة السابقة (الشكل 1.16). كما شهدت الودائع داخل الكويت وخارجها نمواً ملحوظاً بزيادة بلغت نسبتها 6.6% و8.8% على الترتيب. وبصفة عامة، وصلت الودائع إلى حوالي 54 بليون دينار كويتي⁷ كما في ديسمبر 2017، حيث تمثل الودائع المحلية 78.3% من إجمالي ودائع النظام المصرفي المجمع. ورغم عودة النمو للودائع من الخارج، إلا إن حصة تلك الودائع قد زادت بشكل طفيف من 21.4% في عام 2016 إلى 21.7% في عام 2017.



تشكل الودائع لأجل حوالي ثلثي الودائع المصرفية

يبين تحليل الودائع أن الودائع لأجل تشكل حوالي 64.7% من إجمالي الودائع، مما يؤكد استقرار القاعدة التمويلية للجهاز المصرفي وقدرته على تحقيق الاستقرار في أحوال ضغوط السيولة (الشكل 1.17). وتتميز ودائع الأفراد بالتنوع حيث تنقسم إلى ثلاثة أنواع هي "تحت الطلب" و"توفير" و"محددة الأجل" وذلك بحسب احتياجات العملاء النقدية ومتطلباتهم التحوطية. وأخيراً، فإن معظم ودائع المؤسسات المالية الأخرى والمؤسسات الحكومية هي ودائع لأجل، تضي بدورها مزيداً من الاستقرار للقاعدة التمويلية للبنوك.

⁷ يشمل ذلك الودائع الحكومية والخاصة وكذلك "الأرصدة لدى مؤسسات مالية أخرى".

الرقابة المصرفية بين تجارب الماضي ورؤى المستقبل⁸

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنه لمن دواعي سروري العودة مرة أخرى إلى هذا المنتدى القيم، وأتقدم بالشكر إلى معالي الدكتور عبد الرحمن الحميدي على دعوته لي للتحدث أمام هذا الجمع الكريم.

الحضور الكريم،

بفضل التعاون المثمر بين لجنة بازل للرقابة المصرفية ومعهد الاستقرار المالي وصندوق النقد العربي، أصبحت هذه اللقاءات تشكّل منتدىً قيماً في مناقشة الموضوعات المشتركة وتبادل الرؤى البناءة حول تطورات القطاع المالي بالمنطقة.

وحيث أن هذا العام يُصادف الذكرى العاشرة للأزمة المالية العالمية، فإنني أجد من المناسب أن ننظر سوياً في تجارب الماضي، ونُقيّم ما وصلنا إليه حالياً، ونتأهب للمستقبل.

تجارب الماضي ...

منذ عقد مضي، لم يكن ليتبادر إلى ذهن أحد من المتابعين أو المراقبين، أن أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة سوف تُطبق بتداعياتها على جزء كبير من النظام المالي. وكما نعلم جميعاً، فقد كان للانهيان المالي تداعيات وعواقب اقتصادية وخيمة، كان أعظمها أثراً تراجع الناتج العالمي بشكل حاد، وتباطؤ النمو بشكل كبير، وارتفاع معدل البطالة في مختلف دول العالم وخاصة المتقدمة منها.

فعلى المستوى العالمي، بلغت الخسائر المتركمة في الإنتاج منذ الأزمة المالية العالمية حوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهذه التقديرات لا تشمل التكلفة الاجتماعية المصاحبة لارتفاع معدلات البطالة وخسارة الناتج. ففي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها على سبيل المثال، تم الاستغناء عن مليون وظيفة وتم الحجز على ثمانية ملايين منزل. وفي العديد من الدول حول العالم أيضاً، انتاب الناس بوجه عام شعور بعدم الإنصاف مع تعاطف الفجوة في الدخل.

وفي السياق عينه، لم يكن قطاع الخدمات المالية أوفر حظاً أو بمنأى عن تداعيات الأزمة والتي تمثلت في فقدان ثقة الجمهور، حيث أدت الممارسات غير الأخلاقية في العمل المالي وضعف الهياكل التحفيزية إلى مجموعة من المخالفات بدءاً من سوء بيع القروض العقارية على نطاق واسع إلى التلاعب في سعر الليبور، والتي لم تؤد فقط إلى زعزعة ثقة الجمهور في القطاع المالي، بل نجم عنها أيضاً مخاطر ضخمة في سمعة القطاع.

لقد دفعت الكلفة الباهظة للأزمة المالية العالمية المجتمع العالمي للتعاون من أجل إعادة الاستقرار للقطاع المالي.

⁸ الكلمة الرئيسية لمعالي الدكتور محمد يوسف الهاشل، محافظ بنك الكويت المركزي، في الاجتماع السنوي الثالث عشر عالي المستوى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي تنظمه لجنة بازل للرقابة المصرفية بالمشاركة مع معهد الاستقرار المالي وصندوق النقد الدولي، والمنعقد في أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 13 ديسمبر 2017.

إنجازات الحاضر

عشر سنوات مضت، ولا تزال مسيرتنا نحو بناء قطاع مالي يتمتع بالقدرة على مقاومة الصدمات مستمرة. وبفضل الجهود الحثيثة التي تبذلها الجهات الرقابية العالمية، فقد تم بناء وتكوين شبكات أمان هامة لتخفيف مخاطر أزمات مالية مماثلة قد تحدث في المستقبل.

وعلى الرغم مما تتمتع به البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من قواعد رأسمالية قوية ورقابة تتسم بالحصافة، إلا إن الجهات التنظيمية في المنطقة قامت بإجراء المزيد من التحسينات على تعليماتها الحالية إلى جانب تطبيق إصلاحات بازل 3.

وفي هذا الإطار، فقد تم تعزيز معيار كفاية رأس المال بمعدل أعلى وجودة أفضل مع تكوين مصدات رأسمالية إضافية تحوطية *capital conservation buffer* ومصدات رأسمالية لمواجهة التقلبات الاقتصادية *countercyclical capital buffer* لمساعدة البنوك على الاحتفاظ بمصدات إضافية والحد من تراكم المخاطر النظامية. وبالمثل، فقد تم تطبيق معيار الرفع المالي (*Leverage Ratio*) لدعم ومساندة معيار كفاية رأس المال. كما تم تطبيق معيار تغطية السيولة (*Liquidity Coverage Ratio*) ومعيار صافي التمويل المستقر (*Funding Ratio Net Stable*)، لتعزيز قدرة البنوك على مواجهة ضغط السيولة، وجعل هيكلها التمويلي أكثر استقراراً.

ولا شك أن الإصلاحات الرقابية تلك قد كان لها الفضل في مساعدة بنوك المنطقة على دخول حقبة هبوط أسعار النفط من مركز قوة. إذ أنه وانعكاساً لأثر الانخفاض في أسعار النفط، فإن العجز المالي للدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد قفز من 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى 10.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016. ومع ذلك فإنه لا يوجد مؤشرات جوهرية، حتى الآن على الأقل، توحى بتراجع قدرة البنوك بصفة عامة على مقاومة الصدمات، رغم أنها تعمل في بيئة مستويات أسعار نفط متدنية لأكثر من ثلاث سنوات.

في الواقع، تختلف درجة المرونة ومقاومة الصدمات بين دولة وأخرى، بيد أن الاستقرار الذي يتمتع به القطاع المالي على نطاق واسع في الدول المصدرة للنفط يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن البنوك في هذه الاقتصادات قد واجهت بشكل جيد تداعيات الهبوط في أسعار النفط، وهو ما لم يكن ليتحقق لولا قيامنا بتعزيز نُظْمنا الرقابية وبناء المصدات المالية في الظروف المواتية.

من جهة أخرى، فإن المخاوف من تزايد أعباء القيود والمتطلبات التي قد تفرضها التعليمات وبما يحد من قدرة البنوك على الإقراض، يبدو لا أساس لها في الواقع العملي. فعلى سبيل المثال، لم نلاحظ أي أثر ملموس على توافر الائتمان رغم رفع الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لدى البنوك، كذلك أبدى مجلس الاستقرار المالي ذات الاستنتاج.

في واقع الأمر، إن سلامة الأوضاع المالية للبنوك العاملة في دولنا لم تساعدها فقط على مواجهة تحديات البيئة الكلية، ولكنها ساهمت أيضاً في تحسين قدرة تلك البنوك على مواصلة القيام بدورها الرئيسي كوسيط مالي، وبكفاءة عالية.

استشراف المستقبل

رغم ما تحقق من تقدم كبير حتى اليوم، إلا أن الإصلاح التنظيمي والرقابي يعتبر عملية مستمرة، فهو مسيرة لا نقطة نهاية.

ومن هذا المنطلق، يجب علينا التفكير فيما قد يحمله لنا المستقبل!

أولاً، يجب أن نقيّم ما تم تطبيقه من تعليمات، وننظر في فاعلية إجراءاتنا وما إذا كانت هناك أية نتائج غير مقصودة. كما أننا في حاجة لتقييم ما إذا كانت الإصلاحات الرقابية التي تم تنفيذها قد تجاوزت الحد المطلوب أو دونه، وعمّا إذا كانت تلك الإصلاحات صارمة لدرجة تحول دون الابتكار، أو أنها متساهلة بشكل مفرط يؤدي إلى عدم الاستقرار. ورغم تلك الإصلاحات الواسعة النطاق، إلا أنه قد تكون هناك بعض المخاطر التي لم يتم التحوط لها بشكل كاف.

وهنا أود التنويه إلى المخاطر التشغيلية للبنوك بموجب إرشادات بازل 3، ففي السنوات الأخيرة، زاد نطاق وتعقيد القرصنة عبر الإنترنت بصورة كبيرة، حيث لا يمضي شهر دون أن نسمع فيه أخباراً عن انتهاكات أو خروقات

البيانات الشخصية تؤثر على ملايين العملاء. فعلى سبيل المثال، تعرضت شركة "إكويفاكس" Equifax، والتي تحفظ المعلومات الائتمانية للعملاء، للقرصنة على بيانات 143 مليون عميل في الولايات المتحدة الأميركية. ورغم اتساع نطاق القرصنة من خلال الإنترنت وتعقيدها، إلا أن البنوك لا تزال تتعامل مع تلك المخاطر بنفس الطريقة التي تعاملت معها منذ عقد من الزمان. هذا على الأقل هو الانطباع الذي تكوّن لدينا بالنظر إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر في تقارير البنوك، والتي بالكاد تعكس الحجم الفعلي للمخاطر التشغيلية التي تواجهها تلك البنوك اليوم.

ثانياً، إلى جانب تقييم كفاية وفاعلية تعليماتنا الجديدة، فإننا في حاجة أيضاً للتأكد فيما إذا كانت الفائدة المرجوة لتحقيق المزيد من التحسن في الاستقرار المالي تعد مبرراً مسوغاً للتكلفة التي تتحملها البنوك جراء الالتزام بالإجراءات الجديدة. وعليه، وعند وضع الحدود الحصرية لذلك، فإنه لا يمكننا وبكل بساطة إتباع قاعدة "الأعلى هو الأفضل" "higher-the-better". ففي نهاية الأمر، إن ما نصبو إليه ليس فقط "المرونة" وإنما "المرونة بكفاءة". وكما نسعى في الوقت ذاته لتصميم وبناء نظام رقابي قادر، في أحسن الأحوال، على تجنب أي اضطرابات مالية، ويحد، على الأقل، من احتمالية التسبب في تراكم مخاطر وقوع أزمات. وللقيام بذلك، فإننا في حاجة لتبرير التكلفة التي تنشأ عن التعليمات الجديدة.

وهذا يأخذنا إلى "ثالثاً"، وهو "التناسب" في الرقابة، حيث تختلف تكلفة الامتثال باختلاف المؤسسات، ذلك أن البنوك الكبرى تتمتع باقتصاديات الحجم الكبير، في حين أن البنوك الأصغر حجماً لا تتمتع بتلك المزايا وبالتالي تواجه التعقيدات المتزايدة في التعليمات الرقابية، ولربما تقع على عاتقها تحديات من حيث صعوبة المنافسة في القطاع المصرفي.

وعلى هذا الأساس، فإن التعليمات الرقابية لا يجب أن تسير فقط هذه المخاطر، ولكن أيضاً درجة التعقيد في أعمال المؤسسات المعنية وحجم أنشطتها وعملياتها. ومع أن الكثير من التعليمات تحتوي ضمناً على درجة معينة من التناسب، إلا أن هناك مجالاً لمزيد من تقليل تكاليف الالتزام على البنوك الأقل حجماً. وبالتالي، ينبغي على كل جهة تنظيمية أن تأخذ بعناية في اعتبارها التكاليف والمنافع ضمن السياق الاقتصادي الخاص بها؛ فليس هناك حجم واحد يناسب الجميع. وكما قال أينشتاين: "من المرغوب تبسيط الأمور لأبسط حدٍ ممكن، ولكن ليس أبسط من ذلك".

رابعاً، يجب أن يلعب الإشراف دوره، حيث أن التعليمات الرقابية وحدها لا تكفي. فالإشراف الفعال، يمكّننا من المراقبة اليقظة لأداء البنوك، وتجنب المخاطر فور نشوئها. ومن السهل أيضاً تطبيق أسلوبنا الإشرافي على المخاطر المستحدثة بدلاً من اللجوء دائماً لتعديل التعليمات الرقابية. لذلك، يتعين علينا الاستمرار في فحص ومراجعة أدواتنا الإشرافية وبناء قدراتنا على النحو الأمثل.

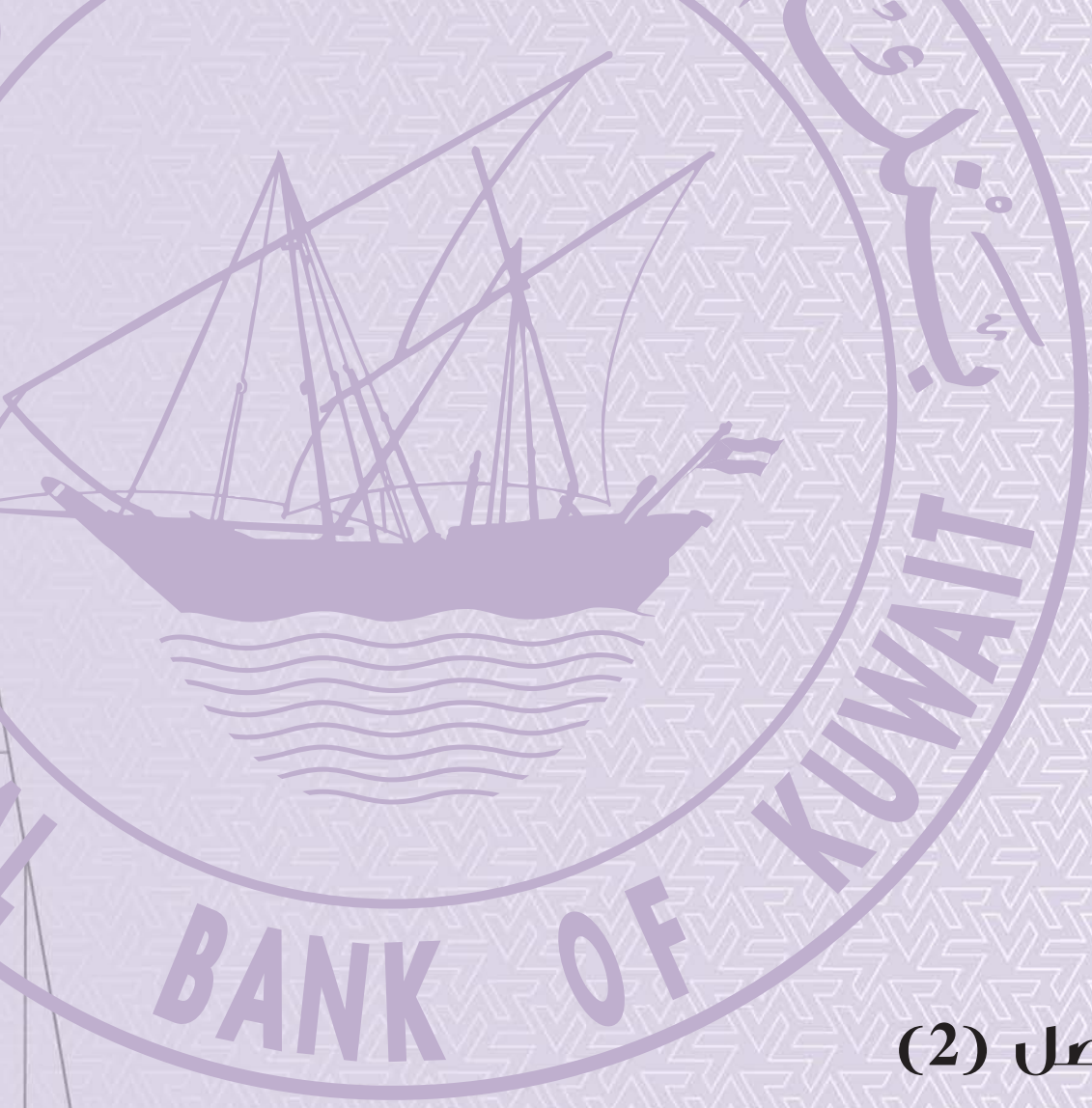
خامساً، مع تنامي دور التقنيات المالية، فإننا نواجه موازنة دقيقة للمخاطر والمزايا من هذه الابتكارات الجديدة. ومن حيث المبدأ، فإننا في أمس الحاجة لتنظيم الابتكارات بأسلوب يتميز "بالتمكن والملائمة"، باستخدام إجراءات ذات صفة متدرجة لإصدار القواعد تبعاً للمخاطر التي تنطوي عليها. وهذا هو السبب وراء جهود الجهات التنظيمية نحو تطبيق أسلوب البيئة التجريبية 'regulatory sandbox' لتوفير بيئة الاختبار اللازمة للمنتجات والخدمات المبتكرة. إن هذا الأسلوب من شأنه أن يساعدنا على تحجيم مثالب التقنيات المبتكرة دون تعريض النظام المالي بأكمله للمخاطر خلال المراحل المبكرة من الاستكشاف والتطوير.

وختاماً، أعبر لكم عن سعادتي بوجودي معكم في هذا المنتدى الذي أضحى منصة قيمة لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك بين الأوساط المصرفية، ولاسيما في ظل التغيرات المتسارعة للأسواق المصرفية والمالية، وصعوبة التنبؤ بما يخفيه المستقبل.

لذلك، علينا، نحن المنظمون والمراقبون، أن نكون دوماً كما قال تشرشل: "يقظون حتى أنامل أصابعنا".

أشكر لكم حسن استماعكم،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،



الفصل (2)

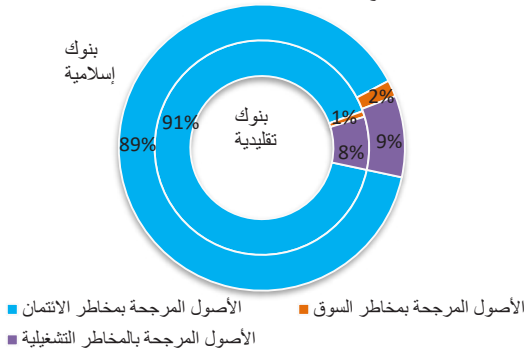
تقييم المخاطر المصرفية

شهدت جودة أصول النظام المصرفي الكويتي خلال الأعوام القليلة الماضية تحسناً ملموساً تمثل في الانخفاض المستمر لكل من إجمالي وصافي معدل القروض غير المنتظمة، حيث تراجع معدل إجمالي القروض غير المنتظمة، على أساس مجمع، إلى مستوى تاريخي منخفض بلغت نسبته 1.9% (1.3% على مستوى النشاط المحلي للبنوك) كما في ديسمبر 2017، وهو أقل من النسبة المسجلة قبل الأزمة المالية العالمية والبالغة حوالي 3.8% في عام 2007. ويعتبر خفض معدل القروض غير المنتظمة خلال السنوات القليلة الأخيرة إلى نسبته الحالية (1.9%) إنجازاً جديراً بالاعتبار خاصة إذا ما قورن بالمعدل المسجل في عام 2009 والذي بلغت نسبته 11.5%. ويعود التحسن في جودة الأصول خلال عام 2017 بشكل جزئي إلى سياسة الشطب الفعالة مع وفرة المخصصات المكونة لمواجهة التقلبات. بالتبعية، تراجع معدل التغطية (المخصصات المتوفرة إلى القروض غير المنتظمة) بشكل طفيف وهذا يؤكد أن بنك الكويت المركزي لم يرق بتطبيق سياسة "الأعلى هو الأفضل" بالنسبة للمخصصات، بل سمح للبنوك باستخدام تلك المخصصات التي تم تكوينها في أوقات اليسر لشطب القروض الرديئة كلما استدعى الأمر ذلك. ورغم ذلك، لا يزال معدل التغطية مرتفعاً عند نسبة 230% (317% على مستوى النشاط المحلي للبنوك)، وهو بلا شك أعلى من المعدل المسجل قبل الأزمة المالية العالمية والذي بلغ 87% في عام 2007. ويشير التحليل القطاعي للقروض غير المنتظمة إلى انخفاض القروض غير المنتظمة على نطاق واسع، حيث شهدت كل القطاعات الرئيسية تراجعاً في معدل بالقيم المطلقة. جغرافياً، زادت قيمة القروض غير المنتظمة من عمليات البنوك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأوروبا بشكل طفيف. هذا ويشير تحليل الصناعة المصرفية في الكويت إلى أن حصة البنوك التقليدية من إجمالي القروض غير المنتظمة قد بلغت 54%، وهو أقل نسبياً من حصتها من إجمالي القروض البالغ نسبتها 58.3%. من جهة أخرى، تراجع انكشاف البنوك على أسواق الأسهم باطراد، حيث بلغت نسبة استثمارات البنوك في الأسهم حوالي 15.6% من إجمالي استثماراتها، في حين بلغت نسبة أسهم الشركات المقدمة كضمانات حوالي 18.8% من إجمالي الضمانات لدى البنوك. وأخيراً، ظلت مستويات السيولة قوية لدى البنوك، حيث تجاوز معيار تغطية السيولة لدى البنوك بشكل مريح الحد الأدنى المطلوب (80% لعام 2017) وكذلك النسبة النهائية (100%)، والتي من المفترض أن يبدأ سريانها في عام 2019. أمر إيجابي آخر هو التحسن المستمر في هيكل التمويل لدى البنوك مع زيادة الاعتماد على الودائع لأجل وتراجع دور المطلوبات غير الأساسية.

تمثل مخاطر الائتمان معظم الأصول المرجحة بالمخاطر

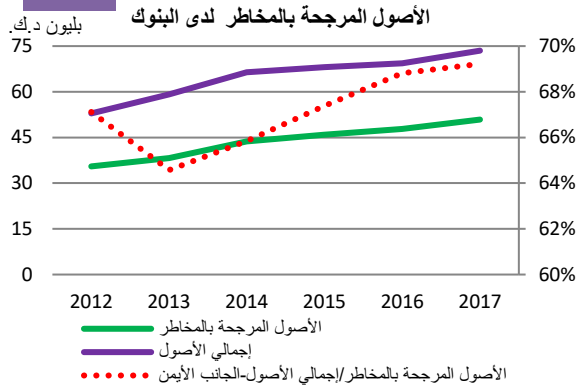
2.1

توزيع الأصول المرجحة بالمخاطر



نظراً للطبيعة التقليدية للأعمال المصرفية في دولة الكويت، فإن مخاطر الائتمان تعتبر هي الأهم بين كافة أنواع المخاطر من حيث الأصول المرجحة بالمخاطر. لذلك، تشكل الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان للبنوك الإسلامية والتقليدية معظم أصولها المرجحة بالمخاطر كما في ديسمبر 2017 (الشكل 2.1). ونظراً لطبيعة أعمالها الخاصة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فإن البنوك الإسلامية معرضة لانكشاف أكبر نسبياً لمجموعة كبيرة ومتنوعة من المخاطر مقارنة بنظيراتها التقليدية. من جهة أخرى، تظل مخاطر السوق عنصراً محدوداً من عناصر الأصول المرجحة بالمخاطر، بسبب انخفاض حجم محفظة المتاجرة.

2.2

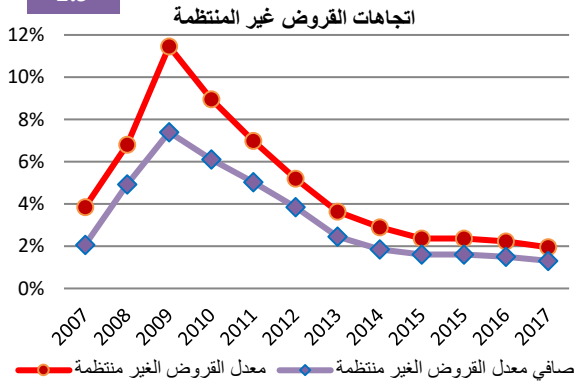


وخلال عام 2017، شهد إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر ارتفاعاً بمعدل أعلى نسبياً بلغ 6.6% مقابل النمو بنسبة 4% المسجل خلال عام 2016، وذلك بسبب الزيادة الملحوظة في نمو الأصول بنسبة 5.9% خلال عام 2017 مقارنةً بما نسبته 1.8% في عام 2016. لذلك، ارتفع معدل الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول من 68.8% في عام 2016 إلى 69.2% في عام 2017 وهو ما يشير إلى تحول طفيف نحو الأصول الأكثر مخاطرة (الشكل 2.2).

تظل جودة الأصول لدى البنوك عالية مع بقاء معدل القروض غير المنتظمة عند مستوى قياسي منخفض

استمرت مخاطر الائتمان، التي تشكل معظم الأصول المرجحة بالمخاطر للبنوك الإسلامية والتقليدية، في التراجع لمستويات تاريخية. وعلى وجه التحديد، فقد انخفضت القيمة المطلقة للقروض غير المنتظمة في القطاع المصرفي بشكل مطرد للسنة الثامنة على التوالي، لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2007. كما يكشف صافي القروض غير المنتظمة (أي إجمالي القروض غير المنتظمة مطروحاً منه المخصصات المحددة) عن اتجاه مماثل بلغ ذروته في عام 2009 ليواصل بعد ذلك انخفاضه المستمر.

2.3

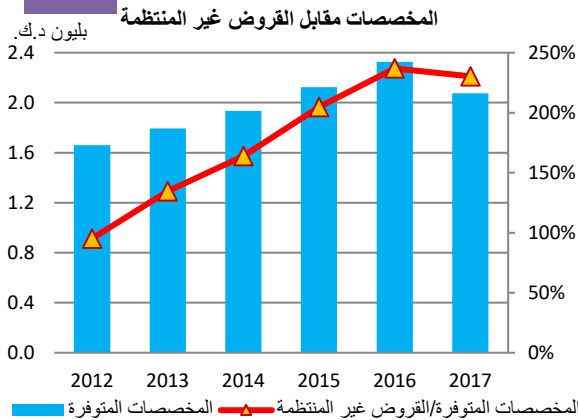


ونتيجة لذلك، شهد معدل إجمالي القروض غير المنتظمة في عام 2017 مزيداً من التراجع ليصل إلى 1.9%، وهو يعادل نصف معدل ما قبل الأزمة والذي بلغ 3.8% في عام 2007 (الشكل 2.3). ويبدو جلياً أن وتيرة التراجع في معدل القروض غير المنتظمة قد اشتدت حيث أن معظم المحفظة الائتمانية منتظمة بالفعل، مع وجود نطاق محدود للغاية لأي تغيير كبير عليها. كذلك، ومنذ عام 2009، ظل صافي معدل القروض غير المنتظمة في تراجع مستمر ليصل إلى مستوى منخفض غير مسبوق بلغت نسبته 1.3% في عام 2017. وتؤكد هذه التوجهات لمعدل القروض غير المنتظمة (سواء الإجمالي أو الصافي) التحسن الكبير في جودة أصول القطاع المصرفي بفضل جهود البنوك في الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي والتعاون الفعال مع القطاع.

ساعد على ذلك ارتفاع معدل التغطية

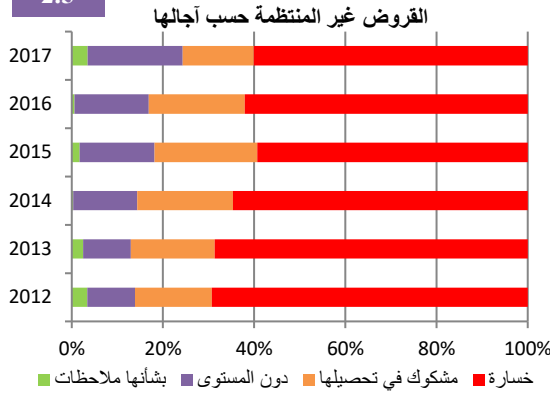
ألزم بنك الكويت المركزي البنوك باتخاذ خطوات لتكوين مخصصات لمواجهة التقلبات الاقتصادية والتغلب على أي تدهور محتمل في جودة الأصول لديها. ونتيجة لذلك، وصل معدل التغطية (المخصصات المتوفرة إلى معدل القروض غير المنتظمة) إلى 230% في عام 2017، رغم تراجعها بشكل طفيف إذا ما قورن بالمستوى الذي وصل إليه في عام 2016 بنسبة 237% (الشكل 2.4).

2.4



ويعود التراجع في معدل التغطية إلى استخدام البنوك لهذه المخصصات لشطب بعض الديون المعدومة وفقاً لتدابير مواجهة التقلبات الاقتصادية وقت الحاجة. وهذا يؤكد أن بنك الكويت المركزي لم يقيم بتطبيق سياسة "الأعلى هو الأفضل" بالنسبة للمخصصات، بل سمح للبنوك باستخدام تلك المخصصات التي تكوينها في أوقات اليسر لشطب القروض الرديئة كلما استدعى الأمر ذلك. وحتى عند المستويات الحالية (230%)، فإن معدل التغطية يعد مرتفعاً ليكون بمثابة الدرع الواقي للقطاع المصرفي في أوقات الشدة.

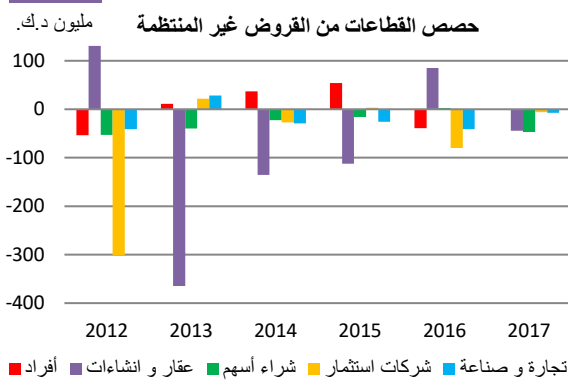
2.5



هذا ويشير تصنيف القروض غير المنتظمة بحسب آجالها إلى أن حصة الفئتين الأكثر خطراً ("المعدومة" و"المشكوك في تحصيلها") قد تراجعت من 83.1% في عام 2016 إلى 75.7% في عام 2017 بسبب تباطؤ ظهور قروض غير منتظمة جديدة وكذلك ضبط البنوك لمحاظتها بسبب وفرة المخصصات (الشكل 2.5). وبالنظر للمستقبل، فإن تكوين بعض القروض غير المنتظمة أمراً غير مستبعداً بسبب ارتفاع القروض غير المنتظمة ضمن أول فئتين ("بشأنها ملاحظات" و"دون المستوى") بما يمثل حصة مجمعة بنسبة 24.3% في عام 2017 مقارنة بنسبته 17% في عام 2016. ومع ذلك، سوف تتراكم القروض غير المنتظمة الجديدة بمعدل منخفض وبوتيرة بطيئة وسيكون لدى البنوك مخصصات كافية لإدارة التراجع المحتمل في جودة الأصول.

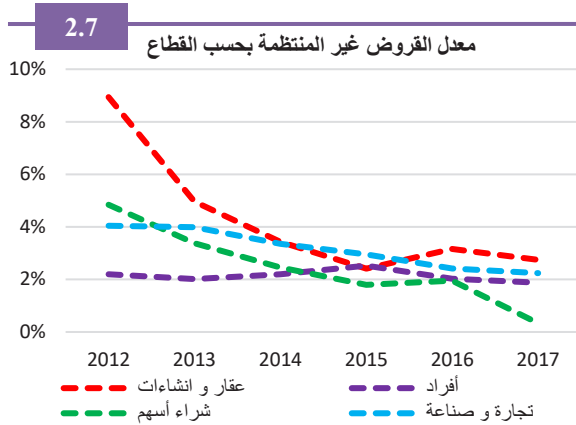
انخفاض على نطاق واسع في القروض غير المنتظمة على مستوى القطاعات

2.6



تُظهر البيانات حول حصص مختلف القطاعات من القروض غير المنتظمة أن الانخفاض في القروض غير المنتظمة قد كان على نطاق واسع. وقد سجلت جميع القطاعات الرئيسية انخفاضاً في القروض غير المنتظمة خلال عام 2017 بما يعكس التحسن الواسع النطاق في جودة أصول البنوك (الشكل 2.6). وبصفة خاصة، سجلت القروض غير المنتظمة لقطاع العقار والإنشاءات تراجعاً ملحوظاً في عام 2017 بمبلغ 44.5 مليون دينار كويتي، على النقيض تماماً من الارتفاع الذي حققه في العام الماضي بمبلغ 85.2 مليون دينار كويتي. وبالمثل، تراجعت القروض غير المنتظمة لفئة قروض شراء الأسهم بشكل كبير. وتشير كل هذه التوجهات إلى تحسن إيجابي للغاية، وخاصة مع تسجيل القطاعين الأكثر مخاطرة بالنسبة للائتمان المصرفي من حيث الانكشاف للعقار وسوق الأسهم تراجعاً ملحوظاً في معدل القروض غير المنتظمة لهما من المستوى المتدني بالأساس.

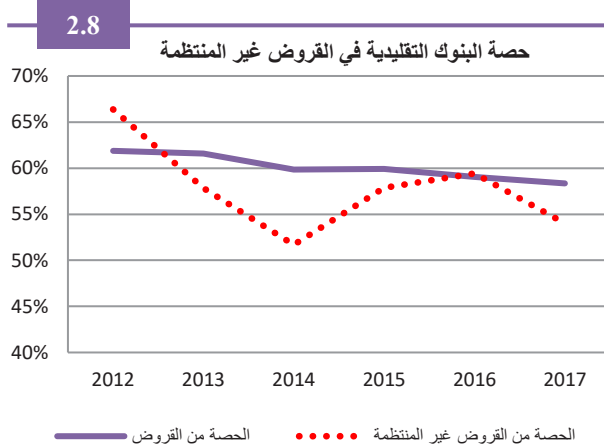
كما يعكس معدل القروض غير المنتظمة على مستوى القطاع اتجاهها تراجعياً في نسبة القروض غير المنتظمة،



مع اختلاف متوقع في نطاق التراجع من قطاع لآخر. فعلى سبيل المثال، تراجع معدل القروض غير المنتظمة بالنسبة لقطاع العقار والإنشاءات من 3.2% في عام 2016 إلى 2.8% في عام 2017 (الشكل 2.7). وقد ساهمت الزيادة في إجمالي القروض للقطاع والتعافي الجزئي في سوق العقار، متأثراً بعودة قطاع العقار السكني لنشاطه، في تحسين جودة الأصول.

أما التراجع الأكثر حدة فقد لوحظ في معدل القروض غير المنتظمة في قطاع القروض لشراء الأسهم، حيث تراجع من 2% إلى 0.3% في عام 2017، حيث تأثر القطاع جزئياً بتحسين أداء بورصة الكويت التي صنفت ثاني أفضل سوق للأسهم من حيث الأداء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2017 (أنظر الفصل 4، القسم 3 حول سوق الأسهم).

ويرجع التحسن في معدل القروض غير المنتظمة في قطاع القروض الشخصية إلى تراجع معدل القروض غير المنتظمة وارتفاع إجمالي القروض الممنوحة. وعلى وجه التحديد، كان هناك زيادة ثابتة في حصة قطاع القروض الشخصية من إجمالي القروض المصرفية وصلت إلى 24.9% في عام 2017. كما ظل عدم الانتظام في فئة "القروض المقسطة" (الإسكانية) والتي تمثل 86% من إجمالي القروض الشخصية محدوداً للغاية، حيث بلغ معدل القروض غير المنتظمة لديها ما نسبته 1.7%. من جانبه، أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات تشمل الأدوات التحوطية الجزئية والكلية لاحتواء أي احتمال لعدم الانتظام في القروض الشخصية⁹.



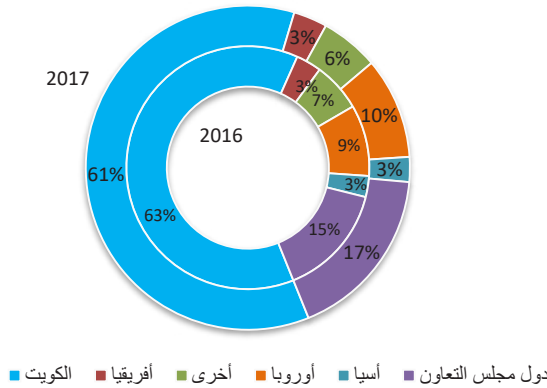
ويظهر تقسيم القروض غير المنتظمة بحسب البنوك أن حصة البنوك التقليدية من إجمالي تلك القروض كانت نسبياً أكثر تقيلاً، في حين ظلت حصتها من إجمالي القروض دون تغيير خلال السنوات القليلة الماضية (الشكل 2.8). وخلال عام 2017، انخفضت حصة البنوك التقليدية من القروض غير المنتظمة إلى 54%، وهي أقل من حصتها من إجمالي القروض والبالغة نسبتها 58.3%. جدير بالذكر أن هذا التصنيف الواسع بحسب أنواع البنوك قد يتأثر بأداء بنك رئيسي واحد في المجموعة. على سبيل المثال، تستحوذ البنوك الأربعة الكبرى على حوالي 68.6% من إجمالي محفظة قروض القطاع المصرفي، ولذلك فإن أي تغيير حاد في جودة

⁹ على سبيل المثال، يتم منح هذه القروض بصورة أساسية للمواطنين، شريطة ألا يتجاوز القسط الشهري نسبة 40% من صافي الراتب (بعد خصم كافة الاستقطاعات)، إضافة إلى أن معدل الفائدة لا يتجاوز سقف 3% فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي. وحيث أن هذه القروض صغيرة من حيث الحجم وتمنح لعدد كبير من الأفراد، فإن المحفظة الكلية تتميز بعدم التركيز مع درجة أقل للمخاطر.

المحفظة الائتمانية، وإن كانت في بنك واحد فقط ضمن المجموعة، قد يؤثر بشكل كبير على متوسط القطاع.

2.9

القروض غير المنتظمة بحسب المنطقة



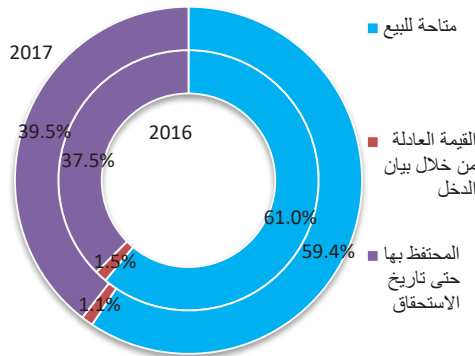
ويظهر التوزيع الجغرافي للقروض غير المنتظمة أن حصة القروض غير المنتظمة المحلية قد انخفضت خلال السنة الماضية لتمثل 61% من إجمالي القروض غير المنتظمة في عام 2017 (الشكل 2.9). وبصفة عامة، كانت البيئة التشغيلية المحلية مواتية أكثر على خلفية استمرار الإنفاق العام وتعافي أسعار النفط. وخارجياً، زادت حصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأوروبا في القروض غير المنتظمة، في حين ظلت حصة إفريقيا وآسيا دون تغيير.

تبقى مخاطر السوق هي العنصر الأقل في الأصول المرجحة بالمخاطر

نظراً للطبيعة التقليدية لعمليات البنوك الكويتية، فإن مخاطر السوق تبقى عنصراً محدوداً من عناصر الأصول المرجحة بالمخاطر، حيث تمثل فقط 1.9% منها كما في ديسمبر 2017. من جهة أخرى، فإن معظم استثمارات البنوك (حوالي 77.3% كما في ديسمبر 2017) هي في أدوات مالية ذات دخل ثابت، منها حوالي 74.8% توظيفات في الأذونات والسندات الحكومية ومعظم الباقي في سندات شركات.

2.10

الاستثمارات بحسب الغرض

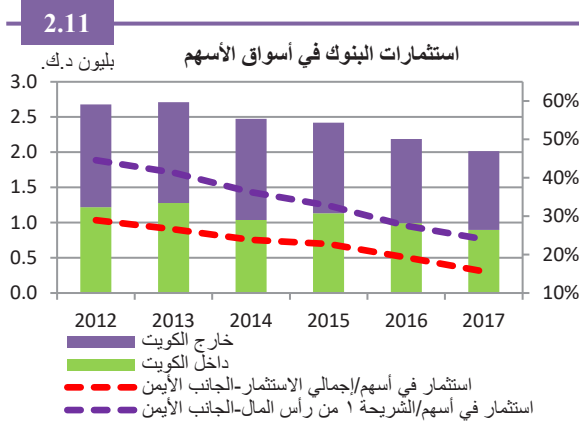


ويظهر تحليل استثمارات البنوك أن نحو 59.4% من تلك الاستثمارات قد تم تصنيفها ضمن فئة "استثمارات متاحة للبيع". أما الاستثمارات المصنفة ضمن فئة "استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق"، فإنها تمثل ثاني أكبر فئة بنسبة 39.5%، ثم تأتي الاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" بنسبة ضئيلة (الشكل 2.10). وفي هذا السياق، فإن معظم الاستثمارات المصنفة "متاحة للبيع" تدل على حرص البنوك على المحافظة على مستوى مرتفع من السيولة لضمان إدارة أفضل لمخاطر السيولة لديها. وفي الوقت نفسه، لا تزال حصة الاستثمارات المصنفة "محتفظ بها حتى الاستحقاق" كبيرة وتشير إلى محدودية توافر الأوراق المالية المرغوب فيها، مما يدفع البنوك لاقتناء هذه الفئة الأكثر أماناً من الأصول والاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

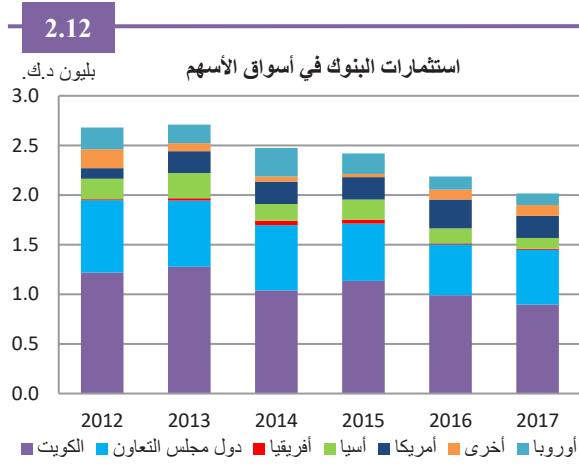
تراجع انكشاف البنوك على سوق الأسهم بمعدل ثابت

يمكن النظر إلى انكشافات البنوك الكويتية على أسواق الأسهم من خلال ثلاثة أبعاد مختلفة هي: الاستثمارات المباشرة للبنوك، استخدام الأسهم كضمانات مقابل قروض، والقروض لغرض شراء الأسهم، حيث يمثل الجانب الأول انكشافاً مباشراً للبنوك على أسواق الأسهم،

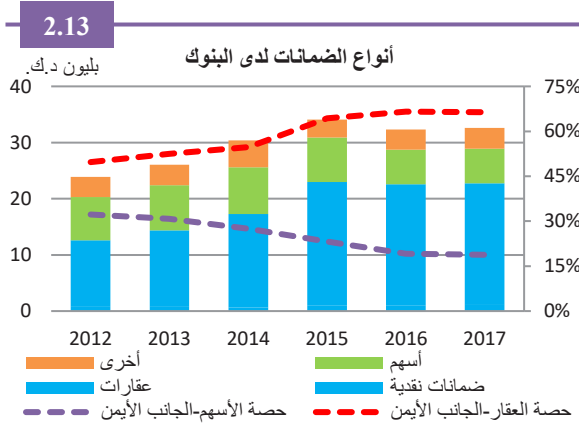
في حين يشكل الجانبان الآخران انكشافاً غير مباشر من خلال محافظ القروض.



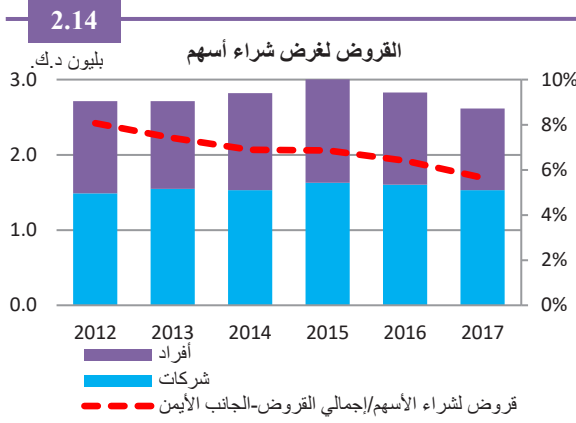
أولاً، من حيث الانكشاف المباشر للبنوك، تمثل استثمارات البنوك في الأسهم حوالي 15.6% من إجمالي استثماراتها بنهاية عام 2017 (الشكل 2.11). ورغم أن هذه النسبة لا تزال تمثل حيزاً هاماً من استثمارات البنوك، إلا أنها قد تراجعت إلى النصف خلال السنوات الخمس الماضية مقارنة بما نسبته 29% في عام 2012. وبالمثل، انخفضت استثمارات البنوك في الأسهم بشكل مستمر مقارنة بالشريحة 1 من رأس مال البنوك لتصل إلى 24%، وهي النسبة الأدنى خلال الأعوام الثمانية الماضية. وتؤكد هذه النسب أن البنوك قد تمكنت وبشكل كبير من خفض انكشافها المباشر على أسواق الأسهم، حيث قدمت إصدارات الديون السيادية في المنطقة للبنوك بدائل استثمارية جذابة.



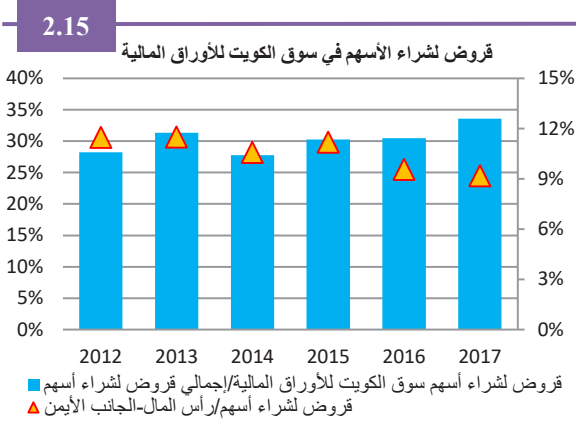
كما تراجع إجمالي انكشاف البنوك للاستثمارات في الأسهم بالقيم المطلقة بحوالي 170 مليون دينار كويتي ليصل إلى 2 بليون دينار كويتي في عام 2017. وبين التحليل الجغرافي أن انكشاف البنوك للبورصة المحلية يمثل 44.5% من إجمالي استثماراتها في أسواق الأسهم في عام 2017، وهي أقل بشكل طفيف من النسبة البالغة 45.2% في 2016 (الشكل 2.12). وعلى الجانب الآخر، ارتفع انكشاف البنوك على أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من 23.4% إلى 27.3% خلال نفس الفترة. ومع وجود نسبة كبيرة من الاستثمارات في الأسهم تصل إلى حوالي 55.5% موزعة على دول مختلفة منها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، آسيا، إفريقيا، أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية، الخ، فإن مثل هذا التنوع في الاستثمارات يساعد البنوك في مواجهة التقلبات الحادة في أسعار الأسهم. ومن واقع الخبرات السابقة، فإن الترابط بين الأسواق يزداد خلال أوقات الضغوط مما يحد من مزايا التنوع الذي يبدو مهماً في أوقات الاستقرار.



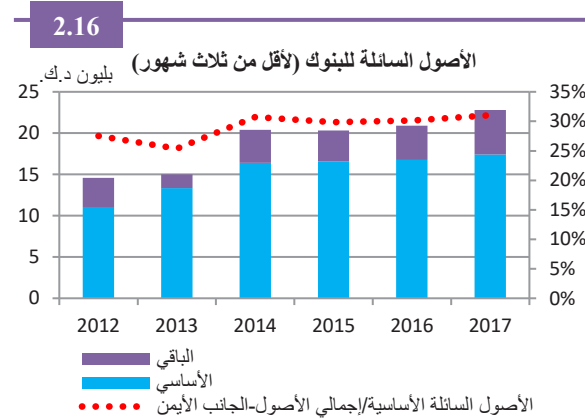
ثانياً، بالنسبة للانكشافات غير المباشرة، تمثل ضمانات الأسهم حوالي 18.8% من إجمالي الضمانات لدى البنوك (الشكل 2.13). ورغم تراجع استخدام الأسهم كضمانات بشكل مستمر من مستواها البالغ حوالي 40.5% في عام 2010، إلا إن بعض البنوك لا تزال معرضة بدرجة كبيرة لتقلبات حادة في أسعار الأسهم. من جهة أخرى، وصلت حصة الضمانات العقارية إلى 66.3% في عام 2017 مقارنة بنسبة 43.7% في عام 2010، وهذه الزيادة المضطربة في حصة الضمانات العقارية تلقي بمخاطرها الفريدة من نوعها بسبب تعقيدات تسجيل تلك الضمانات في حال التعثر في السداد.



ثالثاً، نشأت انكشافات البنوك غير المباشرة لأسواق الأسهم من القروض الممنوحة إلى العملاء (الأفراد والشركات) بغرض المتاجرة في الأسهم، حيث تُعرف هذه القروض بـ "قروض لغرض شراء الأسهم" وتمثل حوالي 5.7% من إجمالي محفظة القروض المصرفية. ويظهر التحليل من حيث متلقي هذه القروض أن الشركات تمثل 58.6% في حين يمثل الأفراد الحصة المتبقية خلال عام 2017 (الشكل 2.14). وحيث أن القروض لغرض شراء الأسهم تمثل فقط ما نسبته 1% من إجمالي القروض غير المنتظمة للبنوك، فإنها تظل عنصر غير مؤثر في انكشافات البنوك للمخاطر. وخلال عام 2017، سجلت محفظة البنوك من القروض لغرض شراء الأسهم بمعدل ضئيل للغاية للقروض غير المنتظمة يبلغ 0.3%.



وبالنسبة للقروض المصرفية للمقيمين لغرض شراء الأسهم، فقد وضع بنك الكويت المركزي حدوداً قصوى وذلك لإبقاء الانكشافات على البورصة المحلية عند مستويات مقبولة. وعلى سبيل المثال، قضت تعليمات بنك الكويت المركزي بالألا تتجاوز القروض الممنوحة للمقيمين لغرض الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة نسبة 10% من إجمالي التسهيلات الممنوحة للمقيمين أو نسبة 25% من إجمالي رأس مال البنك بمفهومه الشامل، أيهما أقل. وبفضل تلك التعليمات، بقيت انكشافات البنوك أقل من المعايير التنظيمية، حيث بلغت نسبة هذه القروض لغرض شراء الأسهم إلى إجمالي محفظة القروض للمقيمين 2.5% في عام 2017، في حين بلغت نسبة هذه القروض إلى رأس المال 9.2% في العام نفسه (الشكل 2.15).



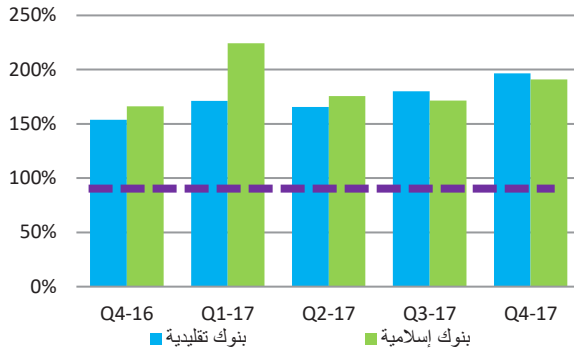
استمرار مستويات السيولة لدى البنوك في مستوى جيد

شهدت الأصول السائلة لدى البنوك لفترة أقل من ثلاثة أشهر ارتفاعاً بنسبة 9% لتصل إلى 22.8 بليون دينار كويتي في عام 2017 (الشكل 2.16). ويظهر تحليل مقارنة بين الأصول السائلة الأساسية وغير الأساسية أن الأصول السائلة الأساسية (ومنها النقد والبنود النقدية، الودائع لدى بنك الكويت المركزي، الأوراق المالية الحكومية، سندات بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك، الخ) تمثل 76.3% من إجمالي الأصول السائلة في عام 2017. إضافة إلى ذلك، تمثل الأصول الأساسية والأصول السائلة، كعنصر من عناصر إجمالي الأصول، حوالي 23.7% و31% على الترتيب كما في ديسمبر 2017.

كذلك، فإن مستويات السيولة الجيدة لهذه البنوك تظهر بشكل واضح من نسب معيار تغطية السيولة لديها. وإلى

2.17

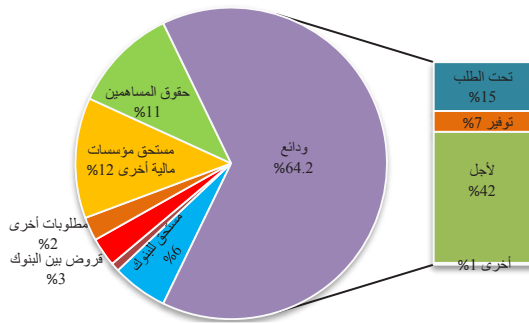
مقياس تغطية السيولة لدى البنوك



جانِب جهود بنك الكويت المركزي لمراقبة مقياس تغطية السيولة خلال عام 2015، فقد بدأ تطبيق تعليمات مقياس تغطية السيولة اعتباراً من عام 2016، حيث حدد بنك الكويت المركزي تطبيق هذا المقياس بشكل متدرج من 70% في عام 2016 لتصل إلى 100% في عام 2019، وهو ما يتماشى مع معايير لجنة بازل. وكما يتضح من البيانات المتوفرة لعام 2017، فإن كلاً من البنوك التقليدية والإسلامية تجاوزت بكثير النسبة المقررة والبالغة 80% (عام 2017) أو الحد الأقصى النهائي وهو 100% الذي سيبدأ سريانه في عام 2019 (الشكل 2.17). ورغم أن مقياس تغطية السيولة لدى البنوك الإسلامية أعلى إلى حد ما منه لدى نظيرتها التقليدية خلال الربعين الأول والثاني من عام 2017، إلا إن هذا التوجه قد انعكس خلال النصف الثاني من عام 2017.

2.18

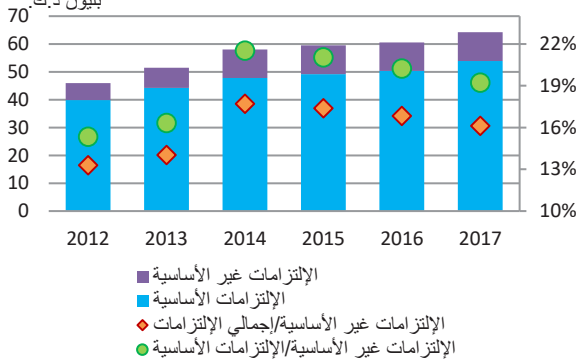
هيكل التزامات البنوك



ويكشف تحليل هيكل التزامات البنوك أن الودائع المصرفية تشكل معظم قاعدتها التمويلية بنسبة 64.4%، وهي نسبة أعلى نسبياً حتى في حال مقارنتها بعام 2016 حيث بلغت 58.4%. وتبلغ حصة الودائع لأجل حوالي 41.7% من إجمالي القاعدة التمويلية وحوالي 65% من إجمالي ودائع العملاء (الشكل 2.18). لذلك، فإن أي حصة كبيرة من الودائع لأجل للبنوك الكويتية قاعدة تمويلية مستقرة نسبياً، وتكفي لأداء دورها كوسطاء ماليين. إضافة إلى ذلك، أدى قانون ضمان الودائع الصادر في عام 2008 لحماية المودعين إلى استبعاد مخاطر تعرض البنوك للإقبال على سحب الودائع.

2.19

نسبة الالتزامات غير الأساسية



جدير بالذكر، أن الهيكل التمويلي للبنوك يعتمد وبصورة كبيرة على الودائع المستقرة. وقد كان هناك تغييراً إيجابياً، حيث سجلت الالتزامات غير الأساسية (وخاصة القروض بين البنوك) تراجعاً خلال الثلاث سنوات الأخيرة بعد الزيادة التي شهدتها خلال العامين السابقين لتلك الفترة (الشكل 2.19). ونظراً للطبيعة المتقلبة لتمويل المؤسسات الكبرى، فإن التراجع في حصة الالتزامات غير الأساسية لدعم نمو الأصول قد يساعد بشكل أكثر في الحد من مخاطر السيولة التمويلية لدى البنوك.

الاستقرار المالي والمرونة الاقتصادية في الأوقات الصعبة¹⁰

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير المالية،

السيدات والسادة الحضور الكرام،

صباح الخير،

إنه لمن دواعي سروري أن أتحدث إليكم مجدداً في هذا المنتدى وللعام الخامس على التوالي، متوجهاً في البداية بجزيل الشكر والامتنان إلى السيد/ بانكس على دعوته الكريمة لي للتحدث أمام هذا الجمع الكريم، وعلى حسن تقديمه لهذا المنتدى.

تتمحور أعمال المؤتمر لهذا العام حول "التحديات المالية وفرص التمويل"، وهو موضوع يشكل جانباً حيوياً من مهام بنك الكويت المركزي بصفته السلطة النقدية والرقابية، وفي دوره المؤثر والفعال في توجيه تدفق المدخرات الوطنية نحو الاستثمار.

ومن هذا المنطلق، فإننا ندرك بأن واجبنا في الحفاظ على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي ليس هو الهدف النهائي في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق غاية مهمة ألا وهي ترسيخ النمو وتحقيق الرخاء الاقتصادي، حيث يلعب القطاع المالي دوراً هاماً لبلوغ تلك الغاية.

وهنا قد يكون من المناسب العودة بالذاكرة إلى الوراء لكي نسترجع جميعاً الآثار التي نجمت عن إخفاق الجهات الرقابية في القيام بمهامها على نحو فعال، حيث يُصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة للأزمة المالية العالمية التي أوقدت شرارتها الأولى أزمة قروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة، والتي ما لبثت أن انتشرت عدواها لتطال جزءاً كبيراً من النظام المالي العالمي. ولا شك فإن الانهيار المالي الذي أعقب تلك الأزمة ترتب عليه عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي، حيث شهد الناتج العالمي تراجعاً حاداً، وتباطؤاً ملحوظاً في معدلات النمو، وارتفاعاً كبيراً في مستويات البطالة في شتى دول العالم، وعلى وجه الخصوص في الاقتصادات المتقدمة. وضمن هذا السياق، تشير بعض التقديرات إلى أن الخسائر التراكمية منذ اشتعال فتيل الأزمة المالية العالمية قد بلغت نحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، علماً بأن هذه التقديرات لا تشمل التكلفة الاجتماعية الناتجة عن ارتفاع معدل البطالة وخسارة الناتج.

وبذات الأهمية، تعرض قطاع الخدمات المالية العالمية لاهتزاز ثقة الجمهور. فالانحراف في السلوك المهني واختلال الهياكل التحفيزية أديا إلى العديد من التجاوزات في العمل المالي، مما أدى إلى زعزعة ثقة الجمهور، وتكبّد خسائر جسيمة في السمعة المالية.

والآن كيف يمكننا الاستفادة من كل تلك التجارب في تجنب تكرار مثل هذه الأزمات مستقبلاً؟ ويحضرني في هذا المقام مقولة للفيلسوف الدنماركي، سورين كيركيغارد: "الحياة يجب فهمها بالرجوع للماضي، لكن يجب أن نعيشها بالتقدم للأمام". وبهذه الروح، استطاع المجتمع التنظيمي العالمي، ومن خلال الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، وضع الحميات المهمة للتخفيف من مخاطر أي أزمات مماثلة في المستقبل.

وإذا كان النظام المصرفي في الكويت قد ظل بمنأى عن عواقب الأزمة المالية العالمية، إلا أن ذلك لم يمنع بنك الكويت المركزي من مواصلة جهوده في تنقيح وتحديث التعليمات والضوابط الحالية، وإصدار مجموعة من القرارات والإجراءات الرقابية الجديدة التي تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

¹⁰ الكلمة الرئيسية التي ألقاها معالي الدكتور محمد يوسف الهاشل، محافظ بنك الكويت المركزي، في "مؤتمر اليورومني" الذي تستضيفه دولة الكويت في 26 سبتمبر 2017

المحافظة على نظام رقابي قوي

السيدات والسادة،

بداية، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض الخطوات التي اتخذها بنك الكويت المركزي على الجانب الرقابي، واستجابة البنوك الكويتية لتلك الإجراءات والخطوات الجديدة.

أولاً، لقد قمنا بتعزيز معيار كفاية رأس المال من خلال رفع النسبة الرقابية مع تحسين جودة رأس المال المطلوب. وكما جاء في تقرير الاستقرار المالي لعام 2016، فقد بلغ معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الكويتي نسبة 18.6%، وهي أعلى من النسبة المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية. كذلك شملت إجراءاتنا وضع هوامش إضافية في صورة مصدات رأسمالية تحوطية ومصدات رأسمالية لمواجهة التقلبات الدورية ونسبة رأس مال إضافية تصل إلى 2% للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية. وتهدف هذه المصدات المالية إلى رفع قدرة البنوك على التصدي للمخاطر النظامية.

ثانياً، قمنا أيضاً بتطبيق معيار مبسط للرفع المالي لمساندة معيار كفاية رأس المال. ويبلغ معدل الرفع المالي للبنوك الكويتية 10.1%، وهو ما يفوق النسبة العالمية المقترحة والبالغة 3%.

ثالثاً، عمدنا إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة ضغوط السيولة، وإضفاء مزيد من الاستقرار في هياكلها التمويلية عن طريق تطبيق معيارين جديدين للسيولة هما: معيار تغطية السيولة، ومعيار صافي التمويل المستقر. وقياساً بأي من هذين المعيارين، فإن البنوك الكويتية تتجاوز الحد الأدنى للنسب الرقابية المقررة.

رابعاً، استمر التحسن الملحوظ في جودة الأصول لدى البنوك، والذي يعكسه تراجع معدل القروض غير المنتظمة بشكل ثابت ليصل إلى مستوى تاريخي منخفض بلغت نسبته 2.2%. كما ترافق ذلك مع إجراءات لضمان تكوين البنوك مخصصات كافية، بناء على تحليل شمولي للبيانات، مما ترتب عليه ارتفاع معدل التغطية (المخصصات المتوفرة إلى القروض غير المنتظمة) لمستوى قياسي بلغت نسبته 237%. وفي الوقت الذي كانت فيه البنوك في العديد من الاقتصادات المتقدمة تجاهد في سبيل تحقيق أرباح، استمر نمو صافي أرباح البنوك الكويتية بمستوى جيد.

وإن دلت تلك المؤشرات على شيء، فإنما تدل على قدرة البنوك الكويتية على ممارسة دورها كوسيط انتماني لتحقيق هدف نهائي وهو دعم النمو الاقتصادي. وهذا ما يعزز اعتقادنا بأن سلامة نظامنا المصرفي لم يساعد البنوك على مواجهة التحديات في البيئة الكلية فحسب، وإنما ساهم كذلك في تعزيز قدرتها على مواصلة تحقيق أهدافها الأساسية.

وفي السياق عينه، فإنه من المناسب التأكيد بأننا في بنك الكويت المركزي لا نتبع دائماً قاعدة "الأعلى هو الأفضل" "higher-the-better" في التعليمات التي نصدرها، بل نسعى لاتباع إجراءات تتسم بالحيطة والتوازن، حيث نقوم بحرص شديد بقياس تكلفة كل إجراء مقابل المنافع المتوخاة منه. وفي نهاية الأمر، إن ما نصبو إليه ليس فقط "المرونة" وإنما "المرونة بكفاءة". وفي الوقت ذاته، نسعى لتصميم وبناء نظام رقابي قادر، في أحسن الأحوال، على تجنب أي اضطرابات مالية، ويحد، على الأقل، من احتمالية التسبب في وقوع الأزمات.

وهنا لا بد أن نشتمن عالياً المتانة والمرونة التي يتمتع بها القطاع المصرفي في مقاومة الصدمات والتي لم تكن وليدة الصدفة، بل نتاج عمل مضمّن وجهود مشتركة بين بنك الكويت المركزي والقطاع المصرفي لتحقيق ذلك الهدف من خلال بناء مصدات استباقية وانتهاج سياسات تتسم بالحيطة رغم الضغوط المطالبة بتخفيف تلك السياسات.

مواجهة المخاطر الناشئة

على الرغم من الأدوات التنظيمية التي وضعناها قيد التنفيذ خلال السنوات القليلة الماضية، والتي شرحت بعضاً منها للتو، إلا أن بيئة الأعمال المتغيرة بشكل دائم والنظام المصرفي الذي يتسم بالديناميكية يتطلبان منا الحيطة والحذر من المخاطر المحتملة.

وكما نعلم جميعاً، فإن المحرك الرئيسي لهذا التغيير يكمن في الأثر المتنامي للتكنولوجيا الحديثة في حياتنا. وإنه من الواضح أن القطاع المالي لم يكن بعيداً عن تلك التطورات، بل كان في صميمها وقد اعتمد عليها واستفاد منها بشكل كبير كما يبدو جلياً من الدور المتزايد لشركات التكنولوجيا المالية أو Fintechs في سلسلة الخدمات المالية. ولقد

توسع استخدام التكنولوجيا المالية متجاوزاً الحدود الدولية، وأضحى استعمال شركات تشغيل الهواتف النقالة والهويات الرقمية وسيلة لتنفيذ عمليات الدفع، وتجميع المدخرات، والحصول على الائتمان والتأمين، وهي منتجات لم تكن في المتناول بهذه السهولة قبل عقد مضي. كما أصبحت التكنولوجيا وسيلة لدعم إيصال الخدمات المالية الرسمية للملايين من العملاء الذين لا يمكنهم الوصول إلى الخدمات المصرفية.

وفي الإطار ذاته، فإن تقبل وتطبيق المزيد من الابتكارات الأخرى في مجال إدارة المحافظ المالية، والتمويل الجماعي، والمستشارون الآليون من شأنه العمل على إعادة تشكيل الطريقة التي يتم فيها تحويل الأموال أو دفع الفواتير أو الحصول على الائتمان أو الدخول في الاستثمارات.

وتواجه البنوك المركزية تحدي تحقيق توازن دقيق يتمثل في تحديد المدى الذي يمكن بلوغه في تبني التكنولوجيا المالية دون أن يكون ذلك على حساب أمن وسلامة واستقرار النظم المالية. فمن جانب، اقترح رئيس البنك الاتحادي الألماني على البنوك المركزية النظر في إصدار عملات رقمية خاصة بها. ومن جانب آخر، نجد أن الحوادث الأخيرة مثل الهجمات الإلكترونية على شركة التقارير الائتمانية "إكوفاكس" والتي أدت إلى تسريب بيانات 143 مليون مستهلك أمريكي خير دليل على تأكيد تلك المخاطر المرتبطة بالتطورات التكنولوجية.

السيدات والسادة،

لمواجهة هذه المعضلة، قام بنك الكويت المركزي بتطبيق منهج البيئة التجريبية "Regulatory Sandbox" لتوفير بيئة الاختبار اللازمة للمنتجات والخدمات المبتكرة، مستخدماً أسلوباً يتميز "بالتمكن والملاءمة"، حيث نستخدم إجراءات ذات صفة متدرجة لإصدار القواعد وذلك وفقاً للمخاطر التي تتطوي عليها.

ولكي نضمن نجاح هذه الإجراءات، فإننا نرى ضرورة جمع كافة الأطراف المعنية بهذا الموضوع، ولا يقتصر ذلك على المؤسسات المالية وإنما كذلك شركات التكنولوجيا المالية صاحبة المنتجات المبتكرة. كما تركز هذه الجهود المشتركة على إعطاء فرصة لمقدمي الحلول الإلكترونية المبتكرة لطرح ما لديهم من ابتكارات، وذلك في إطار منهجية لا تُعرض النظام المالي بأكمله للمخاطر خلال المراحل الأولى من الاكتشاف والتطوير.

تحقيق مرونة الاقتصاد الكلي

الحضور الكريم

في الجزء الأخير من كلمتي، اسمحوا لي أن أتحدث بإيجاز عن المنظومة الاقتصادية الكلية التي نعمل فيها. فكما أشرت في المقدمة، فإن النظام المالي هو حلقة الوصل بين المدخرين والمستثمرين، ويقوم بدور محوري في استقطاب وتوجيه الموارد المالية ضمن أولويات تستهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة التوظيف.

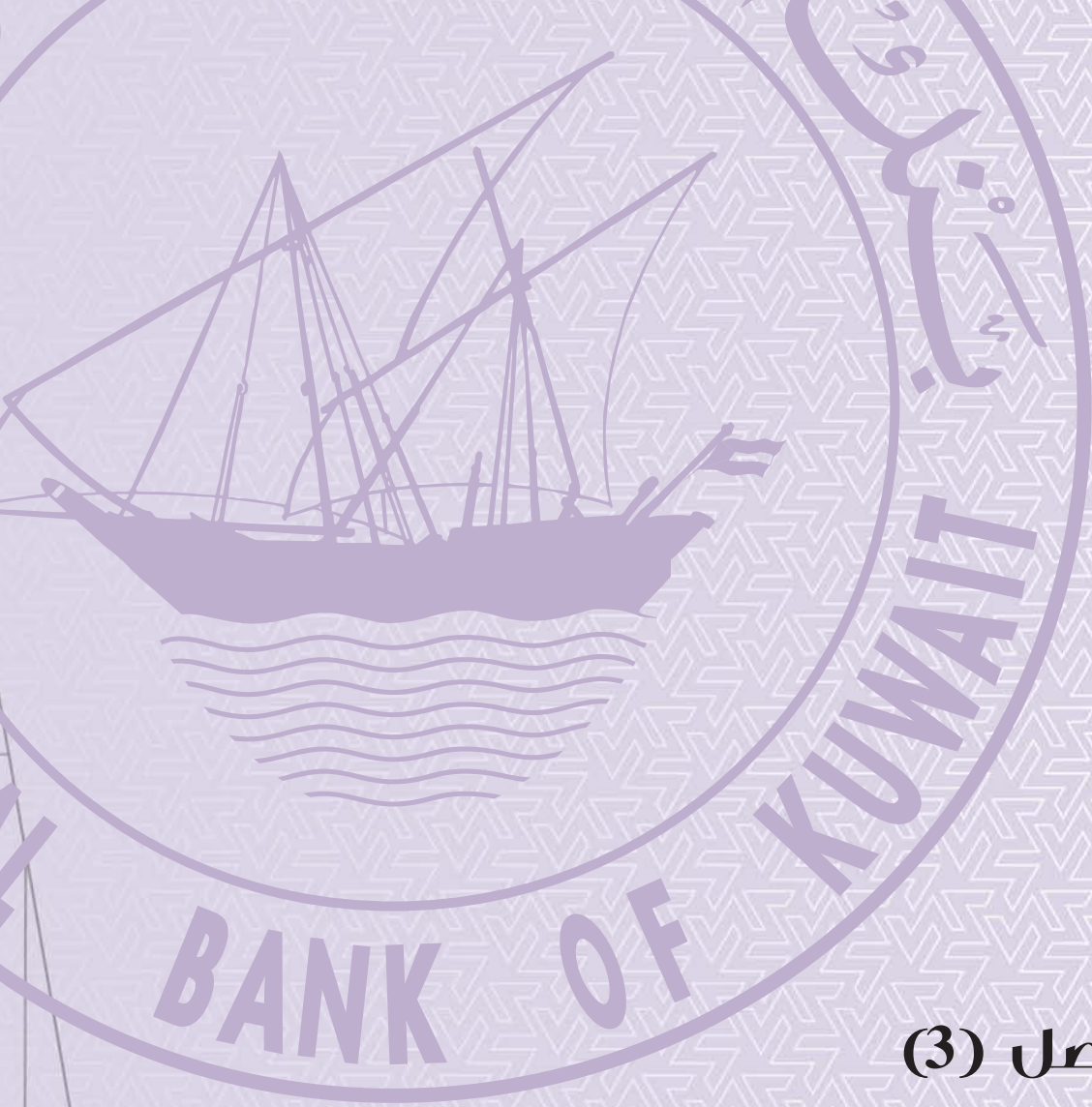
ونظراً للارتباط الوثيق بين النظام المالي والاقتصاد الأوسع نطاقاً، فمن البديهي أن يكون لضعف البيئة الاقتصادية بالتبعية أثر على استقرار النظام المالي. وحتى تاريخه، تمكن نظامنا المصرفي من مقاومة تبعات هبوط أسعار النفط. وعلى امتداد أكثر من ثلاث سنوات مليئة بالتحديات، استطاعت البنوك الكويتية المحافظة على سلامتها واستقرارها، بل وتمكنت أيضاً من تطوير قدراتها وتعزيز مرونتها على مقاومة الصدمات. وعلى الرغم من تلك الإيجابية، إلا أنني أود إعادة التأكيد بأن قدرة البنوك في المحافظة على قوتها ومرونتها لا يجب النظر إليها كأمر مفروغ منه ودائم، ذلك أن ضعف البيئة الاقتصادية سيؤدي في نهاية المطاف إلى ضغوط على استقرار النظام المصرفي.

هذا ولقد اتخذت الحكومة مجموعة من الخطوات الإيجابية وإن كانت صعبة، إلا أنها ضرورية لتحسين مرونة ومتانة الاقتصاد الكلي وتقوية استدامة المالية العامة، ولكن لا تزال الحاجة قائمة لتحقيق مزيد من التقدم على كثير من الأصعدة الهيكلية، ويعتبر ترشيد الإنفاق العام وزيادة الإيرادات غير النفطية، وإصلاح سوق العمل، وزيادة دور القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد بوجه عام هي بعض من المجالات الأساسية التي لا تزال تتطلب عناية مستمرة. وهنا تكمن الفائدة من المصداقات المالية الكبيرة للدولة والتي تسمح بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بشكل تدريجي شريطة المحافظة على استمرارية هذه الإصلاحات.

وختاماً، أود أن أشير إلى الجهود الكبيرة والمتواصلة التي بذلها بنك الكويت المركزي للمحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في الأوقات العصيبة. ورغم أن القطاع المصرفي القوي والمتين يعتبر ركيزة من ركائز هيكل الاقتصاد الوطني، إلا أن استقراره وسلامته، وإن كان ضرورياً، ليس كافياً أو بديلاً عن الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ومن جانبنا، سوف نظل في بنك الكويت المركزي، وكما قال تشرشل، "يقظين حتى أنامل أصابعنا".

شكراً على حسن استماعكم.

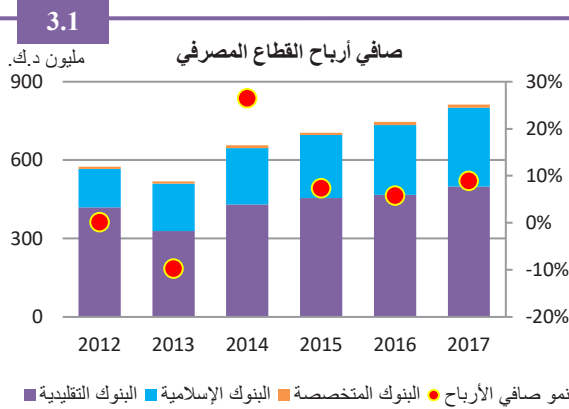


الفصل (3)

الربحية و الملاءة و مقاومة الصدمات

سجل صافي الأرباح المجمعة للبنوك ارتفاعاً بنسبة 8.9% خلال عام 2017، ليكون قد شهد بذلك نمواً أقوى نسبياً مقارنةً بالنمو المسجل في عام 2016 والبالغ نسبته 5.8%. وقد ساعد ارتفاع إيرادات الفوائد والإيرادات من غير الفوائد وتراجع مخصصات خسائر القروض وانخفاض المصروفات من غير الفوائد على ارتفاع صافي أرباح القطاع. كما ارتفع معدل العائد على الأصول وحقوق الملكية، وذلك مع ارتفاع معدل النمو في صافي الأرباح بمعدل أعلى من معدل النمو في الأصول وحقوق الملكية. وقد بلغت مساهمة البنوك التقليدية ما نسبته 61.5% و60.1% من أرباح وأصول القطاع المصرفي على الترتيب. وشهدت كفاءة القطاع المصرفي مزيداً من التحسن مع تراجع نسبة التكلفة إلى الدخل إلى 38.8% بسبب البنوك التقليدية التي ظلت، في المتوسط، أكثر كفاءة من حيث التكلفة مقارنةً مع نظيراتها الإسلامية. كما ظل مستوى معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي قوياً، رغم تراجع نسبة 2 نقطة أساس، ليصل إلى 18.45%، وهي أعلى من النسبة المطلوبة من بنك الكويت المركزي والبالغة 13% لعام 2017. وضمن السياق نفسه، استمرت البنوك الإسلامية في الحفاظ على معدل كفاية رأس مال أعلى من البنوك التقليدية، وهو ما يعود جزئياً إلى معامل ألفا بنسبة 50% وكذلك استخدام الأصول المؤجرة كأدوات تخفيف للمخاطر. من جهة أخرى، بلغ معدل الرفع المالي 10.1%، بما يفوق النسبة المقررة من بنك الكويت المركزي والمقترحة من لجنة بازل والبالغة 3%، وهو ما يؤكد على القدرة القوية للبنوك في تقديم التسهيلات الائتمانية دون تجاوز الحد الأدنى لمعدل الرفع المالي. وتؤكد نتائج اختبارات الضغط الربع السنوية لبنك الكويت المركزي على قدرة البنوك، على المستويين الفردي والمجمع، على مواجهة صدمات مختلفة في الائتمان والسوق والسيولة وفق مجموعة واسعة من السيناريوهات الاقتصادية الجزئية والكلية.

ارتفاع صافي الأرباح المجمعة بنسبة 8.9%



سجلت أرباح البنوك الكويتية خلال عام 2017 نمواً أعلى نسبياً من العام السابق، حيث ارتفع صافي الأرباح المجمعة، بعد الضرائب، بنسبة 8.9% ليصل إلى 812.6 مليون دينار كويتي¹¹ (الشكل 3.1). وأدى التعافي العام في النشاط الاقتصادي معززاً بالنمو الجيد في القطاعات غير النفطية وارتفاع أسعار النفط إلى تحسن البيئة التشغيلية. كما ساهم تراجع مصروف مخصصات خسائر القروض وانخفاض المصروفات وارتفاع الإيرادات من الفوائد مصحوباً بالنمو المعتدل في مصروفات الفوائد وارتفاع الإيرادات من غير الفوائد في ارتفاع صافي أرباح القطاع المصرفي. وبصفة عامة، سجلت ربحية البنوك نمواً إيجابياً في السنوات الأخيرة باستثناء عام 2013¹².

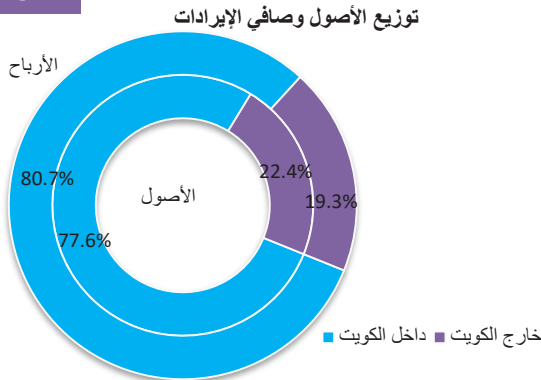
وعلى الرغم من المساهمة الإيجابية لكل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في أرباح القطاع لعام 2017، إلا أن

¹¹ تمثل حصة مساهمي البنوك في الأرباح.

¹² يعود انخفاض صافي الأرباح في عام 2013 جزئياً إلى الأرباح الاستثنائية المسجلة لمرة واحدة لأحد البنوك الكبرى في عام 2012 نتيجة مساهمته في ملكية بنك محلي آخر. وبعد التعديل بهذا البند غير العادي والذي أدى إلى زيادة صافي الأرباح في عام 2012، يبدو انخفاض الأرباح في عام 2013 هامشياً.

نمو صافي أرباح البنوك الإسلامية والبالغ نسبته 12.4% قد فاق نمو أرباح نظيرتها التقليدية والبالغ نسبته 7%.

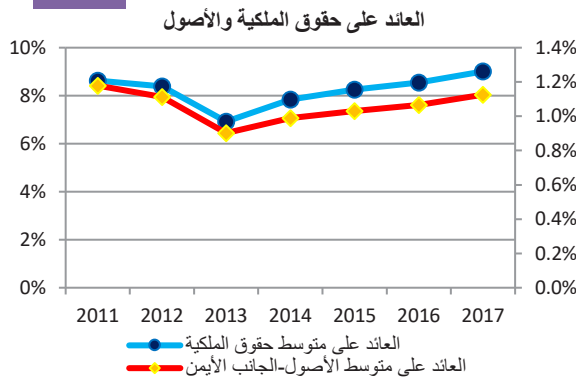
3.2



ويبين تحليل صافي الأرباح من العمليات المحلية والخارجية أن الشركات التابعة وفروع البنوك الكويتية في الخارج قد ساهمت بما نسبته 19.3% من صافي الأرباح المجمعة، بما يؤكد على أهمية العمليات الخارجية للبنوك. وبمقارنتها بحصة البنوك من الأصول الخارجية (22.4%)، فإن الحصة من الأرباح كانت أقل نسبياً (19.3%) مما يشير إلى أن العمليات الخارجية كانت أقل ربحية من العمليات المحلية¹³ (الشكل 3.2)، ويمكن أن ينسب ذلك في جانب منه إلى تحديات الأوضاع الاقتصادية والأمنية في بعض الدول التي تعمل فيها الشركات التابعة للبنوك الكويتية مقارنة بالأوضاع الاقتصادية المستقرة في الكويت في ظل المرتكزات الاقتصادية القوية والتحسين الملموس في أسعار النفط.

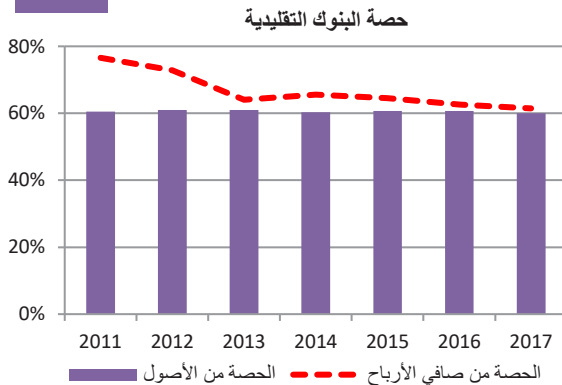
استمرار ارتفاع معدلات العائد

3.3



في ظل الارتفاع في صافي أرباح القطاع المصرفي، سجل متوسط العائد على الأصول ومتوسط العائد على حقوق الملكية ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2017 (الشكل 3.3). وعلى وجه التحديد، ارتفع العائد على متوسط حقوق الملكية من 8.5% في عام 2016 إلى 9% في عام 2017، وبالمثل ارتفع العائد على متوسط الأصول بمعدل 6 نقاط أساس ليصل إلى 1.12% في عام 2017. ويعود هذا التحسن الملحوظ في معدلات العائد إلى النمو القوي نسبياً في صافي أرباح البنوك (8.9%) مقارنةً بالنمو في متوسط أصول وحقوق ملكية القطاع المصرفي بنسبة 5.9% و 4.3% على الترتيب، على العكس تماماً من مؤشرات العائد خلال فترة السنوات الثلاث (2011-2013)، حيث شهدت مؤشرات العائد تراجعاً بمعدل ثابت بسبب النمو القوي في حقوق الملكية والأصول لدى النظام المصرفي من جهة، والنمو السلبي في صافي الأرباح من جهة أخرى (باستثناء عام 2012 الذي شهد فيه صافي الربح نمواً طفيفاً ولكن إيجابياً بلغت نسبته 0.2%).

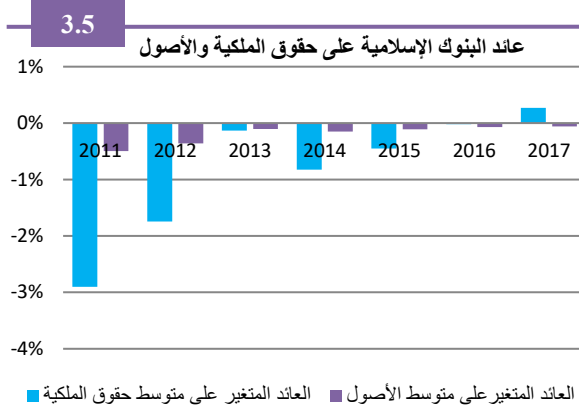
3.4



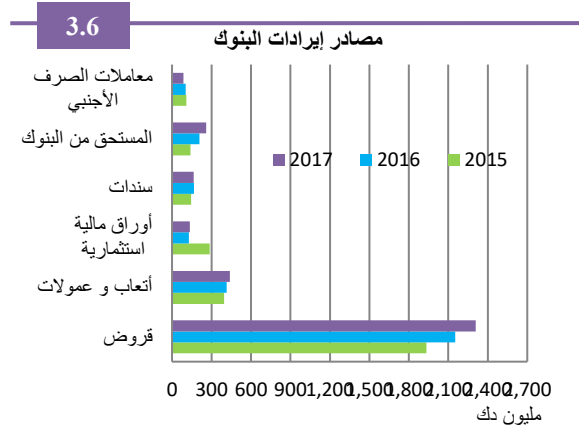
وتكشف المقارنة بين حصة البنوك التقليدية في كل من صافي الأرباح والأصول أن حصتها من أرباح القطاع تمثل حوالي 61.5%، وهي نسبة أعلى قليلاً من حصتها التي تبلغ 60.1% في إجمالي الأصول (الشكل 3.4). ورغم ارتفاع حصة البنوك التقليدية من أرباح القطاع على نحو مغاير في عام 2011، إلا أنها عادت لتتخفص تدريجياً بسبب الزيادة في حصة البنوك الإسلامية. وجدير بالإيضاح أن هذه الاتجاهات صحيحة فقط على المستوى المجمع،

¹³ تتماشى حصة البنوك الحالية من الإيرادات نسبياً مع حجم أصولها في الخارج، على عكس الحالة منذ عامين حين كانت حصة البنوك من الإيرادات أقل على نحو غير مناسب (12.5%) مقابل الحصة من الأصول الخارجية (22.8%).

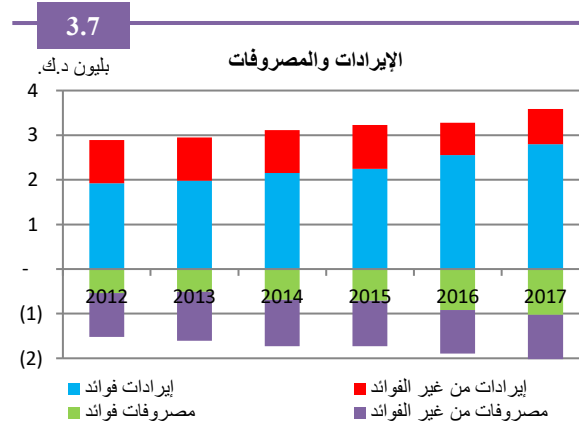
حيث لا يزال هناك فروق واضحة بين هذه البنوك بشكل فردي.



من جهة أخرى، شهدت الفجوة بين العائدات الإجمالية للقطاع¹⁴ وعائدات البنوك الإسلامية انكماشاً بمعدل ثابت على مدى السنوات الماضية بفضل ارتفاع معدل النمو في صافي أرباح البنوك الإسلامية. وخلال عام 2017، تجاوز العائد على متوسط حقوق الملكية للبنوك الإسلامية متوسط القطاع للمرة الأولى مما أدى إلى فارق إيجابي للعائد على متوسط حقوق الملكية (الشكل 3.5)، وذلك على عكس التوجه الذي ساد خلال السنوات السابقة (2011-2012) حين كان معدل العائد على متوسط حقوق الملكية للبنوك الإسلامية أقل بكثير من معدل القطاع المصرفي. كذلك، فإن العائد على متوسط الأصول قد اتبع اتجاهاً مماثلاً، ولكن أقل وضوحاً، جزئياً بسبب الحجم الكبير للأصول مقارنة بحقوق الملكية.



وتماشياً مع الاتجاهات السابقة، واصلت البنوك تحقيق معظم إيراداتها من محفظة القروض (الشكل 3.6)، حيث شكلت الإيرادات من القروض 82.4% من إيرادات الفوائد و64.4% من إجمالي الإيرادات في عام 2017. كما يظهر تحليل إيرادات فوائد القروض أن 50.4% من تلك الفوائد ناتجة عن التسهيلات الائتمانية المقدمة للشركات، والنسبة المتبقية (49.6%) من التسهيلات الائتمانية المقدمة لعملاء التجزئة. وتأتي الأرباح والعمولات في المرتبة الثانية كمصدر للإيرادات بنسبة 12.3% من إجمالي الإيرادات. كما شهد هذا العام أيضاً زيادة ملموسة في الإيرادات من الودائع بين البنوك بما يمثل 7.3% من إجمالي إيرادات البنوك.



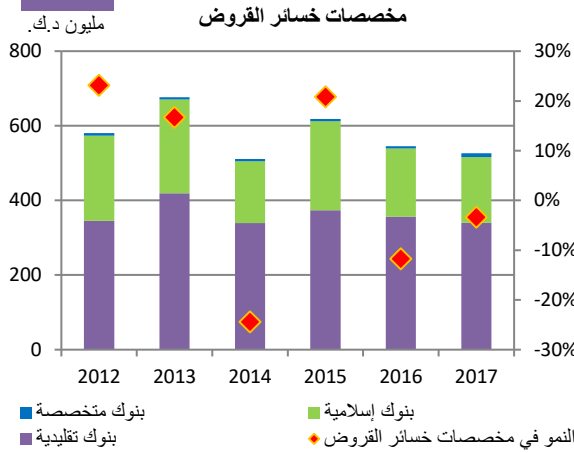
وبصفة عامة، حققت معظم مصادر الدخل مساهمات إيجابية في عام 2017 باستثناء معاملات الصرف الأجنبي التي تراجعت بنسبة 16.3% خلال العام. كما سجلت الإيرادات من السندات تراجعاً طفيفاً بنسبة 1.6% خلال عام 2017.

ارتفاع صافي إيرادات الفوائد مع ارتفاع الإيرادات وتباطؤ النمو في مصرفات الفوائد

شهد إجمالي إيرادات الفوائد خلال عام 2017 نمواً جيداً بلغت نسبته 9.6% مقارنةً بنمو بلغت نسبته 14% في عام 2016 (الشكل 3.7). ومع ذلك، فقد ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 8.6% خلال عام 2017 مقارنةً بنسبة 6.7% المسجلة في عام 2016 بسبب الزيادة الطفيفة نسبياً في

¹⁴ فرق العائد على متوسط حقوق الملكية = العائد على متوسط حقوق الملكية للبنوك الإسلامية - العائد على متوسط حقوق الملكية في القطاع المصرفي. الفارق السلبي يعني أن العائد على حقوق الملكية لدى البنوك الإسلامية لا يزال أقل من مستوى القطاع المصرفي الكلي. وبالمثل، يتم تفسير العائد على متوسط الأصول.

3.8



معدل مصروفات الفوائد. فضلاً عن ذلك، ورغم الانخفاض في الإيرادات من غير الفوائد بنسبة 26.2% خلال عام 2016، فقد سجلت ارتفاعاً بنحو 8.5% مما أدى إلى نمو إيجابي في صافي الإيرادات، مع تراجع مصروف مخصصات خسائر القروض.

وبصفة خاصة، فقد سجل مصروف مخصصات خسائر القروض تراجعاً خلال عام 2017 بنسبة 3.4% مقارنةً بالتراجع الكبير بنسبة 11.7% خلال عام 2016 (الشكل 3.8). وجدير بالذكر أن القيمة المطلقة لمصروف مخصصات خسائر القروض قد تراجعت من 545.3 مليون دينار كويتي في عام 2016 لتصل إلى 526 مليون دينار كويتي في عام 2017، وقد كان هذا التراجع أكبر نسبياً لدى البنوك التقليدية التي سجلت تراجعاً بنسبة 4.7% مقابل 3.4% للبنوك الإسلامية خلال عام 2017.

لا تزال البنوك التقليدية هي الأكثر كفاءة

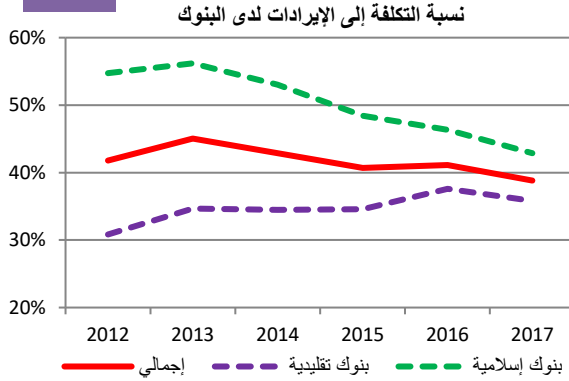
شهدت الكفاءة التشغيلية للبنوك تحسناً طفيفاً خلال عام 2017، متأثرة بالتراجع في نسبة التكلفة إلى الإيرادات من 41.1% في عام 2016 إلى 38.8% في عام 2017 (الشكل 3.9). وساعد ارتفاع إجمالي الإيرادات للبنوك التقليدية والإسلامية على خفض نسب التكلفة إلى الإيرادات رغم الزيادة الهامشية في تكاليفها التشغيلية خلال العام.

هذا ولا تزال كفاءة البنوك التقليدية في المتوسط تتخطى نسبياً كفاءة نظيراتها الإسلامية، رغم انكماش الفجوة بينهما، وذلك من حيث نسبة التكلفة إلى الإيرادات، والتي يعود ارتفاعها في البنوك الإسلامية إلى جملة من الأسباب أهمها: أولاً، أن البيئة التشغيلية للبنوك الإسلامية تُعد إلى حد ما أكثر تحدياً بسبب القيود الشرعية على بعض المنتجات / الخدمات بخلاف البنوك التقليدية مما يجعل حتى العمليات العادية مثل إدارة السيولة بمثابة تحدٍ للبنوك الإسلامية. ثانياً، تعتبر تكاليف المعاملات في البنوك الإسلامية أعلى عموماً بسبب المتطلبات القانونية والشرعية الواجبة لتنفيذ نفس العمليات. ثالثاً وأخيراً، ارتفاع مستوى المصروفات التشغيلية في البنوك الإسلامية الناتجة عن شركاتها التابعة غير المصرفية، والمرتبطة بطبيعتها بارتفاع المصروفات التشغيلية.

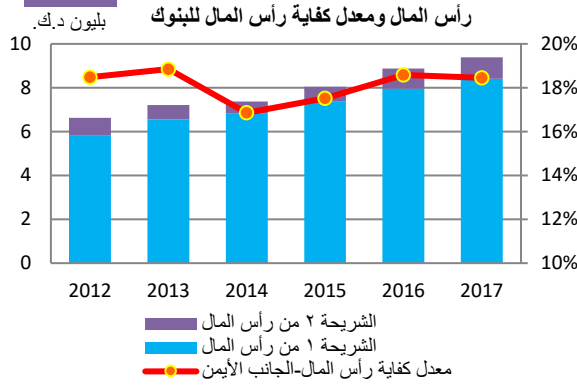
يظل معدل كفاية رأس المال قوياً وفق المقاييس الرقابية

استمرت البنوك الكويتية في الحفاظ على مستويات مرتفعة من رأس المال بفضل جهود بنك الكويت المركزي لضمان استقرار النظام المالي، حيث يلعب معدل كفاية رأس المال دوراً حاسماً في هذا الصدد. وخلال عام 2017، تراجع

3.9



3.10



معدل كفاية رأس المال على أساس مجمع¹⁵ للبنوك بشكل طفيف من 18.6% في عام 2016 إلى 18.45% في عام 2017 (الشكل 3.10).

وبهذا المعدل، فإن معدل كفاية رأس المال للبنوك يتجاوز الحد الأدنى المقرر من قبل بنك الكويت المركزي والبالغ 13% لعام 2017. جدير بالذكر أن هذا التراجع الطفيف في معدل كفاية رأس المال للبنوك يعود إلى النمو الأعلى نسبياً في أصول البنوك المرجحة بالمخاطر (6.6%) مقارنةً بإجمالي رأس المال (5.7%) في عام 2017. وتكشف المؤشرات الأخرى لكفاية رأس المال عن اتجاهات مماثلة، حيث تم تسجيل تراجع طفيف خلال عام 2017 في بعض النسب الرئيسية (الجدول 3.1).

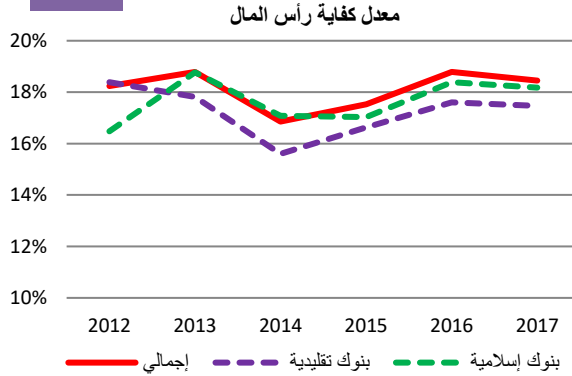
الجدول 3.1: معدلات ملاءة البنوك بحسب الفئة

رأس المال إلى الأصول	الشريحة 1 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر		رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر		بنوك تقليدية
	2017	2016	2017	2016	
بنوك تقليدية	13.1%	13.1%	15.3%	15.4%	17.5%
بنوك إسلامية	12.3%	12.2%	16.6%	16.9%	18.2%
كل البنوك	12.8%	12.8%	16.5%	16.7%	18.4%

ويبين تحليل قاعدة رأس المال أن كل من الشريحة 1 والشريحة 2 من رأس المال قد سجلتا نمواً إيجابياً بنسبة 5.8% و5.7% على الترتيب. ونتيجةً لذلك، ظلت حصة الشريحة 2 من رأس المال مستقرة عند مستوى 10.4% من إجمالي رأس مال البنوك، في حين تمثل الشريحة 1 الحصة الأكبر بنسبة 89.6%. ولا شك، فإن المعدل القوي لكفاية رأس المال فضلاً عن جودة الشريحة 1 يؤكد قدرة النظام المصرفي الكويتي على مواجهة سيناريوهات الضغوط مختلفة الشدة.

لا يزال معدل كفاية رأس المال لدى البنوك الإسلامية أعلى بشكل طفيف

3.11

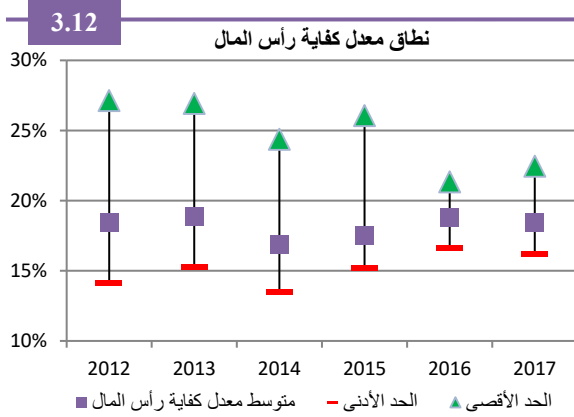


يكشف تصنيف البنوك الكويتية من حيث طبيعتها، إسلامية وتقليدية، عن تراجع طفيف في معدل كفاية رأس المال لدى البنوك في عام 2017. وكما أشرنا آنفاً، فإن هذا التراجع يعود إلى النمو الأعلى نسبياً في الأصول المرجحة بالمخاطر مقارنةً بالنمو في رأس المال.

ولا تزال البنوك الإسلامية تتمتع بمعدل أعلى لكفاية رأس المال بنسبة 18.2% مقارنةً بالبنوك التقليدية التي يبلغ معدل كفاية رأس المال لديها 17.5% (الشكل 3.11). وتكشف المؤشرات الأخرى لكفاية رأس المال عن اتجاهات مماثلة، مثل نسبة الشريحة 1 من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، كما هو مبين في الجدول المقابل. ويرجع السبب في ارتفاع معدل كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية عن نظيراتها التقليدية جزئياً إلى معامل ألفا لديها بنسبة 50% وكذلك استخدام الأصول المؤجرة كأدوات لتخفيف المخاطر. ومع ذلك، فإن هذا التصنيف الواسع لمجموعتي البنوك الإسلامية والتقليدية لا يعد بالضرورة

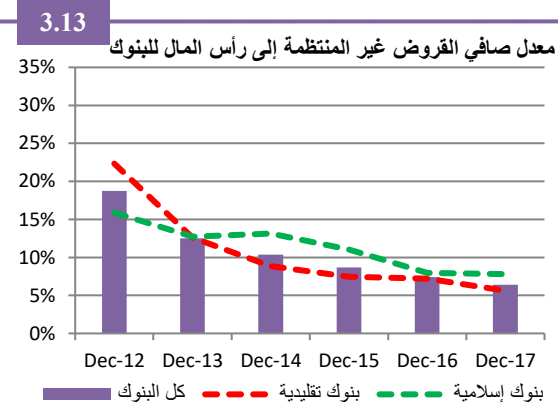
¹⁵ تستند أرقام كفاية رأس المال في هذا القسم إلى تعليمات بازل 3 لعام 2014، وتستند إلى تعليمات لجنة بازل 2 للسنوات السابقة. وبسبب التغيير في منهجية احتساب كفاية رأس المال في عام 2014 (من بازل 2 إلى بازل 3)، يجب الأخذ بالاعتبار التغيير في هذه المنهجية عند تفسير الاتجاه التاريخي.

مؤشراً للفروق بين البنوك منفردة من حيث معدلات كفاية رأس المال.

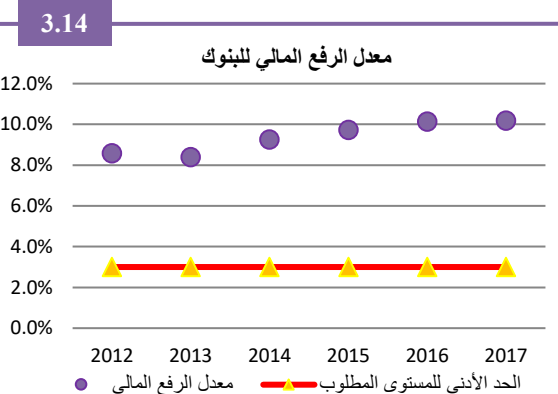


كما تكشف بيانات البنوك منفردة أن أقل معدل لكفاية رأس المال بين البنوك بلغ 16.2%، وهو أعلى من الحد الأدنى المقرر من قبل بنك الكويت المركزي والبالغ 13% في عام 2017 (الشكل 3.12). وجدير بالذكر أن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال لدى أي بنك من البنوك لم ينخفض عن 14% خلال الأعوام السبعة الماضية، باستثناء عام 2014، حين تراجع إلى 13.5% بسبب تطبيق معايير لجنة بازل 3. ومع ذلك، يلاحظ انكماش الفجوة بين الحد الأدنى والحد الأعلى لمعدل كفاية رأس المال على مدى السنوات الماضية مما يدل على ارتفاع معدل كفاية رأس المال لدى كل البنوك، وأن ذلك لم يكن وليد الصدفة.

تعزيز قدرة البنوك على استيعاب الخسائر



بفضل المستويات القوية لمعدلات كفاية رأس المال وارتفاع مستوى المخصصات، استمر معدل صافي القروض غير المنتظمة إلى رأس المال، وهو أحد المؤشرات التي تعكس الآثار السلبية على حقوق ملكية البنوك نتيجة خسائر القروض، في الانخفاض ليصل إلى 6.4% في ديسمبر 2017 مقارنةً بما نسبته 7.4% في عام 2016 (الشكل 3.13)، بيد أن التحسن في القدرة على استيعاب الخسائر كان أفضل لدى البنوك التقليدية بفضل تراجع معدل صافي القروض غير المنتظمة إلى رأس المال إلى 5.6% مقارنةً بما نسبته 7.8% لدى البنوك الإسلامية. وأيضاً في حالة البنوك التقليدية، فقد انخفض صافي القروض غير المنتظمة بنسبة 18% في عام 2017، وهو ما ساعد على مزيد من التراجع في معدل صافي القروض غير المنتظمة إلى رأس المال لديها.



إضافةً إلى النسب القوية لكفاية رأس المال لدى البنوك، وهو مؤشر لقياس حساسية المخاطر، بلغ معدل الرفع المالي¹⁶ (وهو معدل غير مرجح بالمخاطر) للقطاع المصرفي 10.2% كما في ديسمبر 2017. وهذه النسبة ليست فقط أعلى من الحد الأدنى العالمي البالغ 3% ولكن أيضاً أعلى من النسبة المقترحة من قبل الجهات التشريعية الأمريكية للبنوك ذات الأهمية النظامية والبالغة 6% (الشكل 3.14). وتجدر الإشارة إلى أن الفجوة بين معدل الرفع المالي للبنوك الكويتية والحد الأدنى العالمي المقترح بموجب توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية قد اتسعت خلال عام 2017، مما يعكس النطاق الرحب للمصداقات التي يمكن للبنوك الكويتية أن تلجأ إليها لتوسعة محافظها

¹⁶ الشريحة 1 من رأس المال / إجمالي الانكشافات (غير المرجحة بالمخاطر، داخل وخارج الميزانية العمومية).

الائتمانية دون مخالفة للمعايير العالمية حول معدل الرفع المالي.

مقاومة القطاع المصرفي للصدمات

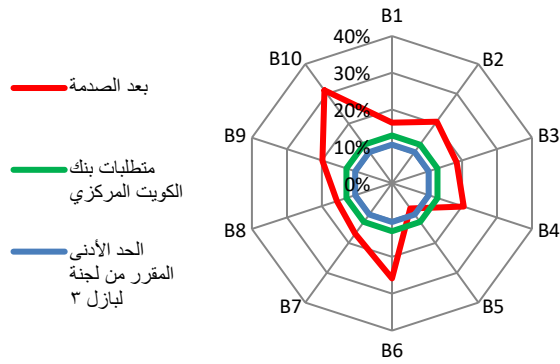
يقوم بنك الكويت المركزي بإجراءات داخلية لاختبارات الضغط بصورة ربع سنوية لتحديد مستوى مرونة ومقاومة كل بنك من البنوك والقطاع المصرفي ككل للصدمات (لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى المرفق 3.2 من تقرير الاستقرار المالي لسنة 2012). ووفقاً للممارسات السابقة، فقد تم إجراء اختبارات الضغط ربع السنوية وفقاً للبيانات كما في ديسمبر 2017 بتطبيق عدد من السيناريوهات الاقتصادية الجزئية والكلية لصدمات مختلفة الشدة ولفترة ممتدة. وتبين النتائج أن البنوك بصفة عامة تمكنت من المحافظة على معدل مرتفع لكفاية رأس المال حتى بعد تأثير صدمات شديدة على النظام في عدد من السيناريوهات الاقتصادية الجزئية والكلية المختلفة (الشكل 3.15). ورغم تفاوت أثر الصدمات من بنك لآخر، إلا أن أدنى معدل لكفاية رأس المال بعد الصدمة لكل بنك بلغ حوالي 8.5%.

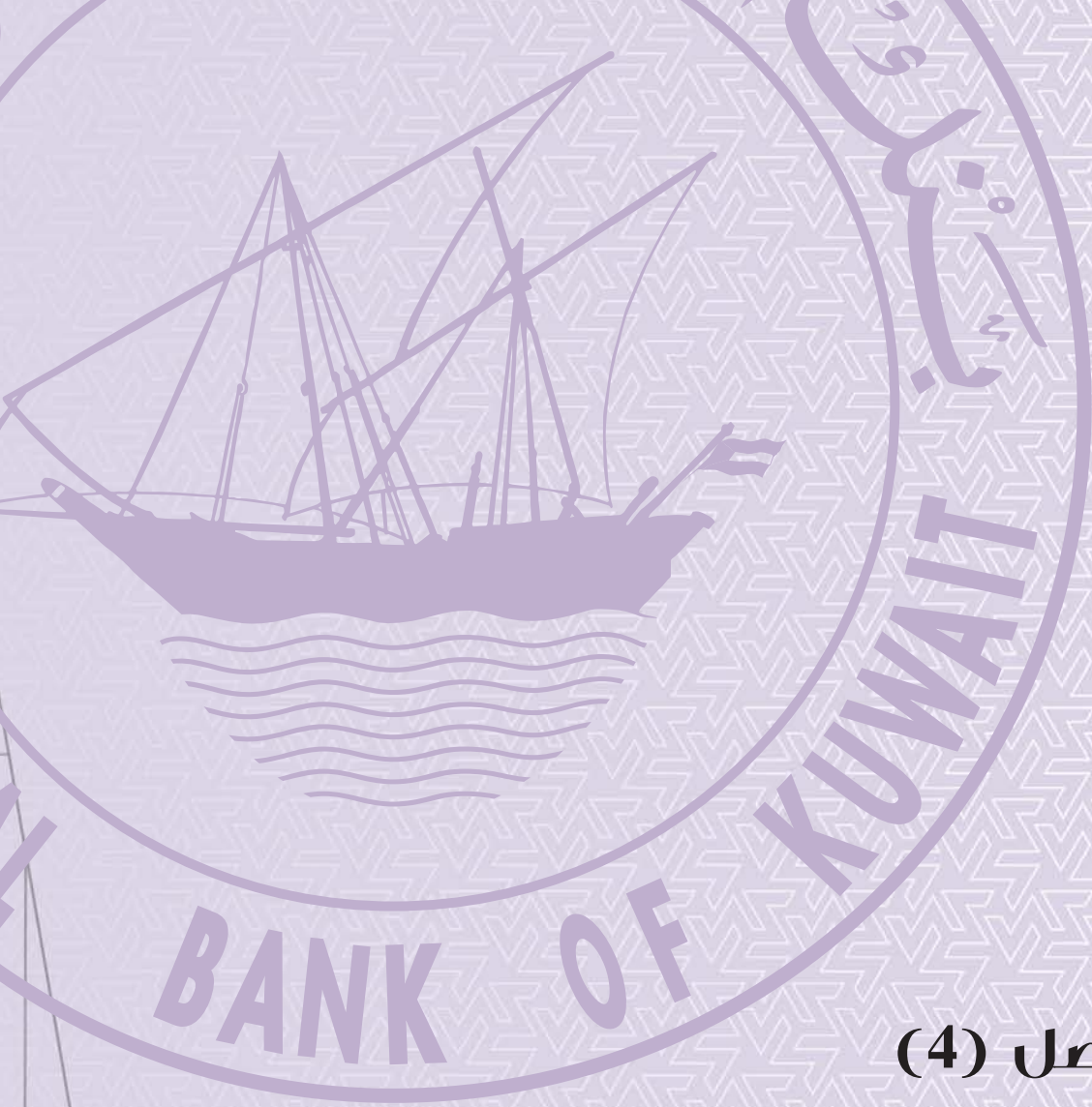
وبسبب زيادة حصة المحافظ الائتمانية من إجمالي قاعدة الأصول، يبدو أن البنوك أكثر تعرضاً لتراجع جودة محفظة القروض/التمويل، وخاصة في قطاعات محددة مثل قطاع العقار. ورغم ذلك، تكشف مقارنة نتائج اختبارات الضغط على مر السنين أن البنوك قد عززت من قدرتها على مواجهة الصدمات حتى في تلك القطاعات، وذلك بضخ رؤوس أموال إضافية وبناء المزيد من المخصصات والحد من الانكشافات الأكثر خطورة.

وبالنسبة لصدمات مخاطر السوق، تعرضت البنوك بشكل أكبر نسبياً لانخفاض أسعار الأصول بسبب الانكشافات بصورة مباشرة للاستثمار في الأسهم والعقارات، وبصورة غير مباشرة من خلال تغطية الضمانات. من جهة أخرى، ظل تعرض البنوك لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الصرف الأجنبي محدوداً. وأخيراً، بينت الصدمات المتعلقة بأزمة السيولة أن البنوك لا تزال تتمتع بالسيولة حتى في أحوال ضغوط السيولة الشديدة، وهو ما يؤكد كفاية مستويات السيولة الحالية لدى البنوك. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مقاومة القطاع المصرفي للصدمات قد تتأثر بتدهور البيئة التشغيلية وتحولها إلى اتجاه سلبي واستمرار ذلك الاتجاه لفترة طويلة.

3.15

أثر صدمات الائتمان والسوق والسيولة



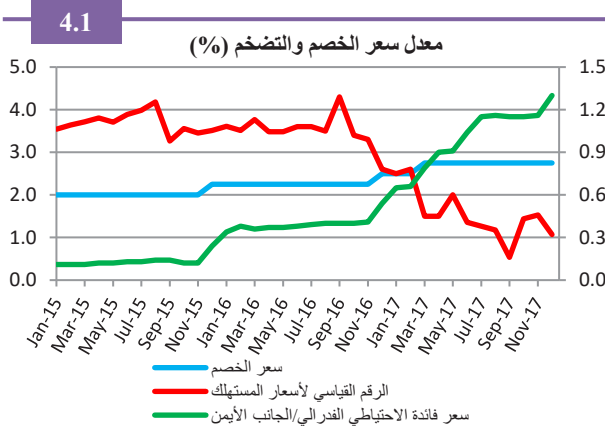


الفصل (4)

الأسواق المحلية

للعام الثالث على التوالي، قرر بنك الكويت المركزي رفع سعر الخصم إلى 2.75%، وهو المستوى الذي يقارب ما كان عليه في عام 2010. وفي مارس 2017، وفي أول دخول لها إلى أسواق الدين العالمية، اقترضت الحكومة ما قيمته 8 بليون دولار أمريكي من بيع السندات الدولية، وقد كان الإقبال على السندات الكويتية كبيراً للغاية ووصل الطلب إلى 29 بليون دولار أمريكي. كما واصلت الحكومة توجيهها للقطاع المصرفي المحلي لتقديم 3.1 بليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 2.9 بليون دينار كويتي في عام 2016. ونتيجة لذلك، وصل الرصيد المستحق من الدين العام إلى 4.7 بليون دينار كويتي في عام 2017. ومع ذلك، تدل المؤشرات إلى استمرار وفرة السيولة خلال العام، ويعود ذلك جزئياً إلى تعافي أسعار النفط مع استمرار اتفاق منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) على خفض الإنتاج. وبالنسبة لسوق صرف العملات الأجنبية، فقد ارتفع سعر صرف الدينار الكويتي أمام الدولار الأمريكي بنسبة 1.4% خلال عام 2017، رغم تراجع أمام اليورو والجنيه الأسترليني بنسبة 11.7% و7.4% على التوالي، حيث تأثرت أسعار الصرف بالتحسن الذي طرأ على توقعات النمو ومعدلات الفائدة في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية. من جهة أخرى، سجلت بورصة الكويت أرباح جيدة مع ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 11.4%، مدفوعاً بقرار فوتسي راسل FTSE Russell بترقية بورصة الكويت إلى سوق ناشئة، وشراء شركة عُمان تل لأسهم شركة زين وتحسن المقومات الاقتصادية بصفة عامة. وارتفع المؤشر الوزني بمعدل 5.6% مما جعل بورصة الكويت ثاني أفضل بورصة للأوراق المالية من حيث الأداء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. على مستوى القطاعات، سجل القطاع الصناعي والقطاع المصرفي نسبة أرباح عالية، في حين شهد النشاط التجاري تحسناً ملموساً. وأخيراً، وللعام الثالث على التوالي، تراجع قطاع العقار بنسبة 7.1% من حيث قيمة المبيعات. وفي الوقت الذي حقق فيه القطاع السكني نمواً قوياً في عودة قوية للقطاع بنحو 21.7%، فقد تراجع السوق في المجمل بسبب ضعف أداء القطاعين الاستثماري والتجاري الذين تراجعوا بنسبة 19.2% و37.4% على التوالي. وفي هذا السياق، تأثر النشاط في القطاع الاستثماري بزيادة عرض المباني الاستثمارية والارتفاع النسبي في رسوم الكهرباء والماء وتراجع النمو في أعداد العمالة الوافدة. وكل هذه العوامل أدت بالطبع إلى تراجع العائدات من التأجير، إضافة إلى زيادة تفضيل الوحدات السكنية الصغيرة مما ساهم في تراجع إجمالي المبيعات. ولا تزال البنوك بصفة عامة تتمتع بمركز قوي أمام تراجع سوق العقار، رغم ارتفاع انكشاف البنوك لسوق العقار سواء من حيث القروض أو الضمانات.

سوق النقد:



بنك الكويت المركزي يقرر رفع سعر الخصم ربع نقطة مئوية خلال عام 2017 متجاوزاً زيادتين للاحتياطي الفدرالي الأمريكي في سعر الفائدة

للعام الثالث على التوالي، قرر بنك الكويت المركزي رفع سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية، ويعد سعر الخصم مقياس أساسي يعمل كمعدل مرجعي لاحتساب معدلات الفائدة على مختلف أنواع التسهيلات بالدينار الكويتي¹⁷ (الشكل 4.1). وجاء قرار بنك الكويت

¹⁷ على سبيل المثال، يمكن للبنوك تحميل نسبة لا تزيد عن 3% فوق معدل الخصم على القروض الاستهلاكية والإسكانية، ونسبة لا تزيد عن 2.5% فوق معدل الخصم على القروض التجارية التي تستحق خلال فترة أقل من سنة، ونسبة لا تزيد عن 4% فوق معدل الخصم على القروض التجارية التي تستحق خلال أكثر من سنة.

المركزي المععلن في 15 مارس 2017 برفع سعر الخصم من 2.5% إلى 2.75% مباشرة بعد إعلان البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي عن رفع سعر الفائدة بمعدل ربع نقطة. وبهذه الزيادة، وصل سعر الخصم إلى أعلى مستوى له منذ شهر فبراير 2010.

وقد جاء رفع سعر الفائدة ليؤكد التزام بنك الكويت المركزي بالمحافظة على جاذبية الدينار الكويتي كوعاء للمدخرات المحلية، وخاصة مع المقارنة بالمستويات التاريخية المتدنية لأسعار الفائدة في كثير من الدول المتقدمة. وبصفة عامة، فإنه من غير المتوقع أن يكون لرفع سعر الخصم بهذا القدر أثر ملموس على الاقتراض، بل من شأنه أن يدعم جهود البنوك في جذب المزيد من الودائع بالعملة الوطنية.

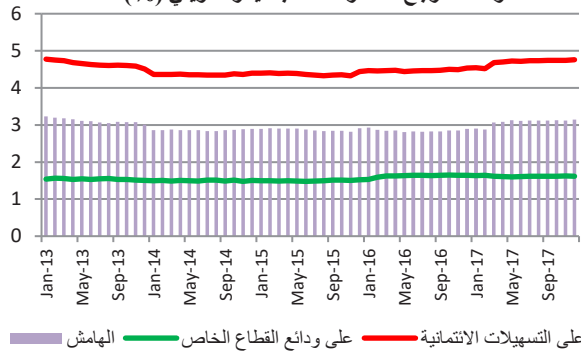
وبهذه الزيادة في سعر الخصم المشار إليها أعلاه، فقد تجاوز بنك الكويت المركزي زيادتين في سعر الفائدة أقرهما البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في يونيو وديسمبر 2017، ويعود ذلك جزئياً إلى التراجع الكبير في معدل التضخم المحلي الذي أنهى العام على متوسط 1.3%، وهو الأقل خلال فترة 13 عاماً. ورغم ارتفاع التضخم عقب ارتفاع أسعار النفط في سبتمبر 2016، إلا إنه كان هناك تراجع في أسعار المواد الغذائية وأسعار المنازل.

ومع هذا الرفع لسعر الخصم، ارتفع الهامش بين متوسط سعر الفائدة المرجح على القروض بالدينار الكويتي ومتوسط سعر الفائدة المرجح على الودائع بالدينار الكويتي بشكل طفيف ليصل إلى متوسط 3.08 نقطة مئوية، مقارنة بـ 2.85 نقطة مئوية في عام 2016 (الشكل 4.2). ويعود هذا التحسن المحدود في الهامش بشكل كبير إلى الزيادة في متوسط سعر الفائدة المرجح على القروض بالدينار الكويتي التي ارتفعت إلى 4.7% مقارنة بما نسبته 4.47% في عام 2016. من جهة أخرى، ظل متوسط سعر الفائدة المرجح على الودائع بالدينار الكويتي ثابتاً خلال عام 2017.

أما في سوق الودائع المتبادلة بين البنوك، فقد شهدت أسعار الفائدة على الودائع المقومة بالدينار الكويتي اتجاهات تصاعدياً مع بداية عام 2017، على خلفية قرار لبنك الكويت المركزي برفع معدل الخصم في ديسمبر 2016، ثم الزيادة الأخرى في مارس 2017 والتي عززت من هذا التوجه التصاعدي في أسعار الفائدة بين البنوك (الشكل 4.3). وعلى الرغم من تجاوز بنك الكويت المركزي للزيادتين في سعر الفائدة واللتين أقرهما البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في شهري يونيو وديسمبر من عام 2017، إلا إن ذلك لم يحل دون ارتفاع معدل الفائدة ليوم واحد على عقود إعادة الشراء ليوم Repo Rate في كلا الحالتين بمعدل ربع نقطة مئوية. لذلك، استمرت أسعار الفائدة بين البنوك في الارتفاع لتعكس نسبياً توقعات السوق بارتفاع أسعار الفائدة في المستقبل،

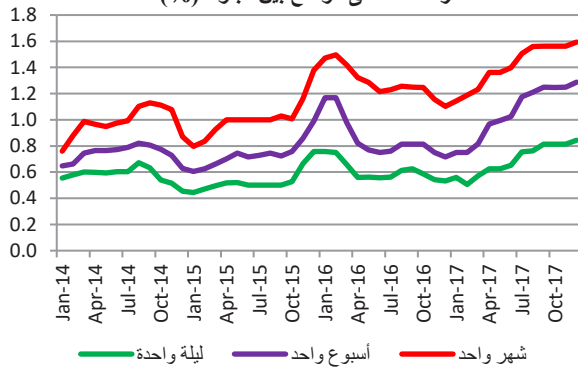
4.2

المتوسط المرجح لأسعار الفائدة بالدينار الكويتي (%)



4.3

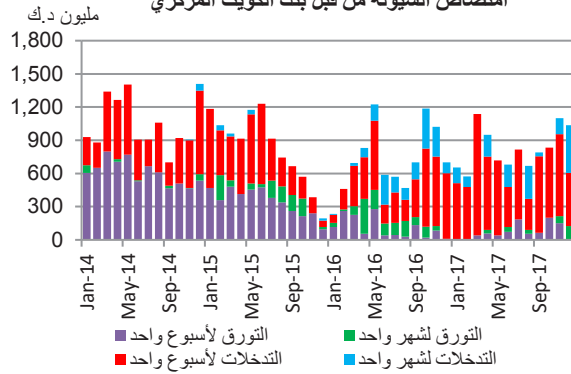
أسعار الفائدة على الودائع بين البنوك (%)



حيث أنهى سعر الفائدة لفترة شهر واحد عام 2017 عند مستوى 1.59% مقارنة بنسبة 1.1% في ديسمبر 2016.

4.4

امتصاص السيولة من قبل بنك الكويت المركزي

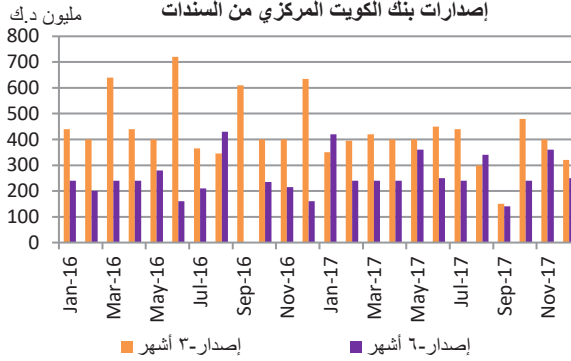


ومع تحسن أوضاع السيولة، شهد امتصاص السيولة من قبل بنك الكويت المركزي ارتفاعاً بنسبة 14.5% مقارنة بالسنة السابقة (الشكل 4.4). وبصفة خاصة، زادت حصة التدخلات مقارنةً بالتورق¹⁸، بما تمثل 88.2% من إجمالي الامتصاص في عام 2017 مقارنة بما نسبته 71.3% في عام 2016. إضافة إلى ذلك، فإن البيانات المصنفة بحسب فترات الاستحقاق تؤكد تراجع حصة التورق لفترة شهر بصورة ملحوظة خلال العام رغم زيادة التدخلات لفترة أسبوع بصورة كبيرة. وبصفة أساسية، فقد استمرت العمليات النقدية لبنك الكويت المركزي في الحفاظ على كفاية السيولة النظامية مع تهدئة التقلبات الناجمة عن الفروق الدورية في حجم الأموال المودعة أو المسحوبة من النظام المصرفي.

تراجع إصدارات بنك الكويت المركزي من السندات للسنة الثالثة

4.5

إصدارات بنك الكويت المركزي من السندات

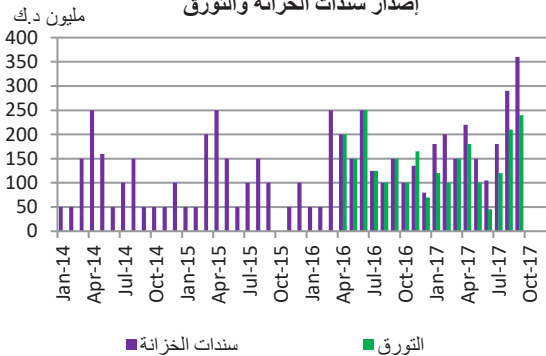


شهد إجمالي إصدارات بنك الكويت المركزي من السندات / التورق المقابل¹⁹ خلال عام 2017 تراجعاً بنسبة 6.9%، حيث بلغ 7,825 مليون دينار كويتي مقارنة بما قيمته 8,405 مليون دينار كويتي في عام 2016 (الشكل 4.5). وعلى عكس عام 2016، حيث سجلت الإصدارات بأجل استحقاق 3 أشهر و6 أشهر انخفاضاً، شهد العام السابق تحولاً في الإصدارات نحو السندات بأجل استحقاق 6 أشهر. وبنهاية عام 2017، بلغ إجمالي الرصيد المستحق من السندات / التورق المقابل 2,770 مليون دينار كويتي.

زيادة إصدارات سندات الخزنة والتورق المقابل

4.6

إصدار سندات الخزنة والتورق



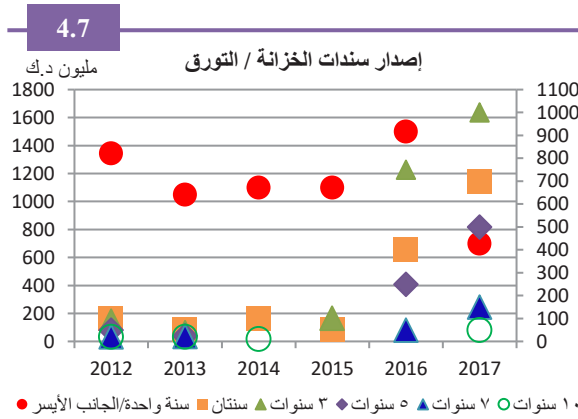
واصلت الحكومة خلال عام 2017 توجيهها نحو القطاع المصرفي لتمويل جزء من احتياجاتها التمويلية من خلال إصدار سندات الخزنة ومثيلاتها الإسلامية، رغم تباطؤ نطاق إصدارات التورق بصورة طفيفة مقارنةً بعام 2016 (الشكل 4.6). وتحديداً، تم خلال العام إصدار سندات خزنة بقيمة 1,835 مليون دينار كويتي، إضافة إلى أدوات تورق بقيمة 1,265 مليون دينار كويتي. ولا شك فإن إصدار الأدوات التقليدية والإسلامية لم يسمح للحكومة فقط بالحصول على التمويل اللازم من القطاع المصرفي، ولكنه أتاح للبنوك فرصةً للاستثمار في أوراق حكومية خالية من المخاطر، وخاصةً بالنسبة للبنوك الإسلامية التي تواجه صعوبات في الحصول على أصول سائلة عالية الجودة لغرض الاستثمار.

¹⁸ هي أداة مهمة لإدارة السيولة حيث تقوم البنوك بإيداع فائض السيولة لدى بنك الكويت المركزي على المدينين القصير والطويل باستخدام آلية مماثلة لمراجعة السلع.

¹⁹ استخدمت أدوات التورق في عام 2016. ففي الشكل 4.5، تتضمن البيانات السابقة فقط سندات بنك الكويت المركزي.

ومع ذلك، لم يكن هناك أي إصدار لأي سندات / تورق خلال الربع الأخير من عام 2017 بسبب انتهاء قانون الدين العام²⁰.

وبالنسبة لأذونات الخزانة، وللعام الخامس على التوالي، لم يعتمد بنك الكويت المركزي إلى أي إصدار جديد، حيث كان آخر إصدار لأذونات الخزانة بأجل استحقاق 3 أشهر في يوليو 2012، في حين توقف إصدار أذونات الخزانة بأجل استحقاق 6 أشهر منذ عام 2009. ويمكن تفسير عدم إصدار أذونات الخزانة إلى التوجه بشكل أكبر نحو استخدام سندات بنك الكويت المركزي ذات آجال أقصر والتي تضمن لبنك الكويت المركزي مزيداً من المرونة ورقابة أكبر من حيث توزيع السندات على نطاق أوسع، وتحديد المعدلات المستهدفة.



ومن حيث الفترة، فقد تراوحت فترات إصدار السندات / التورق المقابل بين سنة واحدة إلى 10 سنوات، مع زيادة السندات ذات الفترات الأطول نسبياً (الشكل 4.7). وفي المجمل، تم إصدار سندات / تورق بأجل استحقاق سنة واحدة بقيمة 700 مليون دينار كويتي خلال العام مقارنة بإصدارات بقيمة 1,500 مليون دينار كويتي في عام 2016، وهي الأقل إصدار من السندات ذات أجل سنة واحدة طوال السنوات السابقة، مما أدى إلى تراجع حصة تلك الأدوات من إجمالي الإصدارات إلى ما نسبته 23%. من جهة أخرى، فقد حققت إصدارات الأدوات بأجل استحقاق 2 إلى 10 سنوات ارتفاعاً قياسياً، حيث بلغت 2,400 مليون دينار كويتي مقارنةً بمبلغ 1,450 مليون دينار كويتي في عام 2016. لذلك، فإن المزيد من الإصدارات للسندات / التورق بأجل أطول يعد نقطة تحول إيجابية ويساعد على تمديد منحى العائد السيادي لفترات أطول، وتزويد السوق بمؤشر لتسعير ديون الشركات. كما أن هذا التوجه يمكن الحكومة من ترشيد مدفوعات الفوائد في ظل بيئة تزايد أسعار الفائدة مع الحد أيضاً من مخاطر تدوير هذه الإصدارات.

إقبال كبير على الاكتتاب في السندات الكويتية في أول دخول لها في أسواق الدين العالمية

اتجهت الكويت أيضاً إلى أسواق الدين العالمية في مارس 2017 سعياً للحصول على 8 بليون دولار أمريكي من المستثمرين المحليين والعالميين. وتجاوز الاكتتاب القيمة المطروحة، بأكثر من 778 طلب اكتتاب بقيمة إجمالية 29 بليون دولار أمريكي. وتم تقسيم الإصدار على شريحتين منفصلتين، الشريحة الأولى بقيمة 3.5 بليون دولار أمريكي لمدة 5 سنوات بيعت بعائد 2.887% أو 75 نقطة أساس فوق سندات الخزانة الأمريكية، والشريحة الثانية بقيمة 4.5 بليون

²⁰ وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة بتاريخ 7 يناير 2018 على الإذن للحكومة بعقد قروض عامة وعمليات تمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية ورفع سقف الاقتراض إلى 25 بليون دينار كويتي ومد فترة الاقتراض إلى 30 عاماً (مقارنةً بفترة اقتراض مدتها 10 سنوات في السابق)، ولم يصدر مجلس الأمة حتى الآن قانون الإذن بالاقتراض.

دولار أمريكي لمدة 10 سنوات بعائد 3.617% أو 100 نقطة أساس فوق سندات الخزنة الأمريكية. هذه الهوامش أقل من الإصدارات السيادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى، باستثناء أبو ظبي، مما يعكس الثقة الكبيرة لمجتمع الاستثمار الدولي في سندات الدين الكويتية. وقد حصل المستثمرون الأمريكيون على غالبية سندات الدين لأجل 10 سنوات بنسبة 51% من إجمالي المستثمرين، في حين حصل المستثمرون الأوروبيون على نسبة 46% من سندات الدين لأجل 5 سنوات. إن بيع سندات الدين الدولية هذه، التي لجأت إليها حكومة دولة الكويت في أول دخول لها لأسواق الديون الدولية، تمهد الطريق لإنشاء منحنى عائد سيادي ومساعدة الشركات المحلية في الدخول إلى الأسواق الرأسمالية العالمية.

سوق الصرف الأجنبي:

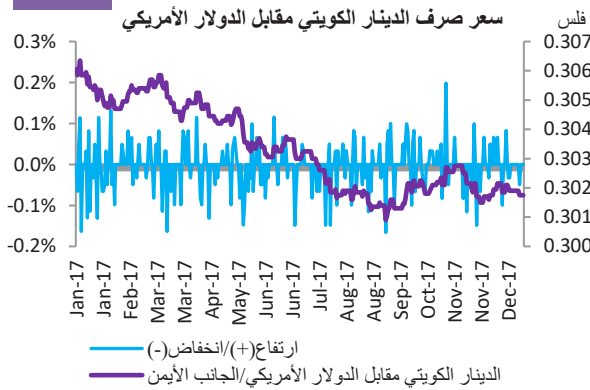
ارتفاع الدولار الأمريكي وتراجع الدينار الكويتي

شهد سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي تحسناً خلال الثلاثة أرباع السنة من عام 2017، على الرغم من الخسارة المحدودة في ربع السنة الأخير من نفس العام. ومع ذلك، فقد أنهى الدينار الكويتي السنة بارتفاع طفيف بنسبة 1.4% مقابل الدولار الأمريكي (الشكل 4.8). وبصفة عامة، كانت التقلبات في سعر الصرف أقل وتراوحت ضمن هامش $\pm 0.2\%$.

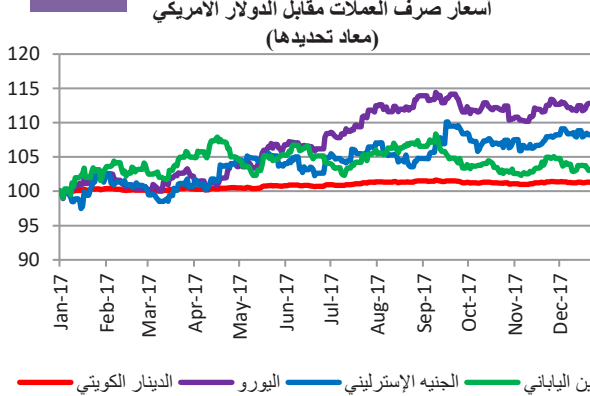
ومقارنةً بالعملة الرئيسية الأخرى، كان الارتفاع في الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي متواضعاً نسبياً، وظل معدل الصرف مستقراً إلى حد كبير (الشكل 4.9). وسجل الدولار الأمريكي تراجعاً كبيراً مقابل بعض العملات الرئيسية الأخرى مسجلاً أضعف أداء سنوي له في السنوات الأربع عشر الأخيرة. وحتى مع الزيادات الثلاث في أسعار الفائدة والتي أقرها الاحتياطي الفدرالي الأمريكي وإقرار الإصلاحات الضريبية لم تجد نفعاً في رفع الدولار الأمريكي الذي تأثر جزئياً بميل الحكومة الأمريكية نحو تراجع قيمة الدولار الأمريكي.

من جهة أخرى، فإن تراجع الدولار الأمريكي قابله ارتفاع في قيمة اليورو والجنيه الإسترليني، وتأثرت أسعار الصرف بالتغيرات في توقعات النمو وأسعار الفائدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. وبصفة خاصة، حقق اليورو والجنيه الإسترليني مكاسب حيث تزامن النمو في هذه الاقتصادات مع الأداء الاقتصادي القوي في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى وجه التحديد، فقد حقق اليورو الذي سجل تراجعاً بنسبة 4% في عام 2016 مقابل الدولار الأمريكي ارتفاعاً بنسبة 14% في عام 2017، وهو أفضل أداء له منذ عام 2003 مدعوماً بالسياسة النقدية الميسرة للبنك المركزي الأوروبي، وزيادة التوقعات بشأن

4.8



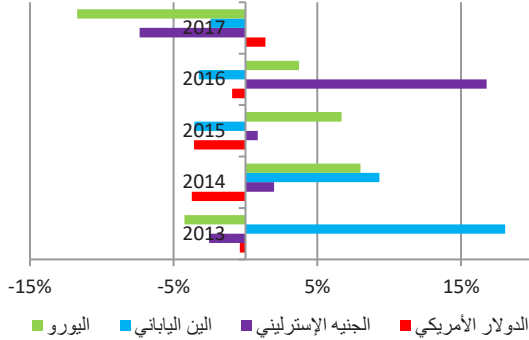
4.9



تحسن الأداء الاقتصادي للمنطقة بصفة عامة. كما واصل بنك اليابان سياسته النقدية الميسرة بشكل كبير لمواجهة مخاطر الانكماش الاقتصادي وتحفيز الائتمان ورفع معدلات النمو الاقتصادي. وارتفع الين الياباني بنسبة 3% فقط رغم أن التعافي خلال أول خمسة أشهر من عام 2017 كان أقوى بكثير.

4.10

الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية



وبالنسبة لأداء الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية، فقد سجل الدينار الكويتي تحسناً مقابل الدولار الأمريكي بنحو 1.4% مقارنة بتراجع بلغت نسبته 0.9% في عام 2016. ومن جهة أخرى، تراجع الدينار الكويتي أمام اليورو والجنيه الإسترليني بنحو 11.7% و 7.4% على التوالي. ويعود هذا التراجع الكبير في الدينار الكويتي أمام اليورو والجنيه الإسترليني بشكل كبير إلى مكاسب هذه العملات بهوامش كبيرة مماثلة مقابل الدولار الأمريكي (الشكل 4.10).

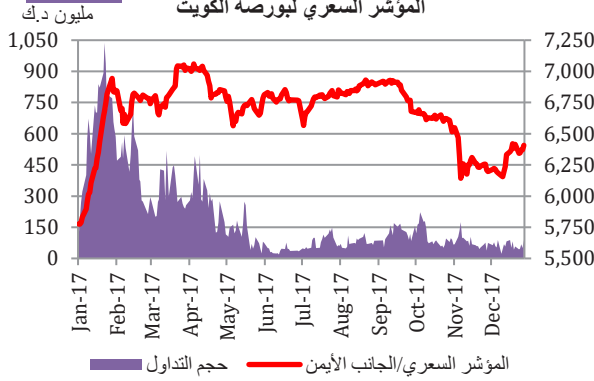
ومما لا شك فيه، فإن سياسة ربط الدينار الكويتي بسلة من العملات كانت بمثابة الدرع الواقي للكويت من التضخم المستورد Imported Inflation نتيجة التقلبات في تلك العملات، بل وكانت أيضاً ضماناً لاستقرار سعر الصرف، حيث تم تحييد صافي الأثر الناتج عن التقلبات في أسعار الصرف. ويفسر ذلك استمرار بنك الكويت المركزي في ربط الدينار الكويتي منذ مايو 2007 بسلة موزونة غير معلن عن مكوناتها من عملات الدول التي ترتبط مع دولة الكويت بعلاقات مالية وتجارية هامة.

بورصة الكويت:

أرباح إيجابية خلال عام 2017

4.11

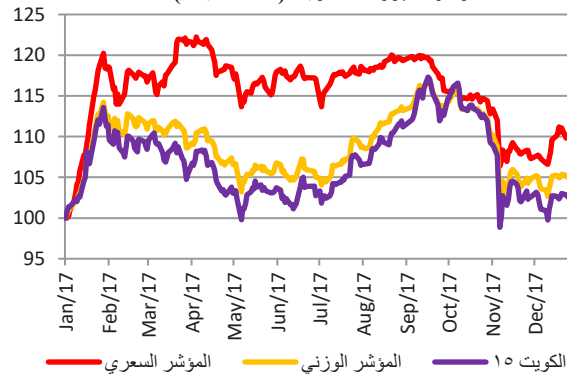
المؤشر السعري لبورصة الكويت



أنهى المؤشر السعري لبورصة الكويت، وهو المؤشر واسع النطاق، عام 2017 بمكاسب كبيرة بلغت 11.5% على خلفية الأداء القوي في الربع الأول والثالث من العام (الشكل 4.11) مقارنة بما نسبته 2.4% المحقق في 2016. أما المؤشر الوزني، وهو مؤشر رئيسي آخر يعبر على نحو أفضل عن الشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة، فقد حقق نمواً جيداً بنسبة 5.6% مما جعل بورصة الكويت ثاني أفضل سوق من حيث الأداء بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأخيراً، سجل مؤشر كويت 15 والذي يغطي أفضل 15 شركة مصنفة من حيث السيولة ورأس المال، ارتفاعاً بنسبة 3.4% في عام 2017 مع أداء ضعيف خلال الربع الرابع من السنة أدى إلى تآكل الأرباح التي تحققت خلال الربع الثالث.

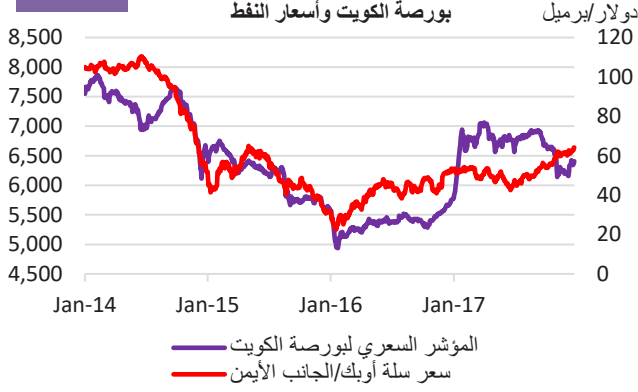
4.12

مؤشرات بورصة الكويت (معاد تحديدها)



وتكشف المقارنة بين المؤشرات الثلاثة أنها جميعاً قد استهلكت عام 2017 ببداية قوية (الشكل 4.12). وفي الوقت الذي حقق فيه المؤشر السعري أداءً مستقرًا خلال الشهور الأخيرة، واصلت المؤشرات الوزنية تراجعها خلال النصف الأول من

4.13

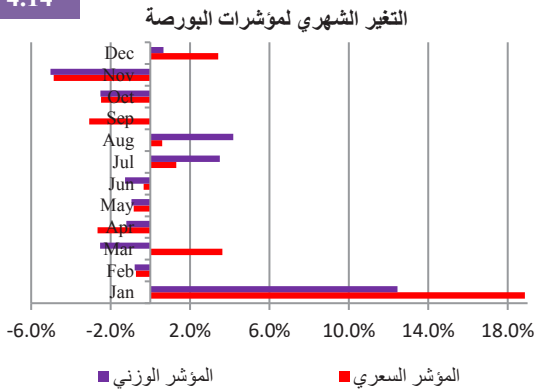


عام 2017 رغم التعافي الذي سجله المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15، مدفوعاً بقرار فوتسي راسل FTSE Russell بترقية بورصة الكويت إلى سوق ناشئة. وأقفل المؤشر السعري عام 2017 على نتائج أكثر إيجابية من المؤشرين الآخرين، مما يدل على تحسن أداء أسهم الشركات الصغيرة بصفة عامة.

ونظراً لاعتماد دولة الكويت على الهيدروكربون كمصدر رئيسي للدخل، فقد تطورت السوق تاريخياً متأثرة بأسعار النفط مع درجة ارتباط بين المؤشر السعري وأسعار النفط بحوالي 81.4% (الشكل 4.13). ومع ذلك، فقد كان هناك تباين واضح في عام 2017 مع تحقيق المؤشر السعري لمكاسب رغم التراجع في أسعار النفط مع بداية العام، ثم انعكس الحال في الربع الأخير مع تعافي أسعار النفط التي أدت إلى توجه تصاعدي، إلا أن المؤشر السعري حقق تراجعاً ملموساً. وتدل كل هذه المؤشرات على أن هناك عوامل، من غير أسعار النفط كما هو مبين أدناه، كانت وراء هذا الأداء الإيجابي لبورصة الكويت.

البيانات الشهرية تعكس بداية قوية ثم أداء ضعيف بنهاية العام

4.14



استهلت بورصة الكويت عام 2017 بأداء قوي خلال شهر يناير على عكس التراجع المسجل خلال نفس الشهر من عامي 2016 و2015 حين شهد المؤشر السعري تراجعاً بنسبة 14.1% (الشكل 4.14). وارتفع المؤشر السعري بحوالي 19%، بينما ارتفع المؤشر الوزني بنسبة 12.4% خلال شهر يناير ليكون الشهر الأفضل لبورصة الكويت خلال سنوات عديدة. وعزز هذا الارتفاع، جزئياً، حيازة شركة أمريكانا في أواخر عام 2016 والتوقعات بدخول البورصة في بعض مؤشرات الأسواق الناشئة، بيد أن هذا الأداء عاد ليتراجع في شهر فبراير. وشهد شهر مارس أداءً باهتاً للمؤشر الوزني رغم تحقيق مكاسب وتعافي المؤشر السعري.

وخلال الربع الثاني من عام 2017، حققت بورصة الكويت تراجعاً بصفة عامة لتصل إلى أدنى نقطة لها في شهر يونيو الذي تزامن مع شهر رمضان المبارك وموسم فصل الصيف. لذلك، انخفضت قيمة عمليات التداول من 1.2 بليون دينار كويتي في يناير إلى 0.15 بليون دينار كويتي في يونيو 2017، إلا إن البورصة سجلت تحسناً ملحوظاً في الربع الثالث بمتوسط 351 مليون دينار كويتي شهرياً وسط أجواء تحسن المقومات الاقتصادية وتوقعات دخول الكويت في مؤشر فايننشال تايمز العالمي للأوراق المالية للأسواق الناشئة الثانوية، وشراء عمان تل لأسهم شركة زين، الخ. ورغم ذلك، فقد خسر السوق بريقه خلال الربع الأخير من عام 2017 بسبب التوترات السياسية.

التحسن الملحوظ في أنشطة التداول رغم عمليات شطب الإدراج المستمرة

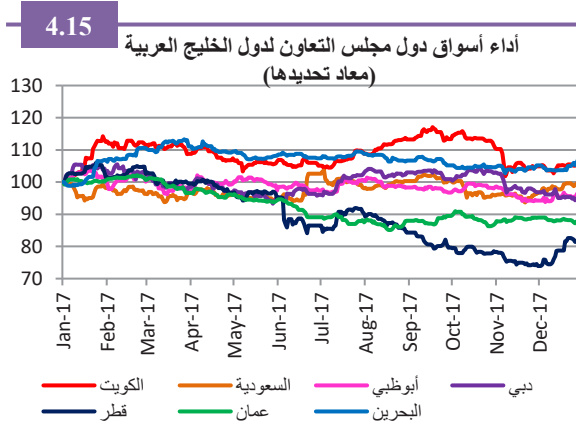
الجدول 4.1: المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت				
2017	2016	2015	2014	
6408.0	5748.1	5615.1	6535.7	المؤشر السعري
7059.6	5753.4	6755.1	7863.0	أعلى سعر
5775.03	4936.5	5571.9	6115.6	أدنى سعر
27.5	26.2	26.2	29.7	القيمة السوقية الرأسمالية (بليون د.ك)
5.7	2.9	3.9	6.1	إجمالي قيمة التداول (بليون د.ك)
50.2	30.3	41.5	53.0	إجمالي حجم التداول (بليون)
1,194	713	961	1,186	عدد الصفقات (بالآلاف)
157	185	190	193	عدد الشركات المدرجة بالسوق

بسبب الأداء الإيجابي لبورصة الكويت، ارتفعت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة إلى 27.5 بليون دينار كويتي بعد أن ظلت مستقرة لفترة عام (الجدول 4.1). وسارت على نفس المنوال عمليات التداول التي زادت بشكل كبير، كما يبدو جلياً من التحسن الملحوظ في إجمالي قيمة التداول، وإجمالي حجم وعدد الصفقات خلال عام 2017، على عكس التراجع الحاد في إجمالي قيمة التداول، وإجمالي حجم الصفقات خلال عام 2016.

ومن جانبهم، أطلقت هيئة أسواق المال وبورصة الكويت عدة مبادرات للمساعدة على تحسين أوضاع السيولة، بما في ذلك تحسين بنية السوق التحتية (نموذج بعد التداول المؤقت رقم 1)، تقسيم السوق، متطلبات الحوكمة الصارمة، وزيادة الاعتراف الدولي وجدوى البورصة المحلية.

ومن حيث عدد الشركات المدرجة، استمر التراجع للعام الثامن على التوالي ليصل عددها إلى 157 في عام 2017. وخلال العام نفسه، تم إلغاء 27 شركة من الإدراج وهو أكثر من أربعة أضعاف عدد الشركات التي تم شطبها خلال عام 2016. ومما لا شك فيه، فإن متطلبات الحوكمة المقررة من قبل هيئة أسواق المال والتي أصبحت أكثر صرامة عن ذي قبل، وتراجع السيولة أدت إلى رفع تكلفة الالتزام وخفض مزايا الإدراج بالنسبة للشركات الأقل حجماً بشكل خاص. وعلى نفس السياق، شهدت السنوات الأخيرة عدداً أقل من عروض الاكتتاب العام الأولية.

أداء بورصة الكويت كان من بين الأفضل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولكن الأقل بين الأسواق الناشئة الأخرى



يبين تحليل أسواق مجلس التعاون لدول الخليج العربية التفاوت الكبير في العائدات السنوية خلال عام 2017. وقياساً بالقيمة المرجحة، أنهت بورصة البحرين العام على ارتفاع بنسبة 9.1%، في حين حققت بورصة الكويت مكاسب بنسبة 5.6% وهو ما جعلها ثاني أفضل سوق في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث الأداء (الشكل 4.15). كما أنهى السوق السعودي العام مستقراً إلى حد ما حيث حقق هامش مكاسب بسيط بلغ 0.2%، وغطى اللون الأحمر على أسواق الإمارات وقطر وسلطنة عمان، وبلغت الخسارة أقصاها في قطر بنسبة 18% خلال عام 2017.

ورغم أن أداء بورصة الكويت وسط نظيراتها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى كان واضحاً، إلا أن أدائها مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى كان دون المستوى. وشهدت الأسهم الناشئة عاماً استثنائياً محققاً مكاسب تتجاوز نسبتها 30% وفقاً لمؤشر مورجان ستانلي MSCI للأسواق الناشئة. كما استمرت حالة عدم الاستقرار الاجتماعي السياسي وارتفاع العجز المالي في إلقاء ظلالها على أداء الأسواق الخليجية.

من جهة أخرى، زاد الاهتمام الدولي ببورصة الكويت خلال عام 2017، حيث زاد صافي التدفقات الأجنبية بنحو 11.2 مليون دينار كويتي ليصل إلى 92.7 مليون دينار كويتي خلال العام مقارنة بانخفاض بلغت قيمته 19.8 مليون دينار كويتي خلال عام 2016. ولا شك أن هناك عوامل وراء تدفق الأموال الأجنبية منها الأداء القوي خلال الربع الأخير من عام 2016 وشهر يناير من عام 2017، فضلاً عن قرار فوتسي راسل FTSE Russell بترقية بورصة الكويت إلى سوق ناشئة وشراء عمان تل لأسهم شركة زين، باستثناء الشهر الأخير من عام 2017 الذي شهد خروج تدفقات نقدية كبيرة وزيادة في التوترات الجيوسياسية.

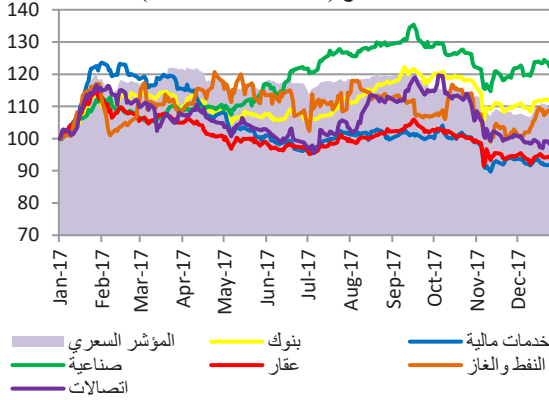
سجل القطاع الصناعي وقطاع البنوك نمواً مضاعفاً

سجل أداء السوق بحسب القطاع تبايناً ملحوظاً من حيث العائدات، وسجلت ثلاثة قطاعات أرباح سنوية كبيرة، في حين سجلت القطاعات الأخرى خسائر كبيرة. وتحديداً، أنهت قطاعات الصناعة، والبنوك، والنفط والغاز عام 2017 على ارتفاع بنسبة 24.3% و12% و7.4% على التوالي (الشكل 4.16). ومن جهة أخرى، تراجعت قطاعات أخرى مثل الخدمات المالية والعقار والاتصالات بنسبة -5.2% و-4.6% و-1.2% على التوالي. جدير بالذكر أن تصنيف بورصة الكويت للقطاعات قد يكون مضللاً نوعاً ما. فعلى سبيل المثال، القطاع الصناعي يشمل شركة أجيليتي، وهي شركة رائدة في تقديم الخدمات اللوجستية، وشركة هيومان سوفت، وهي شركة تعليمية.

وحققت كل القطاعات عوائد إيجابية في الربع الأول، مدفوعة بشكل أساسي بالأداء القوي في شهر يناير، حيث حقق قطاع الخدمات المالية مكاسب بنسبة 16.8% يتبعه القطاع الصناعي بنسبة 9.6% وقطاع البنوك (الذي يمثل حوالي نصف القيمة السوقية للبورصة تقريباً) بنسبة 8.9%. وما لبث السوق أن عاد إلى التراجع خلال الربع الثاني من عام 2017 حيث سجلت كل القطاعات عائدات سلبية، باستثناء القطاع الصناعي الذي حقق مكاسب بلغت نسبتها 12% في الربع الثاني و22.6% على أساس سنوي حتى تاريخه، حيث حققت معظم الشركات الكبرى في القطاع الصناعي أرباحاً قوية. وعلى وجه التحديد، ساهمت كل من التسوية التي قامت

4.16

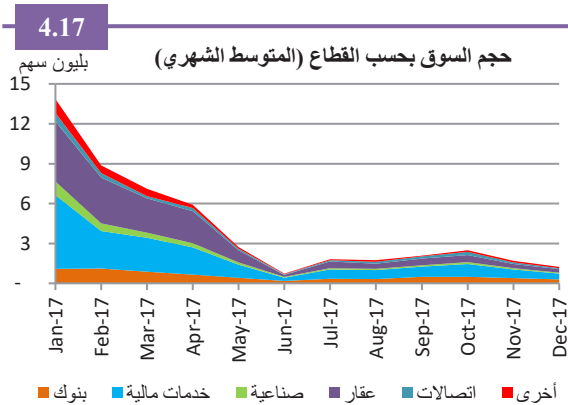
الأداء بحسب القطاع (المؤشرات معاد تحديدها)



بها شركة أجياليتي مع الحكومة الأمريكية والأداء القوي لشركة هيومان سوفت في تحقيق عائداً ذات قيمة مرجحة للقطاع. وتعافى السوق خلال الربع الثالث من العام حيث سجلت معظم القطاعات أرباحاً قوية. كما كان الربع الثالث استثنائياً لقطاع الاتصالات الذي حقق مكاسب بلغت نسبتها 18% مع الانتهاء من صفقة عمان تل وشركة زين التي ساهمت بشكل كبير في النتائج التي حققها القطاع.

أما بالنسبة للربع الأخير من العام، فقد تراجعت نتائج معظم القطاعات بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة التي أثرت على توقعات المستثمرين بالنسبة للسوق. فقد أنهى قطاع العقار العام على تراجع بنسبة 4.6% مع تباطؤ نشاط المبيعات وتراجع الأسعار في القطاع الاستثماري من سوق العقار المحلي مما ألقى بظلاله على النتائج. ولم يختلف الحال في قطاع الخدمات المالية الذي شهد تقلبات حادة تمثلت في تأثر الكثير من الشركات الاستثمارية بأداء السوق المالية وأنهت العام على خسارة بنسبة 5.2%.

قطاعان فقط يستحوذان على ثلثي حجم السوق تقريباً



استحوذ كل من قطاع الخدمات المالية وقطاع العقار معاً على حوالي 65% من المتوسط الشهري لحجم السوق خلال عام 2017، مقارنةً بحصتهما السابقة التي بلغت 62.7% خلال عام 2016 (الشكل 4.17). أما القطاعات الرئيسية الثلاث الأخرى من حيث حجم التداول فقد كانت قطاع البنوك والقطاع الصناعي وقطاع الاتصالات بنسب بلغت 17.6% و6% و5.8% على التوالي. وتغطي كل القطاعات الخمسة السابقة مجتمعة حوالي 94.3% من السوق من حيث حجم التداول.

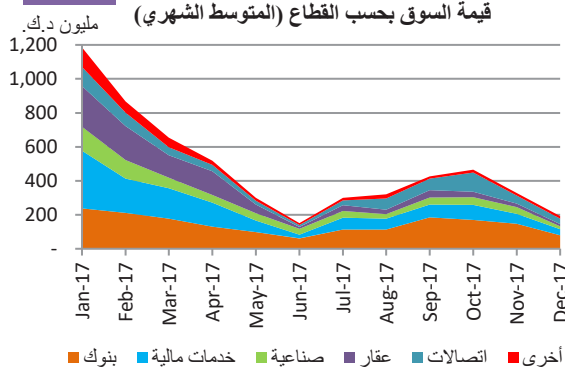
وارتفعت أحجام السوق في البداية، ثم ما لبثت أن شهدت انخفاضاً ثابتاً بنهاية النصف الأول مع اقتراب فصل الصيف الذي تزامن مع شهر رمضان المبارك، ثم عادت أحجام السوق إلى الارتفاع إلى حد ما في أواخر النصف الثاني، إلا أنها ظلت متدنية مقارنة بالربع الأول من عام 2017.

من جهة أخرى، فإن بيانات حجم التداول، من حيث عدد المعاملات، ترجح كفة الأسهم الأقل سعراً والتي تدخل معظمها ضمن قطاعي الخدمات المالية والعقار. كما يشير مستوى التركيز المرتفع من حيث حجم السوق إلى استمرار عمق السوق عند مستويات منخفضة.

ظل السوق أقل تركيزاً إلى حد ما من حيث القيمة

بالنظر إلى متوسط قيمة التداولات الشهرية، فإن قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية يستحوذان على 55.7% من إجمالي قيمة السوق لعام 2017 مقارنة بما نسبته 54% في السنة السابقة. وعلى العكس، وقياساً بحجم السوق، يستحوذ قطاع

4.18



البنوك على حصة كبيرة من متوسط قيمة تداولات السوق بنسبة 34.1% (الشكل 4.18). من جهة أخرى، ارتفعت حصة قطاع العقار خلال عام 2017 لتصل إلى 13.7% من متوسط قيمة التداولات الشهرية يليه قطاع الاتصالات بنسبة 12.4% ثم القطاع الصناعي بنسبة 11.9%. وتساهم القطاعات الأخرى مجتمعة بما نسبته 6% من متوسط قيمة التداولات الشهرية.

أما من حيث مُعامل الاختلاف (Coefficient of Variation) في قيمة التداولات الشهرية، سجلت البنوك أكثر قيمة تداول استقراراً طوال العام يليها المواد الأساسية (Basic Materials) والاتصالات والقطاع الصناعي. من جهة أخرى، شهدت أسهم قطاعي الخدمات المالية والعقار أعلى درجة من التقلبات من حيث قيمة التداول.

سوق العقار:

تعافي قوي في قطاع العقار السكني مقابل تراجع في العقار الاستثماري²¹

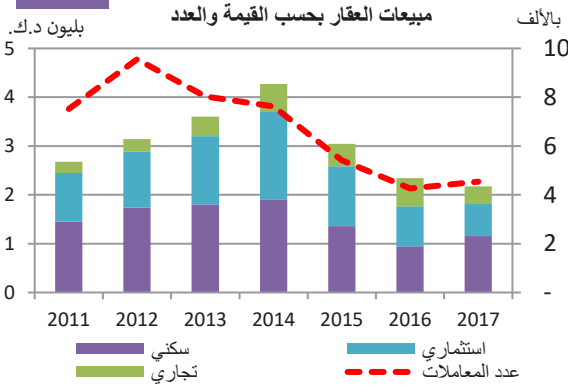
رغم النشاط الذي شهده قطاع العقار السكني، فقد سجل قطاع العقار انخفاضاً عاماً في إجمالي المبيعات خلال عام 2017 بيد أن هذا الانخفاض كان محدوداً للغاية مقارنةً بالسنة السابقة. وبمعنى آخر، يبدو أن السوق قد حقق تحسناً بعد عامين متتاليين من التراجع الحاد في المبيعات وأربعة أعوام من التراجع بمعدل ثابت في عدد الصفقات.

وخلال عام 2017، تراجع إجمالي المبيعات بنسبة 7.1% لتصل إلى 2.17 بليون دينار كويتي مقارنةً بما قيمته 2.3 بليون دينار كويتي في عام 2016²² (الشكل 4.19). وعلى نحو إيجابي، زاد عدد المعاملات للمرة الأولى منذ عام 2012 مسجلاً 4,543 معاملة في عام 2017 مقارنةً بعدد 4,262 معاملة في عام 2016 رغم أن هذا العدد لم يتجاوز نصف الحد الأقصى الذي وصل إليه في عام 2012 والذي بلغ 9,554 معاملة.

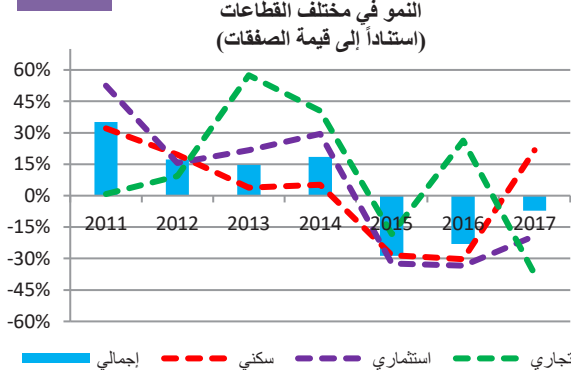
تعافي غير متماثل بين مختلف القطاعات

تؤكد الاتجاهات السائدة في مختلف قطاعات العقار أن تراجع سوق العقار كان سببه فقط التراجع في القطاع السكني²³، والمعروف أيضاً بالسكني الخاص. وقد حقق القطاع نمواً بنسبة 21.7% من حيث قيمة المبيعات مقارنةً بتراجع بلغت نسبته 30.3% في عام 2016 (الشكل 4.20). كما ساعد

4.19



4.20



²¹ يعتمد هذا القسم على بيانات وزارة العدل وبنك الائتمان الكويتي. وما لم يتم الإشارة إلى غير ذلك، تم استخدام بيانات العقود (الصفقات المسجلة لدى وزارة العدل)، ومن ثم استبعاد البيانات من أي وكالات.

²² يشمل إجمالي مبيعات القطاعات السكني والاستثماري والتجاري فقط.

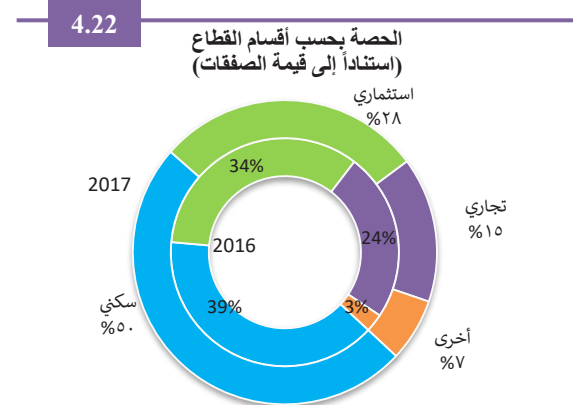
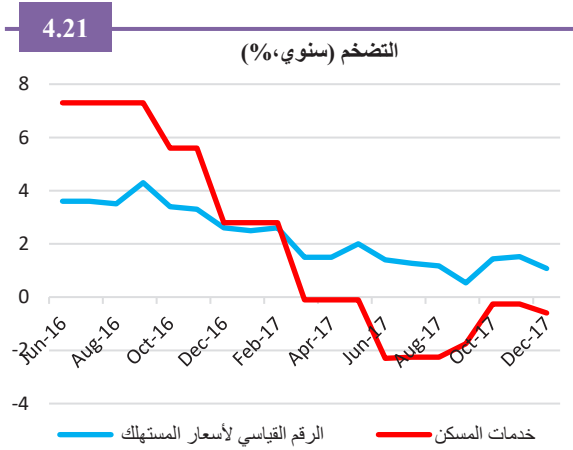
²³ يمكن تقسيم سوق العقار إلى أربع فئات فرعية هي السكني (الخاص)، والاستثماري، والتجاري، وأخرى (انظر الشكل 4.24 للتعريف على حصة كل قطاع من هذه القطاعات).

ارتفاع أسعار النفط على تعزيز الثقة بصفة عامة، وساهمت المزادات في مناطق مثل أبو فطيرة والفنيطيس في عودة النشاط للسوق. ومن واقع عدد المعاملات المنفذة، يتبين أن النشاط في قطاع العقار السكني كان إلى حد ما مركزاً في أربع مناطق²⁴ تمثل حوالي ثلث إجمالي معاملات القطاع.

وقد جاء التراجع في قطاع العقار الاستثماري بنسبة 19.2% معتدلاً إلى حد ما إذا ما قورن بالتراجع الذي بلغت نسبته 33.4% في عام 2016. وقد سجل القطاع تراجعاً في المبيعات للعام الثالث على التوالي، وتراجعاً في عدد الصفقات للعام الرابع على التوالي. ويعود الأداء الباهت لقطاع العقار الاستثماري إلى عدد من العوامل أولها زيادة العرض على المباني الاستثمارية، وزيادة معدلات الشغور، والأثر المركب لتباطؤ النمو في أعداد الوافدين مما أدى إلى تراجع عائدات التأجير، وهو ما يبدو واضحاً من عناصر السكن في مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) (الشكل 4.21). والعامل الثاني يتمثل في أسعار رسوم الكهرباء والماء الجديدة التي بدأ سريانها في عام 2017 والتي أثرت على نشاط العقار الاستثماري، وقد تكون سبباً في تحول بعض المستثمرين إلى قطاع العقار السكني. أما العامل الثالث فهو ميل المستثمرين نحو الشقق الاستثمارية الأقل سعراً، مما أدى إلى تراجع قيمة المبيعات الإجمالية.

من جهة أخرى، فقد سجل قطاع العقار التجاري، وهو أكثر القطاعات العقارية الثلاثة تقلباً، تراجعاً حاداً بنسبة 37.4% مقارنة بنمو ملموس بلغت نسبته 26.3% في عام 2016، كما كان عدد المعاملات أقل بكثير مقارنة بالسنتين الماضيتين. وعموماً، فإن التقلبات الحادة في هذا القطاع أمر طبيعي بسبب العدد المحدود من المعاملات ذات القيمة المرتفعة والتي يمكن أن تؤثر على الاتجاهات العامة للنمو. فعلى سبيل المثال، وخلال عام 2016، بلغت قيمة عشر معاملات رئيسية حوالي نصف قيمة المبيعات تقريباً في قطاع العقار التجاري.

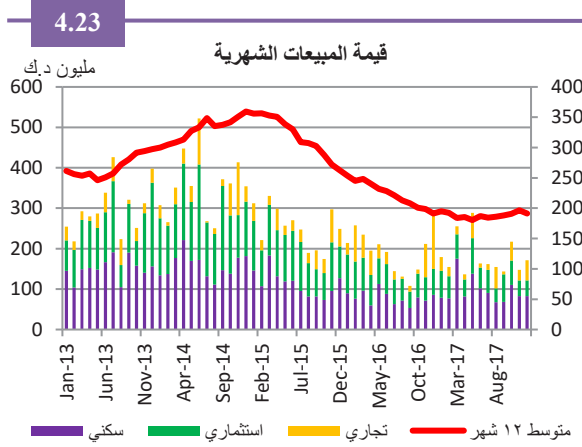
وقد أدى النمو القوي في قطاع العقار السكني مع تراجع المبيعات في القطاعين الآخرين (الاستثماري والتجاري) إلى تغير في مساهمة تلك القطاعات في إجمالي المبيعات، حيث ارتفع نصيب قطاع العقار السكني من 39.5% في عام 2016 إلى 49.5% في عام 2017 (الشكل 4.22). من جهة أخرى، تراجع نصيب قطاع العقار الاستثماري بشكل ملحوظ من 34% إلى 28.3% خلال نفس الفترة. وبالمثل، انخفضت حصة قطاع العقار التجاري من 24% في عام 2016 إلى 15.4% في عام 2017. وأخيراً، فقد سجلت القطاعات الأخرى التي تغطي معاملات المخازن والمعاملات السكنية



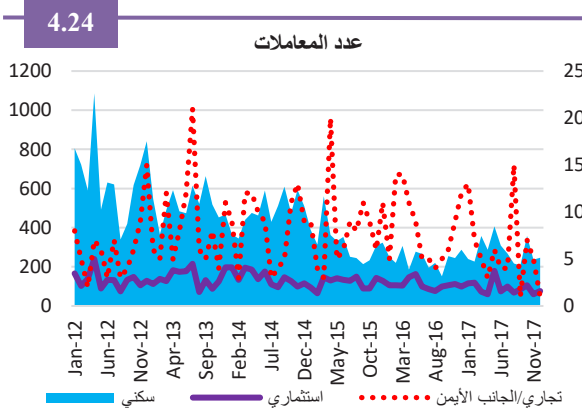
²⁴ أعلى أربع مناطق من حيث عدد المعاملات المنفذة هي مدينة صباح الأحمد (البحرية)، وأبو فطيرة، والفنيطيس، وجابر الأحمد.

الأخرى المتبقية من القطاعات الرئيسية الثلاثة نمواً قوياً ووصلت حصتها إلى 7% من إجمالي السوق.

تكشف بيانات المبيعات الشهرية عن أداء متنوع مع ارتفاع المبيعات في أشهر قليلة يتخللها بطء في النشاط



يشير تحليل المعاملات الشهرية لقطاع العقار إلى تراجع المبيعات حتى عام 2016 مع تعافي جزئي في عام 2017 في أعقاب تحسن قطاع العقار السكني (الشكل 4.23)، حيث شهد السوق بداية بطيئة في شهري يناير وفبراير من العام بعد إنهاء شهر ديسمبر من عام 2016 على ارتفاع ملحوظ. كما كان للأداء القوي في بورصة الكويت اثر في جذب المستثمرين نحو سوق الأسهم مما أدى إلى هبوط مبيعات العقارات، ولكن سجل شهر مارس ارتفاعاً في المبيعات على خلفية تحسن مبيعات العقارات السكنية. ومرة أخرى عاد النشاط للتراجع في أبريل بسبب الأداء الباهت لقطاعي العقارات التجارية والاستثمارية، حيث سجل هذا القطاع الأخير أقل المبيعات في سبعة أشهر. أما بالنسبة لشهر مايو، فقد أثبت أنه الشهر الأفضل في عام 2017 من حيث المبيعات في كل القطاعات العقارية الثلاثة. ومرة أخرى، عاد النشاط للتراجع في الأشهر التالية، بسبب فصل الصيف الذي تزامن مع شهر رمضان المبارك، ولكن تحسن قطاع العقار في شهر أكتوبر حيث سجلت المبيعات ارتفاعاً أقوى، ثم شهد شهر نوفمبر نمواً متواضعاً تلاه تحسن معتدل في شهر ديسمبر.

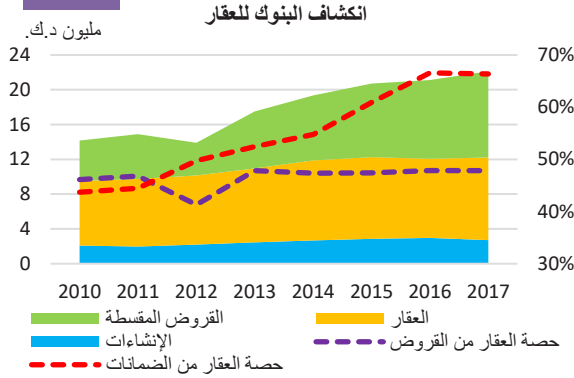


أما من حيث عدد الصفقات، فقد شهد إجمالي عدد الصفقات خلال عام 2017 ارتفاعاً بنسبة 6.6%، وهو أول نمو إيجابي بعد أربع سنوات من التراجع بمعدل ثابت، حيث زاد عدد الصفقات من 4,262 في عام 2016 إلى 4,543 في عام 2017 (الشكل 4.24). وعلى وجه التحديد، حقق قطاع العقار السكني عودة قوية مع ارتفاع عدد الصفقات بنسبة 17.3% ليصل إلى 3,358 في عام 2017. من جهة أخرى، تراجع كل من قطاعي العقار الاستثماري والتجاري بنسبة 14.4% و28.3% على التوالي، مما يعكس الهبوط القوي في عدد الصفقات مقارنةً بما نسبته 9.7% و2% المسجلة في عام 2016. وبالنسبة لقطاع العقارات الاستثمارية، تراجع عدد المعاملات بمعدل ثابت من 1,718 في عام 2014 إلى 1,114 في عام 2017، وهو ما يدل على ضعف اهتمام المستثمرين بسبب تراجع إيرادات التأجير وارتفاع معدل الشغور، ومن ثم التأثير على عائدات التأجير.

انكشاف كبير ومتشعب للبنوك على سوق العقار سواء من خلال القروض أو الضمانات

بعد التراجع العام في المبيعات رغم التعافي القوي في قطاع العقارات السكنية، فإنه من المناسب أن نشير إلى أن هناك مخاطر من المحتمل أن يواجهها القطاع المصرفي في حال

4.25



هبوط أسعار العقار، وذلك لما للبنوك من انكشاف ائتماني على سوق العقار، سواء بصورة مباشرة من خلال تمويل قطاع العقار والإقضاءات أو بصورة غير مباشرة من خلال القروض المقسطة. وبدا واضحاً أن هذا الانكشاف في تزايد منذ عام 2012، حيث وصل إلى 21.6 بليون دينار كويتي في عام 2017 (الشكل 4.25).

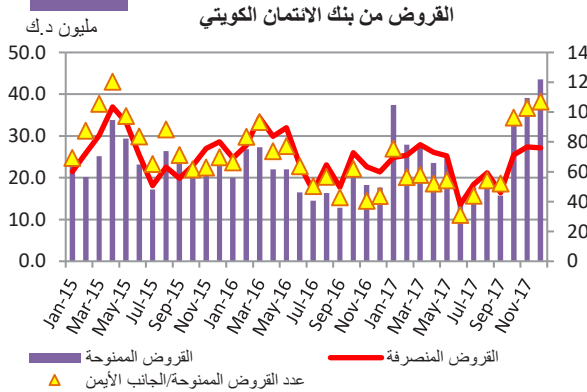
وفضلاً عن الانكشافات المباشرة أو غير المباشرة من خلال التسهيلات الائتمانية، تشكل العقارات معظم محفظة الضمانات لدى البنوك. وقد زاد استخدام العقارات كضمانات مع مرور الوقت لتشكل 66.3% من إجمالي الضمانات لدى البنوك في عام 2017. وأخيراً، لدى البنوك انكشافات بالنسبة لاستثماراتها العقارية، وعلى وجه الخصوص البنوك الإسلامية. ويدل ذلك إجمالاً على الانكشاف ثلاثي الأبعاد للبنوك على سوق العقار، من خلال القروض والاستثمارات والضمانات.

وكما أشرنا أنفاً، فقد حقق سوق العقار تعافياً متواضعاً رغم الأداء الباهت لقطاعي العقارات الاستثمارية والتجارية، بيد أن أي تراجع كبير في الأوضاع الاقتصادية سيؤثر حتماً على ثقة المستثمرين، وقد يؤدي ذلك إلى سرعة هبوط السوق العقاري. وفي حال حدوث ذلك، وهو أمر غير محتمل، فسيكون الخطر المزدوج الناجم عن استرداد القروض وانخفاض قيمة الضمانات بمثابة اختبار حقيقي لقدرة القطاع المصرفي على مواجهة هذه الصدمات.

تراجع القروض الممنوحة من بنك الائتمان الكويتي

واصل بنك الائتمان الكويتي، كمؤسسة مستقلة مملوكة بالكامل للحكومة وتعمل تحت إشراف وزير الدولة لشؤون الإسكان، تقديم قروض الإسكان للمواطنين الكويتيين لشراء أو بناء أو تجديد الوحدات العقارية.

4.26

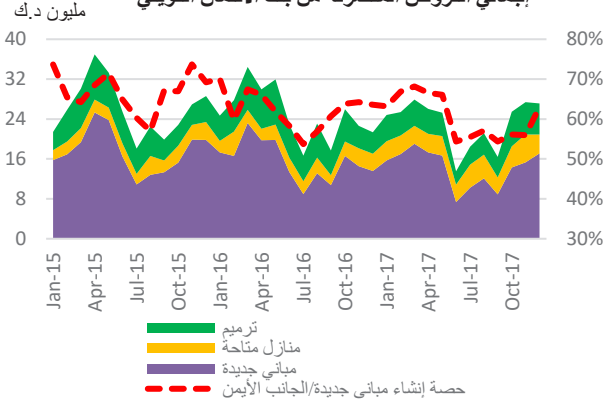


وبعد التراجع في كل المؤشرات خلال عام 2016 (من حيث القروض التي تمت الموافقة على منحها وتلك التي تم صرفها)، زادت قيمة وعدد القروض التي تمت الموافقة على منحها في عام 2017. وعلى وجه الخصوص، ارتفع إجمالي قيمة القروض التي تمت الموافقة على منحها بنسبة 37.4% لتصل إلى 324.4 مليون دينار كويتي²⁵ مقارنةً بنحو 236.1 مليون دينار كويتي في عام 2016 (الشكل 4.26). وبالمثل، سجل عدد القروض التي تمت الموافقة على منحها نمواً إيجابياً ولكن أبطأ لتصل إلى 7,848 قرصاً في عام 2017. وأيضاً انخفضت مبالغ القروض التي تمت الموافقة على منحها بنسبة 6.8% من 299.3 مليون دينار كويتي إلى 279 مليون دينار كويتي خلال نفس الفترة.

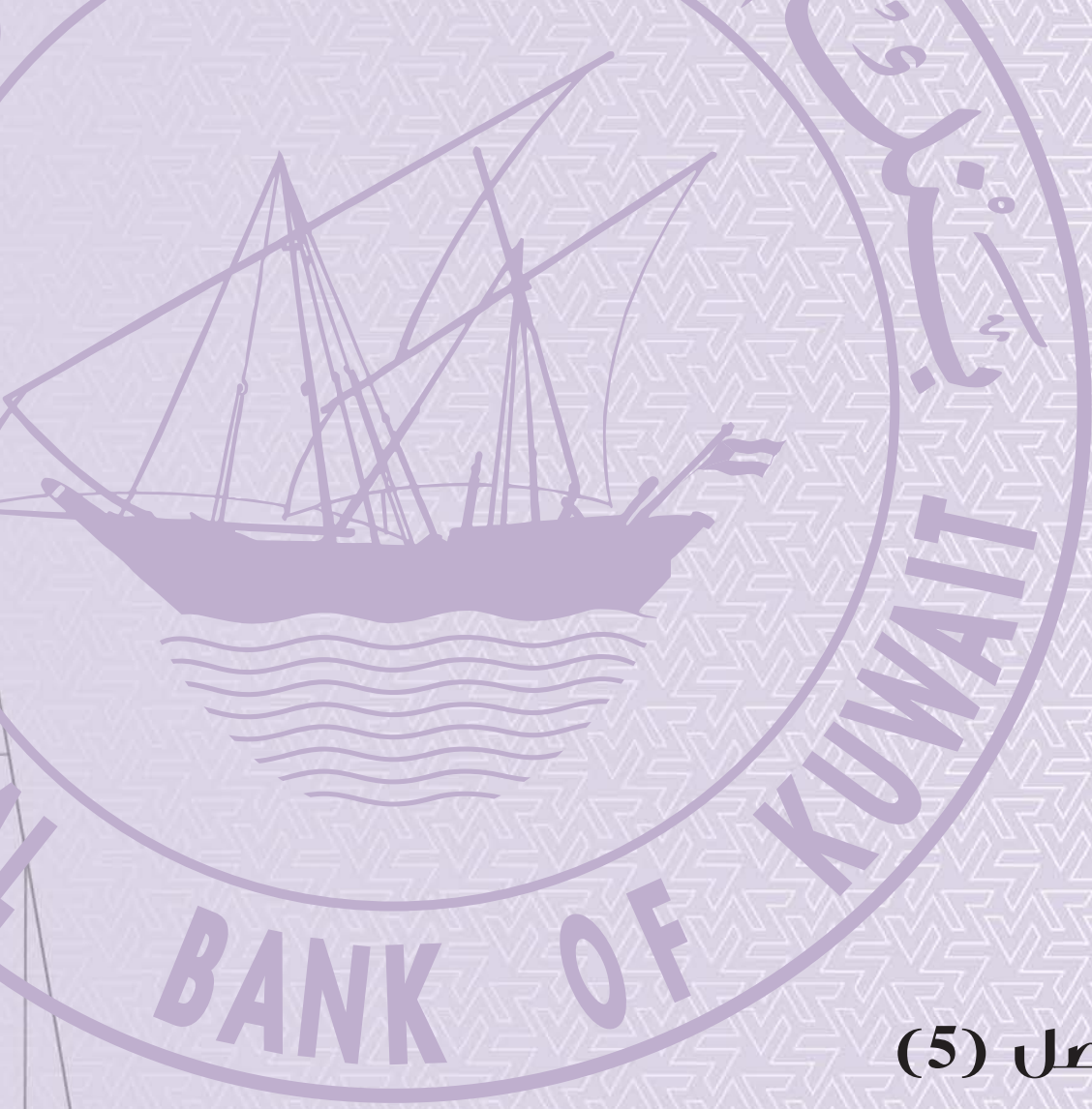
²⁵ تشمل تلك البيانات القروض الممنوحة للمعاقين لغرض توسعة / تجديد المنازل.

4.27

إجمالي القروض المنصرفة من بنك الائتمان الكويتي



وبالنسبة لاستخدام تلك القروض، فإن 61.3% من المبالغ التي قد تم صرفها كانت لإنشاء مباني جديدة، مقارنة بما نسبته 62.7% خلال عام 2016 (الشكل 4.27). من جهة أخرى، انخفضت حصة القروض التي تم منحها لغرض تجديد الوحدات العقارية من 25.3% إلى 21.2% خلال نفس الفترة. وحيث أن معظم القروض التي تمت الموافقة عليها وتلك التي يتم منحها لا تزال لغرض إنشاءات جديدة، فإنها لا تساعد فقط في إضافة منازل أخرى لعدد المنازل في الدولة بل تساعد في انتعاش نشاط البناء والتشييد. وخلال عام 2017، شهدت نسبة القروض المخصصة لغرض شراء منازل قائمة زيادة أخرى لتصل إلى 17.4% من الإجمالي، حيث أدى الهدوء النسبي في سوق العقار إلى تحسن القوة الشرائية للمشتريين.



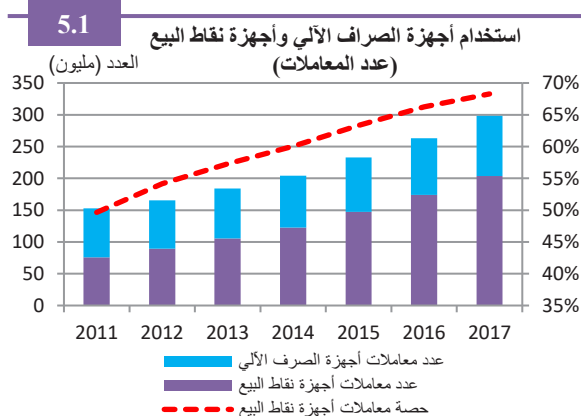
الفصل (5)

نظم المدفوعات والتسويات



سجلت نظم مدفوعات التجزئة والمدفوعات الكبيرة في الكويت نمواً ثابتاً، مما يؤكد أهمية الدور الذي تلعبه نظم الدفع الحديثة في تسهيل كم كبير من المعاملات المالية اليومية. وخلال عام 2017، زادت قيمة المعاملات المالية باستخدام أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع بنسبة 4.2% و10.1% على التوالي. وهذا النمو الواضح خاصة فيما يتعلق باستخدام أجهزة نقاط البيع بالمقارنة مع النمو المسجل في عام 2016، هو ما يؤكد على عودة الاستهلاك الشخصي والعائلي للنمو مرة أخرى بسبب ارتفاع ثقة المستهلك. وخلال العام، كانت حصة قيمة المعاملات من خلال أجهزة الصرف الآلي هي الأعلى حيث بلغت 55%، في حين كانت معاملات أجهزة نقاط البيع من حيث عدد المعاملات هي الأعلى حيث بلغت 68%. ورغم أن المعاملات الإلكترونية تمثل حوالي 98.3% من مجموع عدد المعاملات، إلا أن المعاملات الورقية (الشيكات) لا يزال لها نصيب كبير من حيث القيمة (54.3%). ولتشجيع استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، تم توسعة البنية الأساسية، حيث زاد عدد أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع بنسبة 16.6% و7.4% على التوالي ليصل عددها إلى 2,103 جهاز صرف آلي و51,072 جهاز نقاط بيع كما في ديسمبر 2017، إلا أن عدد الفروع المصرفية انخفض بشكل طفيف إلى 419 فرعاً مصرفياً بسبب إغلاق بعض فروع البنوك الإسلامية. وأخيراً، تم خلال عام 2017 إجراء 2.3 مليون معاملة بين البنوك من خلال "نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين - كاسب"²⁶ بلغت قيمتها 20.8 بليون دينار كويتي.

الارتفاع المطرد في استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية



أدى انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطور أمن نظم المدفوعات الإلكترونية إلى زيادة المعاملات من خلال الصيرفة الإلكترونية في الكويت، وقد ظهر ذلك بوضوح في تنامي المعاملات من خلال أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع في الكويت (الشكل 5.1). وتمثل أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع، التي تقوم على تشغيلها شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة "كي نت"²⁷، نظام مدفوعات التجزئة في الكويت والذي يستخدم أساساً لتسوية معظم المعاملات منخفضة القيمة.

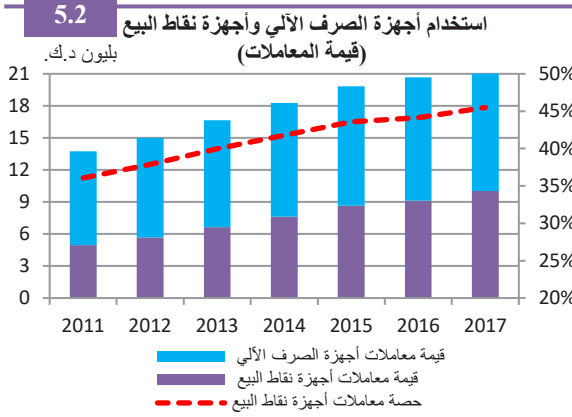
وخلال عام 2017، شهدت المعاملات التي تمت من خلال أجهزة الصرف الآلي من حيث عدد (حجم) المعاملات نمواً بنسبة 6.5% لتصل إلى 94.6 مليون معاملة، في حين أن الزيادة في عدد المعاملات من خلال أجهزة نقاط البيع كانت أعلى، حيث بلغت 16.9% ليصل بذلك إجمالي عدد المعاملات إلى 203.6 مليون معاملة في عام 2017. وعليه، فقد زادت حصة معاملات أجهزة نقاط البيع خلال السنة (من مجموع معاملات أجهزة الصرف الآلي وأجهزة

²⁶ نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين - كاسب، وقد تم إطلاقه في شهر أغسطس من عام 2004.

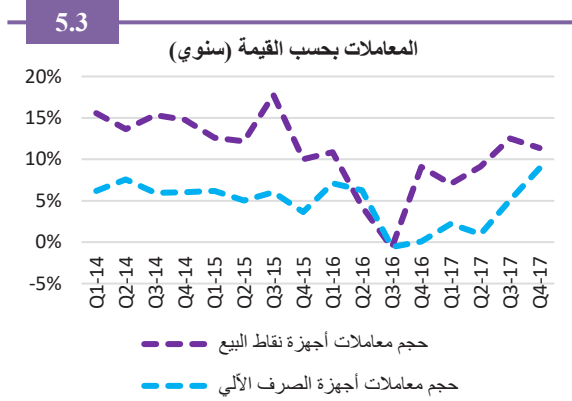
²⁷ بدأت شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة "كي نت" تقديم خدماتها في عام 1994 بالتعاون مع البنوك المحلية.

نقاط البيع معاً) لتصل إلى 68% من حيث إجمالي عدد المعاملات لتنمو حصتها من حيث القيمة عند نسبة 45%.

عودة الاستهلاك الشخصي والعائلي للنمو مع ارتفاع ثقة المستهلك

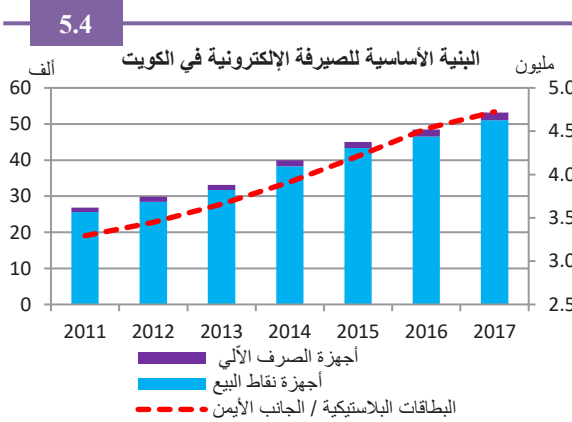


نظراً للوتيرة الإيجابية التي سار بها حجم (عدد) المعاملات خلال عام 2017، شهد النمو في قيمة المعاملات ارتفاعاً واضحاً بالمقارنة مع الوتيرة المتباطئة التي سجلت خلال عام 2016. وعلى وجه التحديد، فقد زادت المعاملات من خلال أجهزة الصرف الآلي، من حيث القيمة، بنسبة 4.2% لتصل إلى 12.2 بليون دينار كويتي مقارنة بنمو بلغت نسبته 3.2% في عام 2016 (الشكل 5.2). وبالمثل، سجلت المعاملات من خلال أجهزة نقاط البيع نمواً ملحوظاً بلغت نسبته 10.1% في عام 2017 مقارنة بنسبة 5.6% في عام 2016 التي تعتبر النسبة الأقل منذ عام 2008.



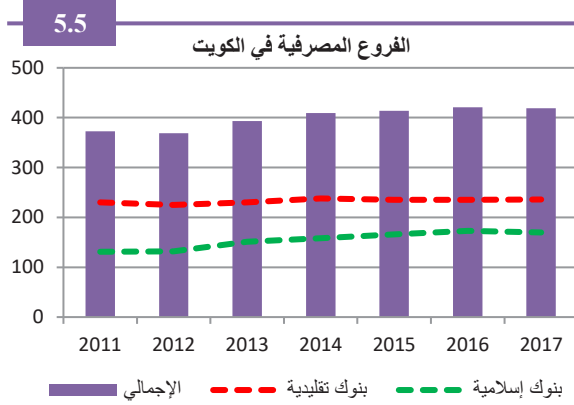
ويأتي هذا النمو في معاملات الشراء عن طريق أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع، ليؤكد على تحول كبير في الاستهلاك الشخصي والعائلي في ظل ارتفاع ثقة المستهلك (الشكل 5.3). وقد ساهمت عدة عوامل في تعزيز معنويات المستهلكين وما يصاحب ذلك من عودة النمو في استهلاك التجزئة والناجح المحلي الإجمالي غير النفطي، كالارتفاعات الابطأ من المتوقع في أسعار الطاقة، وانخفاض استقطاعات الإنفاق المعتدل نسبياً عما كان متوقعاً، وتوجهات توظيف المواطنين. وقد سار ذلك على عكس الانخفاض الشديد في قيمة المعاملات المسجلة في عام 2016، لا سيما خلال الربع الثالث في أعقاب ارتفاع أسعار الوقود.

استمرار التوسعات في البنية الأساسية للصيرفة الإلكترونية



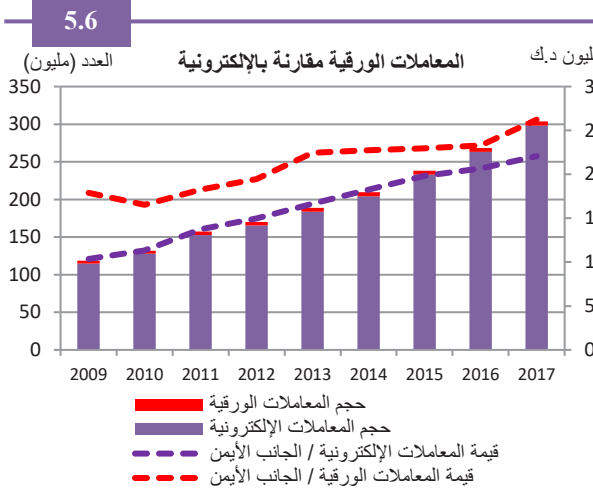
لا شك أن زيادة استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية في الكويت قد جاء مدعوماً بتوسع ملحوظ في البنية الأساسية لأنظمة الدفع. وخلال عام 2017، شهد عدد أجهزة نقاط البيع وأجهزة الصرف الآلي نمواً بمعدل 9.8% و 5.6% على التوالي ليصل عددها إلى 51,072 جهاز نقاط بيع و 2,103 جهاز صرف آلي (الشكل 5.4). وقد كان ملاحظاً النمو في شبكات أجهزة نقاط البيع والذي بلغ 4,559 جهازاً جديداً في الكويت، وهذا العدد يفوق بكثير العدد المسجل في عام 2016 والبالغ 3,191 جهازاً. من جهة أخرى، سجلت عمليات إصدار البطاقات البلاستيكية (بطاقات الخصم والبطاقات الائتمانية) نمواً بمعدل 4.2% خلال عام 2017 ليصل إجمالي عدد تلك البطاقات إلى 4.7 مليون بطاقة، منها 82.5% بطاقات خصم.

ويتضح مما ذكر أعلاه أن الخدمات المصرفية الإلكترونية قد أصبحت تُستخدم على نطاق واسع لما توفره من سهولة ومرونة وأمان. وقد زاد في انتشارها على نطاق واسع ميزة الخصومات التي يقدمها تجار التجزئة على المشتريات الإلكترونية، بالإضافة إلى قيام البنوك بالترويج لخدماتها المصرفية الإلكترونية بهدف ترشيد تكاليفها التشغيلية من خلال تقليل عدد زوار الفروع الراغبين في إجراء معاملات نقدية.



وفي موازاة الزيادة في استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، استمرت البنوك في فتح فروع مصرفية جديدة لتوسيع نطاق انتشارها، حيث تم خلال عام 2017 إضافة 7 فروع جديدة لشبكة الفروع المصرفية الحالية في الكويت ليصل إجمالي عددها إلى 419 فرعاً²⁸ (الشكل 5.5). وعلى وجه التحديد، أغلقت البنوك الإسلامية ثلاثة فروع في حين أضافت البنوك التقليدية فرع واحد جديد، ولكن لا يزال عدد الفروع المصرفية التقليدية (236) أعلى بكثير من الفروع المصرفية الإسلامية (170) رغم التوسعات في شبكة الخدمات المصرفية الإسلامية التي قلصت الفجوة بين البنوك الإسلامية والتقليدية على مدى السنوات السابقة.

رغم التراجع في عدد المعاملات، تظل المعاملات الورقية كبيرة من حيث القيمة



بفضل السهولة والمرونة والأمان التي تتميز بها، شكلت الخدمات المصرفية الإلكترونية النسبة الأكبر من إجمالي المعاملات من حيث الحجم (أي عدد المعاملات) (الشكل 5.6). فعلى سبيل المثال، مثلت معاملات الصيرفة الإلكترونية خلال عام 2017 حوالي 98.3% من إجمالي المعاملات (المعاملات الإلكترونية والورقية). هذا وقد وصل عدد المعاملات الإلكترونية إلى 298 مليون معاملة خلال عام 2017، أي بزيادة بلغت 13.4% مقارنة بعام 2016، في حين بلغ عدد المعاملات الورقية 5.2 مليون معاملة فقط خلال العام المذكور.

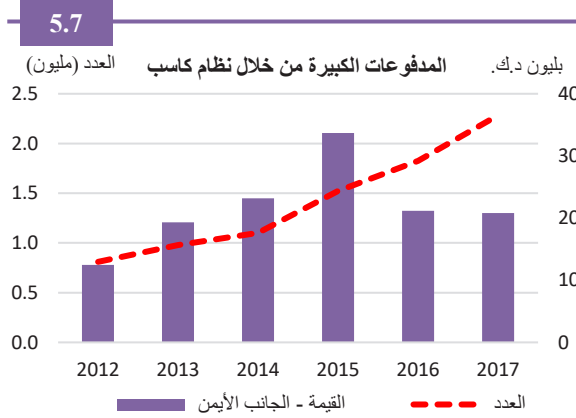
أما من حيث القيمة، فلا تزال المعاملات الورقية تشكل نسبياً النسبة الأكبر مقارنة بالخدمات المصرفية الإلكترونية، حيث مثلت من حيث القيمة خلال عام 2017 حوالي 54.3% من إجمالي قيمة المعاملات. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، ظلت نسبة الخدمات المصرفية الإلكترونية حوالي 45%.

ويستدل من هذا الواقع أنه على الرغم من النمو في استخدام الصيرفة الإلكترونية، سواء من حيث الحجم أو القيمة، إلا إن المعاملات الورقية لا تزال تشغل نصيباً كبيراً من حيث

²⁸ يشمل ذلك فرعاً لبنك الكويت الصناعي و12 فرعاً لبنوك أجنبية في الكويت (منها 11 فرعاً لبنوك تقليدية وفرع وحيد لبنك إسلامي). وتم استبعاد 23 مكتب رئيسي و4 مكاتب تمثيلية و16 فرعاً لبنوك كويتية في الخارج.

القيمة. وفي حين أن العملاء يفضلون في الغالب استخدام الصيرفة الإلكترونية، ولكن يبقى متوسط حجم المعاملات الإلكترونية أقل بكثير منه في المعاملات الورقية، وهذا ما يفسر أن معظم المعاملات المتصلة بالأعمال التجارية لا تزال تتم من خلال الوسائل الورقية.

يقوم بنك الكويت المركزي منذ عام 2004 بتشغيل نظام التسوية الإجمالي الفوري، والمعروف باسم "نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين - كاسب"، لتسوية المدفوعات الكبيرة وكذلك أعداداً كبيرة من المعاملات المنخفضة القيمة. ويلعب بنك الكويت المركزي دور وكيل التسويات، حيث يقوم بتوفير وسائل خالية من المخاطر لسداد المدفوعات عالية القيمة، وإجراء التحويلات بين البنوك المشاركة. وكما يتضح من الاسم نفسه، يقوم نظام "كاسب" بترحيل المدفوعات في الوقت الفعلي لها بين الحسابات التي يحتفظ بها بنك الكويت المركزي. ويقرر بنك الكويت المركزي لكل مشارك من المشاركين في نظام "كاسب" حدوداً مختلفة للسحب على المكشوف لدعم السيولة خلال اليوم (استناداً إلى الضمانات التي يقدمها البنك). وتتاح هذه الحدود للمشاركين بين أول اليوم والموعود النهائي المؤقت فقط، في حين أن المبلغ الأقصى في الموعود النهائي المؤقت يتم إعادة تحديده تلقائياً في بداية يوم العمل التالي.



وقد تم خلال عام 2017 تنفيذ 2.3 مليون معاملة من خلال نظام "كاسب" مسجلاً بذلك نمواً بنسبة 25.2% مقارنة بعام 2016 (الشكل 5.7). من جهة أخرى، تراجع النمو من حيث قيمة المعاملات على نحو طفيف بنسبة 1.7% خلال عام 2017، حيث بلغت قيمة المعاملات التي تم تنفيذها من خلال النظام 20.8 بليون دينار كويتي.

تعزيز نظام مالي مستقر وشامل²⁹

أصحاب المعالي، محدثونا الأفاضل، السيدات والسادة،

صباح الخير،

أود أن اغتنم هذه الفرصة لأشكر معالي محافظ البنك المركزي التركي، مراد كنتكيا، على دعوته الكريمة لي لألقاء كلمة رئيسية في هذا المؤتمر، وإنه ليسرني أن نتاح لي هذه الفرصة لمشاركة أفكارني مع مثل هذا الحضور المتميز.

تتمحور هذه الجلسة حول موضوع "تأسيس نظام مالي يتسم بالاستقرار والشمولية". وضمن السياق الأوسع لهذه الجلسة، أود التطرق لموضوعين اثنين في آن واحد هما الشمول والاستقرار المالي، وهما الموضوعان اللذان كانا محط اهتمام متزايد من قبل المنظمين والبنوك المركزية خلال العقد الأخير.

أهمية شمولية التغطية ووضعنا الحالي بهذا الخصوص

اسمحوا لي البدء بمناقشة أهمية الشمول المالي أولاً. لقد بينت الأبحاث ان الشمول المالي – ضمن السياق الأوسع المتمثل في التنمية المالية – يلعب دوراً مهماً في دعم النمو طويل المدى والحد من الفقر. كما يسهم الوصول إلى الخدمات المالية في خفض معدلات الفقر عن طريق منح الفقراء طيفاً من المنتجات والخدمات التي تمكنهم من الادخار والاستثمار.

ويعد الشمول المالي على قدر كبير من الأهمية من منظور البنوك المركزية نظراً لتبعاته سواء على الاستقرار النقدي أو المالي. ولا شك أن استثناء أفراد أو مؤسسات من نظام مالي رسمي يضعف بصورة مؤثرة من إسهام السياسة النقدية في الاقتصاد. وتزايد فاعلية معدلات الفائدة كأداة للسياسة النقدية بزيادة شمولية النظام المالي. ومن منظور الاستقرار المالي، فإن النظام المالي الشامل يمكن أن يساعد البنوك على تحقيق قاعدة ودائع أوسع ومحفظة ائتمانية أكثر تنوعاً مما يعزز من متانة القطاع المالي.

وعلى الرغم من هذه الفوائد، تشير حالة الشمول المالي في العديد من الدول بأن الخدمات والتغطية المالية لشريحة واسعة من السكان مازالت دون المستوى أو غير موجودة أصلاً. وطبقاً لبيانات البنك الدولي حول الشمول المالي فإن ما يقارب 2 بليون شخص أو ما يعادل 38% من سكان العالم البالغين لا تتوفر لهم خدمات مالية رسمية، وعلى وجه التحديد الفقراء والنساء واليافعين وساكني المناطق الريفية. وتعد تكلفة فتح حساب مصرفي والاستمرار به والوثائق المرهقة وبعُد المسافات بعضاً من العوائق الرئيسية للوصول إلى والحصول على التمويل. وفي الدول الإسلامية، يمتنع البعض عن التعامل مع النظام المالي لأسباب ومبررات عقائدية أيضاً.

كما أن ثمة تفاوت كبير في الشمول المالي سواء على مستوى الأقاليم أو مستويات الدخل. ففي الدول منخفضة الدخل، على سبيل المثال، تبلغ نسبة الشمول المالي نحو 28% بينما تصل إلى 91% في الدول مرتفعة الدخل. ومن منظور إقليمي نرى أعلى معدل لامتلاك حساب مصرفي في شرق آسيا وإقليم الباسيفيك وأدنى معدل في الشرق الأوسط.

ومن المناسب أن أشير هنا إلى أن الكويت تتمتع بمعدل مرتفع نسبياً من الشمول المالي بالمقاييس العالمية، حيث يمتلك حوالي 73% من سكان الكويت ممن تجاوز سن 15 سنة حساباً مصرفياً لدى مؤسسة مالية رسمية، مقارنةً بنسبة متواضعة لا تتجاوز 14% في منطقة الشرق الأوسط عموماً.

مساهمة التكنولوجيا الحديثة في زيادة فرص الاستفادة من التمويل

مما لا شك فيه أن التكنولوجيا في يومنا هذا تسهم لحسن الحظ في إيصال خدمات مالية رسمية إلى ملايين العملاء حول العالم من الذين لم يكن بمقدورهم الحصول على تلك الخدمات سابقاً. وفي حين ان نسبة 20% من أفقر سكان

²⁹ الكلمة الرئيسية التي ألقاها معالي الدكتور محمد يوسف الهاشل، محافظ بنك الكويت المركزي، في مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في 22 سبتمبر 2017، في إسطنبول، تركيا.

العالم هم أوفر حظاً في استخدام هاتف محمول منه في الحصول على مياه نظيفة ونظام صرف صحي، فإن إمكانيات وفرص الخدمات البنكية عبر الهواتف المحمولة عظيمة لتعزيز الشمول المالي.

ووفقاً للنظام العالمي للاتصالات المتنقلة، يتمتع ثلثا سكان العالم باشتراك في خدمة هاتفية متنقلة. وقد استثمرت تنزانيا هذه الفرصة وزادت نسبة السكان البالغين المالكين لحسابات تعاملات مصرفية لأكثر من الضعف لترتفع النسبة من 17.3% في 2011 إلى 39.8% في 2014 معتمدة بشكل أساسي على الخدمات المالية الإلكترونية. أما في كينيا فنرى ان نظام M-Pesa وهو نظام دفع وتسوية مبالغ منخفضة القيمة، يمكن استخدامه عبر الهاتف المحمول العادي، يخدم أكثر من 20 مليون عميل حالياً؛ وإضافة لهذا فان نصف سكان كينيا من البالغين يستخدمون هذا النظام لتحويل المبالغ النقدية وتسديد الفواتير ولشراء تغطية خدمة هاتفية نقالة.

ونشير ثانيا الى حقيقة ان الاستخدام المتنامي للهواتف النقالة وشبكة الانترنت يتيح كماً هائلاً من البيانات مما يوفر فرصاً لفهم احتياجات العملاء بشكل أفضل ولتقديم خدمات مصممة في ضوء هذه الاحتياجات. وتقوم شركات التكنولوجيا المالية (fintechs) حالياً بإنشاء سجلات ائتمانية للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام الفاعل للأثر والمسار الرقمي لمدفوعات وتحويلات الأفراد كتعاملات زيادة الرصيد ودفع فواتير الخدمات (ماء، كهرباء، الخ...) مما يمهد الطريق لتوفير ومنح الائتمان لمثل هؤلاء المقترضين.

وثالثاً، نرى بأن التكنولوجيا البيومترية توفر إمكانية استخدام أنماط للخدمات البنكية ذات تصميم معتمد على الوسيط وإمكانية فتح حسابات من وفي مواقع نائية. ففي الهند وحدها، على سبيل المثال، ساعد امتلاك هوية رقمية في إضافة 200 مليون حساب مصرفي جديد. وتساعد أنظمة التعرف على الهوية المعتمدة على الوجه والصوت في التحقق من هويات العملاء الجدد بطرق جديدة وتخفف العبء المتمثل بالتوثيق المعقد أثناء فتح حسابات جديدة وقيم ومبالغ منخفضة القيمة.

ماهي الآثار من منظور الاستقرار المالي؟

رغم الفرص غير المسبوقة التي أتاحتها شركات التكنولوجيا المالية لتحقيق الشمول المالي، علينا أيضاً أن نعترف بالتحديات التي يمكن أن تمثلها الابتكارات المالية للاستقرار المالي الكلي. واسمحوا لي بالتطرق بإيجاز لبعض من هذه التحديات.

أولاً، علينا دراسة وضع شركات التكنولوجيا المالية التي لها أجزاء غير مترابطة من سلاسل القيمة التمويلية والتي تعرض بعض الخدمات المالية على العملاء بشكل مباشر، ولطالما اعتمدت البنوك على مثل هذه المؤسسات للمساعدة في خدمة العملاء على نحو أفضل، ولكن أضحت تلك الشركات تتنافس مع البنوك بشكل مباشر. ومن الأرجح أن وقع هذا التنافس هو ما دفع بثلاث بنوك أمريكية كبرى للسماح بالمدفوعات الفورية بعد أن كانت سوقاً تهيمن عليه بشكل أساسي أنظمة دفع Apple Pay و Venmo التابع ل Pay Pal. وعلى غرار ذلك، طالبت هيئة المنافسة والأسواق البريطانية البنوك البريطانية بمشاركة بيانات عملائها مع طرف ثالث ممن يمكنه لاحقاً إساءة المشورة بخصوص ما يمكن توفيره بالاعتماد على مقرضين آخرين وذلك بدءاً من 2018. وسيزيد تطبيق هذه المتطلبات من التنافسية في القطاع المصرفي بما لهذا من أثر على الاستقرار المالي.

ثانياً، يرى بعض المراقبين ان الاستخدام المتنامي لقواعد سلسلة البيانات (block chain) قد يقلل من حجم الدور الذي تلعبه البنوك كوسطاء ماليين، كما تنطوي التكنولوجيا أيضاً على إمكانية إلغاء دور جهات الإيداع المركزي (central depositories). ونظراً لطبيعتها غير المركزية، يمكن للسجلات الموزعة أن توقع البنوك في خانة عدم الأهمية، ما لم تتبنى مثل هذه المنصات عاجلاً وبالشكل الذي يحقق لها المنفعة.

ثالثاً، نتيجة لنشاط وتواجد شركات التكنولوجيا المالية بدأ جزء من النشاط المصرفي بالاتجاه إلى بنوك الظل التي تخضع لدرجة منخفضة من الرقابة حتى الآن إن لم تغب عنها الرقابة تماماً. وعلى غرار ذلك فإنه يمكن لتعاملات الإقراض المباشر بين الأفراد (P2P) والتمويل الجماعي عبر الانترنت أن يفاقم من تقلبات الدورة الاقتصادية ونطاق تعاملات الظل المصرفية.

رابعاً، من الممكن أن نشهد ظهور شركات ومؤسسات مالية رقمية جديدة ذات أهمية نظامية. ويعكس عالم التقنية حالياً ظاهرة "الرابح يستأثر بكل شيء"، حيث تتمتع مؤسسات مثل جوجل وأبل بحضور هائل في مجالها. ويمكن للدور المتعاظم الذي تلعبه هذه المؤسسات في توفير الخدمات المالية أن يخلق مجموعة جديدة كلياً من المؤسسات الضخمة التي يجب تفادي سقوطها بأي حال من الأحوال والمعرضة لعوامل خطر خاصة بها.

خامساً، أصبحت مخاطر الأمن السبراني جزءاً أساسياً من منظومة المخاطر التشغيلية لدى البنوك. وكما بينت حالات الاختراق المختلفة، يمكن حالياً القيام بأعمال الاحتيال بسرعة خاطفة وعن بعد وعلى نطاق هائل. وفي حادثة وقعت قبل أسابيع معدودة فقط، تم اختراق معلومات وبيانات شخصية حساسة لنحو 143 مليون مواطن أمريكي لدى شركة إكويفاكس Equifax، وهي شركة رائدة متخصصة في مجال التقارير الائتمانية للأفراد. وفي العام الماضي، أعلنت ياهو Yahoo عن تعرض حسابات ما يقرب 1.5 بليون مستخدم لعمليتي اختراق منفصلتين في عام 2013-2014. وعلى الرغم من أن مثل هذه الأحداث مازالت تميل إلى الندرة فإنها شديدة الوقوع من منظوري التبعات المالية والسمعة.

ما الذي يمكن للجهات التشريعية أن تقوم به؟

وعلى خلفية ما أشرت إليه آنفاً، تواجه مؤسسات الرقابة والتنظيم المالي والمصرفي عبئاً هائلاً متمثلاً في الحفاظ على سلامة واستقرار الأنظمة المالية مع الاستمرار في الوقت ذاته بضمان سهولة الاستخدام والكفاءة التي توفرها التكنولوجيا الحديثة. وبالفعل، فإن تحقيق نوع من التوازن يبدو دقيقاً وحساساً، حيث يتوجب علينا تجنب خلق الابتكار والمحافظة على التوازن المالي في الوقت ذاته. وتتمثل المعضلة بأن التكنولوجيا التي تعدنا بسهولة أكبر في الوصول إلى التمويل تشكل هي ذاتها خطراً على التوازن المالي ما لم تتم إدارتها بشكل ملائم.

وفي الوقت ذاته، يتوجب علينا أيضاً أن ندرك أن ضمان الأمن الكامل ليس بالأمر الممكن فعلياً. وكما صاغ الأمر خبير الأمن، جين سبافورد Gene Spafford، فإن "النظام الوحيد الآمن فعلاً هو نظام ليس في وضع التشغيل". وبالنسبة لأي شيء آخر يعمل بشكل كامل على مدار الساعة، فإن احتمال وقوع بعض الهفوات والأخطاء تظل موجودة ولا يمكننا سوى التخفيف من أثرها.

ومن هذا المنطلق، فإن منهجنا للرقابة على الابتكار في بنك الكويت المركزي يتميز بأنه تمكيني وملائم على حد سواء، حيث نسعى لتبني عملية متدرجة لإصدار وتطبيق تعليمات تتناسب مع المخاطر التي يتوجب مواجهتها. وهذا هو سبب تطبيقنا لأسلوب البيئة الرقابية التجريبية (Regulatory sandbox) المتمثلة بإنشاء بيئة اختبار آمنة لتجربة المنتجات أو الخدمات المبتكرة والمستحدثة. وستساعدنا هذه المقاربة في الاستفادة من إمكانيات التكنولوجيا الابتكارية دون مخاطرة تعريض النظام المالي بأكمله للخطر أثناء المراحل الأولى من التطوير.

وفي الختام، نؤكد أنه، في بيئة أعمال مليئة بالتحديات، يتوجب علينا نحن المراقبين والمنظمين أن نبقي متيقظين وعلى درجة مناسبة من المرونة والتكيف والمبادرة، خاصةً عند الخوض في غمار مجالات غير مألوفة. وكما قال تشرشل، علينا أن نكون على أقصى درجات اليقظة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

